آفاق برلمانية

عدد خاص

30 December. 2013 Volume 17, No. 4 | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | ٣٠ كانون الأول ٢٠١٣ م المجلد السابع عشر العدد ٤

الحكم المحلي بعد عشرين عاما على "أوسلو"

الافتتاحية

موقع الحكم المحلي في النظام الديمقراطي

يخصص هذا العدد لدور الحكم المحلي في فلسطين وموقعة من النظام السياسي الفلسطيني، إثر الانتهاء من العمل على دراسة ستصدر قريباً تحتوي على توصيات لجنة أبحاث السياسات في مؤسسة مواطن، بخصوص العلاقة الأفضل بين السلطة المركزية والحكم المحلي.

وقد أدرج هذا الموضوع على جدول أعمال هذه اللجنة قبل أعوام عدّة، وهو المشروع الرابع عشر الذي أنجز حتى الآن في مسعى إلى إصلاح عدد من القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسي في فلسطين، وما إذا كان ينمو نمواً ديمقراطياً أو نمواً سلطوياً. وكان أول مشروع بدأ العمل عليه في العام ١٩٩٩ من قبل هذه اللجنة، مقترحاً لإصلاح النظام الانتخابي للمجلس التشريعي الذي عُدِّل في العام ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول السلطوية، بما في ذلك معظم الدول العربية، تسعى إلى ربط السلطات المحلية بشكل محكم بالسلطة المركزية؛ خشية «تغلغل» المعارضة من خلال أية «ثغرات» قد توجد في القوانين الناظمة لعمل الحكم المحلي. وهي سمة قد تتغير بفعل الانتفاضات العربية، ولكنها ما زالت كما هي حتى الآن.

والحالة الفلسطينية أفضل من الحالة العربية في عدد من الأوجه، ولكنها أيضاً بحاجة إلى إصلاح، وبشكل خاص لتحقيق غرضين أساسيين: الأول إزالة التعارض الموجود حالياً في القانون وفي الصلاحيات بين دور المحافظ ودور البلديات والمجالس القروية، وازدواجية الأدوار وعدم وضوحها في كثير من الحالات. والثاني تمكين الحكم المحلي من تقديم الخدمات الحيوية الضرورية المقيدة، الآن، إلى درجة كبيرة، بسبب قصور الصلاحيات، وبسبب العجز المالي المزمن، غير المبرَّر، نظراً لوجود مستحقات ضريبية تعود للحكم المحلي لا تحوّل لها بشكل دوري من قبل السلطة المركزية.

إن تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم، لا يتأتى بفعل ما تقوم به السلطة المركزية فحسب، وإنما من المتعارف عليه، أيضاً، أن للحكم المحلي دوراً مهماً في هذا المجال، وبشكل خاص إن أخذت بعين الاعتبار الحالة الفلسطينية. هـذا عـدا عـن أن أيَّ نظام سياسي يطمح لأن يكون ديمقراطياً ينطلق من مبدأ تجزيء الصلاحيات عبر الهرمية الإدارية للنظام السياسي، وعدم حصول ذلك سيؤدي إلى خلل معروف يتمثل في بيروقراطية معطلة، وتطويل في إقرار المعاملات، وضعف بَيِّنٍ في تقديم الخدمات.

وحتى الآن، لم يحظَ الحكم المحلي بالاهتمام الذي يستحقه من إصلاح وترشيد من حيث العلاقة مع السلطة المركزية، ولأسباب يمكن تفهمها. ولكن لا توجد حاجة أو سبب يبرر استمرار هذا الوضع دون تصويب إلى ما لا نهاية، حتى لو اعتبر أن هناك قضايا أخرى تستحوذ على اهتمام صانع القرار. إن مستلزمات ومقومات الحياة اليومية للمواطنين، وكفاءة تلبية حاجاتها المتنوعة، عنصر أساسي في تعزيز صمودهم على أرضهم ببعديه السياسي والإنساني.

خلال مراحل شهدت ازدواجية بين المهمات الوطنية والخدمية

تطور قطاع الحكم المحلي من حقبة الدولة العثمانية إلى مواجهة الاحتلال الإسرائيلي

أحمد فراج

ارتكزت مراحل تطور الهيئات المحلية في فلسطين خلال المراحل التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، على دور الفرد، والبعض منها على تقديم الخدمات للمواطنين، وذلك بعد استحداث بعض البلديات لإدارة الشؤون المحلية، سواء بالتعيين أو الانتخاب، بعيداً عن التدخل في السياسة.

وفي فترة ما بعد حزيران ١٩٦٧، حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على قطاع الحكم المحلي لما له من علاقة مباشرة مع المواطن الفلسطيني، لاسيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، والتعامل معهم بشكل يومي ومباشر، إلا أنها جوبهت برفض وطني عام قادته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

واستمرت محاولات السلطات الإسرائيلية هذه إلى أن قامت في سبعينيات القرن الماضي بتعيين رموز موالية أو مهادنة لها في بلديات الضفة والقطاع، دون موافقة شعبية، أدت في نهاية المطاف إلى رد حاسم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية التي قام بعض فصائلها بالتعرض المباشر لمن عينهم الاحتلال.

الحكم المحلي في العهد التركي

تم تأسيس أول بلدية في مدينة القدس في العام ١٨٦٣، وصدر أول قانون ينظم قطاع الحكم المحلي في الحقبة المذكورة في العام ١٨٧٧، وسمي "قانون التقسيمات الإدارية"، ومن ضمنه قانون البلديات، وقد تأسست على أثره بلديات في مدن يافا، وعكا، واللد، والرملة، وغزة.

وإلى تلك اللحظة لم يكن معمولاً بأنظمة الحكم المحلي في فلسطين، ويرجع السبب في بروز الحاجة لها لاحقاً إلى ما كانت تعانيه الدولة العثمانية من ضعف على الأصعدة كافة، ما أبرز الحاجة لإيجاد هياكل إدارية لإدارة الأقاليم.

ويرى المحامي صلاح عبد الهادي في دراسة له حول الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين أنه مع نهاية العهد العثماني كانت في فلسطين ٢٢ بلدية، اثنتان منها في قطاع غزة هما بلدية غزة وبلدية خان يونس. وفي هذه المرحلة التي شهدت تشكيل بعض البلديات، وبخاصة في التجمعات السكانية الكبيرة نسبياً، كانت سياسة البلديات تقتصر في تلك المرحلة على تقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين.

فترة الانتداب البريطاني

ومع نهاية حقبة العثمانيين بهزيمة الأتراك والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، أولى الانتداب البريطاني على فلسطين اهتماماً كبيراً لإنشاء وتطوير قطاع الحكم المحلي بهدف السيطرة على مناحي حياة الفلسطينيين كافة، في محاولة منه لصبغ النظام الإداري بالصبغة البريطانية.

وسعى الانتداب البريطاني إلى تعزيز اللامركزية في هيئات الحكم المحلي، وتوسيع صلاحيات الهيئات الإدارية في أطر الحكم المحلي، في حين تم إجراء أول انتخابات بلدية في العام ١٩٢٧ بعد صدور مرسوم الانتخابات للبلديات في العام ١٩٢٦. وفي العام ١٩٣٤، تم إجراء الانتخابات في ٢٠ مدينة وقرية.

ويذكر عبد الهادي أن "تلك المرحلة لم تلعب البلديات فيها دوراً إيجابياً مؤثراً في الحياة السياسية، إذ لم يكن لها دور بارز كمؤسسات، وإنما تمحور أثرها السياسي في انتخاب أو تعيين المجالس البلدية في ظل بروز الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها، وكان هناك تنافس مصلحي بين العائلات المتنفذة، ولذلك أصبحت البلديات آلية سلطة في يد العائلة (أو تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصالحها".

وخلال هذه المرحلة، بدأت تتضح بعض معالم عمل البلديات، وأخذت تتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين، حتى باتت أجساماً تساهم في تلبية حاجات المجتمع المحلي. ولعل قانون البلديات للعام ١٩٣٦، شمل الجوانب والخدمات التي تشرف عليها البلديات بشكل تفصيلي، وظل هذا القانون معمولاً به ويحكم عمل البلديات حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وإصدار قانون الهيئات المحلية الفلسطينية.

فترة الإدارة المصرية والأردنية

في هذه المرحلة بدأ العمل ببلديات قطاع غزة يختلف عن مثيلاتها في الضفة الغربية، "ففي عهد الإدارة الأردنية للضفة صدرت قوانين عدة سنة (١٩٥٤- ١٩٥٥- ١٩٦٠)، أما في قطاع غزة فصدر الأمر (٥٠٧) لسنة ١٩٥٧م"، حسب عبد الهادي.

وهدف عمل البلديات خلال هذه المرحلة إلى تقديم الخدمات الأساسية من شبكات مياه وكهرباء وطرق، إلا أن دور البلديات بدأ بالتراجع على صعيد متابعة ومعالجة قضايا المجتمع المحلي بما لا يؤهلها بأن تكون صاحبة الريادة في السياسة التنموية للمجتمع المحلي.

وعلى الرغم من حدوث انتخابات للبلديات أثناء الحكم الأردني للضفة الغربية، فإن ذلك لم يعكس نفسه في تطوير نوعي لقطاع الحكم المحلي، حيث يقول عبد الهادي في دراسته أنه "تم تعزيز المركزية وربط الهيئات المحلية مع الحكومة المركزية ... وقد حدث مرات عدة أن تدخلت الحكومة المركزية في تغيير نتائج الانتخابات عبر تعيين أناس غير منتخبين، أو من حصلوا على أصوات أقل في منصب رئيس الهيئة المحلية، كما حدث في بلدية الخليل العام ١٩٦٤".

أما في قطاع غزة، الذي كان يخضع للإدارة المصرية، فلم تحدث انتخابات في قطاع الحكم المحلي، حيث كان يستعاض عنها بتعيين لجان مؤقتة يناط بها إدارة المدن والقرى، في حين شهد قطاع غزة تقهقراً لدور الحكم المحلي ومشاركته في خدمة المجتمع، وفقد الكثير من محتواه التنموي الاجتماعي والسياسي خلال تلك الفترة.

الحكم المحلي في عهد الاحتلال

واستمرت هذه الفترة من العام ٦٧ إلى العام ٩٤ الذي شهد قيام السلطة الوطنية بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث جرى فيها توظيف قطاع الحكم المحلي من قبل الاحتلال كأداة سياسية لمواجهة تيار منظمة التحرير الفلسطينية، عبر تعيين أشخاص أو لجان غير مرتبطة بالقوى السياسية التي تتكون منها المنظمة.

وعلى الرغم من إجراء الانتخابات أثناء فترة الاحتلال ثلاث مرات، في محاولة من قبل سلطات الاحتلال لتشجيع التيار غير الموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية على البروز كقيادة بديلة، فإن نتائج الانتخابات العام ١٩٧٦ فاجأت سلطات الاحتلال عندما فازت الشخصيات الوطنية والمحسوبة على منظمة التحرير في الانتخابات، كما حدث في بلديات الخليل ونابلس وحلحول، وقد قامت سلطات الاحتلال بنفي عدد من هذه الشخصيات خارج الوطن عقاباً على ارتباطها بالتيار الوطني الموالي لمنظمة التحرير.

وعندما فشلت سلطات الاحتلال في تكريس واقع التعيين، جرت محاولات لاغتيال عدد من رؤساء البلديات الموالين لمنظمة التحرير، كما حدث بإقدام ما عرف باسم التنظيم السري الصهيوني في حزيران ١٩٨٠ على تفجير سيارتي بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، حينذاك، ما أسفر عن إصابتهما بجروح بالغة.

دور اللجان الشعبية

وترى النائب خالدة جرار، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أن "وحدة فئات الشعب الفلسطيني كافة ضد سياسة التعيين التي انتهجتها سلطات الاحتلال آنذاك، كانت هي الحل الأمثل للرد عليه ولرفض خطواته لفرض أمر واقع على المواطنين".

وقالت جرار في حديث لـ«آفاق برلمانية»: كان لتشكيل لجان المقاومة الشعبية الدور الفاعل، لاسيما في اعتماد سياسة بديلة لمحاولات الاحتلال فرض روابط القرى ومجالس محلية للعمل تحت إمرته.

ونوهت إلى أن «بيانات اللجان الشعبية بعد اندلاع الانتفاضة الأولى العام ٨٧، كانت تدعو للعصيان المدني، وتضمن كل بيان ١٧ بنداً يدعو كل منها إلى نوع مختلف من وسائل المقاطعة ورفض الانصياع والعصيان، كما دعت البيانات إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وعدم دفع الضرائب، وعدم الامتثال لأوامر حظر التجول، وكذلك عدم السماح لجنود الاحتلال بدخول المنازل».

وأوضحت أن «اللجان الشعبية كانت تقوم بدور فاعل في إدارة البرنامج الوطني الفلسطيني من خلال الاهتمام بنواحي حياة الناس كافة، لاسيما من خلال استحداث التعليم الشعبي عقب قيام الاحتلال بإغلاق المدارس والجامعات، وأيضاً استصلاح الأراضي وزراعتها والعمل فيها وتوزيع مردودها على المواطنين كأداة دعم وصمود لهم».

واعتبرت جرار أن «اللجان الشعبية كانت بمثابة إدارة شعبية للمجالات النضالية والتنموية والاقتصادية بمشاركة جماهيرية واسعة، وكتجسيد عملي لرفض سياسة الاحتلال ونهجه في تعيين المجالس المحلية وروابط القرى».

وفيما يتعلق ببروز قيادات وطنية عقب إجراء انتخابات للهيئات المحلية في العام ٧٦، قالت جرار: الجبهة الشعبية في ذلك الوقت لم تشارك في الانتخابات؛ كونها كانت ترى أن لا أهمية لها تحت الاحتلال، إلا أن من أفرزتهم الانتخابات كانوا بمثابة صفعة للاحتلال الذي قام بمحاولة استهدافهم ونفيهم عن الوطن وتعيين موالين له في تلك المجالس.

وتابعت: بعد استهداف القيادات الوطنية وإبعادهم وتعيين أشخاص موالين للاحتلال في المجالس المحلية، لاسيما في الخليل ورام الله والبيرة ونابلس، كان الرد هو رفض هذا الأمر الواقع واستهداف المعيّنين من قبل الاحتلال.

الشكعة: الجمع بين مواجهة الاحتلال وتقديم الخدمات

وحول واقع الهيئات المحلية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس بلدية نابلس غسان الشكعة: لقد كان رؤساء الهيئات المحلية على علم كامل بأن مواجهتهم ستكون مباشرة مع سلطات الاحتلال والحاكم العسكري الإسرائيلي.

وأضاف الشكعة في حديث لـ«آفاق برلمانية»: كانت هذه المهمة صعبة وعملية مزدوجة لا يمكن الاستهانة بها، فأولاً كان المطلوب من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية تقديم خدمات للمواطنين على الرغم من المعوقات الإسرائيلية من جهة، إضافة إلى المواجهة المحتومة مع الاحتلال كونهم ينفذون البرنامج الوطني لمنظمة التحرير من جهة ثانية.

ونوه إلى أن «مهمة رؤساء البلديات، آنذاك، كانت مهمة سياسية بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية لضرب لجان البلديات المعيّنة من قبل الاحتلال وروابط القرى».

وأوضح الشكعة أن «هذا الوضع استمر حتى العام ٧٦، حين قررت منظمة التحرير المشاركة في الانتخابات البلدية، حيث اكتسح مرشحوها الانتخابات، ما زاد من حدة الضغوط عليهم، وعمد الحاكم العسكري إلى نفي بعضهم، إضافة إلى محاولة اغتيال الآخرين وإبعادهم عن المشهد السياسي، ومنهم رئيس بلدية رام الله كريم خلف، ورئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، ورئيس بلدية البيرة عبد الجواد صالح، ورئيس بلدية الخليل فهد القواسمي ... وآخرون».

وقال إن المواجهة مع الاحتلال استمرت حتى توقيع اتفاق إعلان المبادئ وتسلم السلطة الوطنية مهام الإشراف على السلطات المحلية، مشيراً إلى أنه «مع نهاية العام ١٩٩١ كانت في فلسطين ٣٠ بلدية، بما فيها القدس، منها ٢٦ في الضفة الغربية، و٤ في قطاع غزة، وخلال هذه المرحلة، استندت سياسة الاحتلال على إضعاف دور البلديات في قيادة المجتمع المحلي، ولم يعد للبلديات أي دور يذكر في رسم السياسة التنموية العامة للمجتمعات المحلية، بل عملت سلطات الاحتلال جاهدة على تحويل البلديات من مؤسسات تنموية إلى مؤسسات جباية، تشرف فقط على تقديم بعض الخدمات وجباية الأموال».

قطاع الحكم المحلي بعد قيام السلطة

بلورة أنظمة الحكم المحلي وسن قانون الانتخابات ودمج بعض الهيئات المحلية بمجالس مشتركة

بعد قيام السلطة الوطنية وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية في العام ١٩٩٣، جرى توقيع العديد من الاتفاقيات التي هدفت إلى نقل بعض الصلاحيات من إدارة الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة في أجزاء جغرافية معينة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن ضمن ما تناولته هذه الاتفاقيات انتخابات المجالس المحلية الفلسطينية، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية بشكل كامل للسلطة الفلسطينية، حيث تميزت هذه المرحلة بزيادة أعداد الهيئات المحلية، ودمج هيئات محلية تحت مظلة هيئة محلية كبرى، وإجراء انتخابات للبلديات والمجالس القروية بالاقتراع المباشر.

ويسلط هذا التقرير الضوء على مرحلة المجالس المحلية في ظل السلطة الوطنية، وأهم التغيرات التي صاحبت هذا الانتقال بعد أن كانت تخضع تلك الهيئات لسلطة الحاكم العسكري الإسرائيلي، إضافة إلى قانون انتخابات الهيئات المحلية وسبل دعمها والمهام المنوطة بها.

منذ إنشائها، وجدت السلطة الوطنية نفسها أمام تركة ثقيلة من الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية، بما فيها ما يتعلق بالسلطات المحلية، وذلك ما يفسر القرار الأول لرئيس السلطة ياسر عرفات الذي حمل رقم (١) لسنة (١٩٩٤) وجاء فيه: يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل ١٩٦٧/٦/٥م حتى يتم توحيدها"، وتبع ذلك صدور الكثير من القوانين، وبخاصة بعد تشكيل المجلس التشريعي.

وجاء في دراسة للمحامي صلاح عبد العاطي حول الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، أنه كان من ضمن هذه القوانين التي صادق عليها رئيس السلطة قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧، وقانون الانتخابات المحلية سنة ١٩٩٦، حيث بدأت ثورة حقيقية في النظم المحلية الفلسطينية منذ نشوء السلطة الوطنية في العام ١٩٩٤، وكانت هذه الثورة تتمثل بالتحول والتوجه السريع نحو نظم الحكم المحلي الحديث وما تبعها من إنشاء هيئات محلية جديدة، حيث بلغ عدد البلديات المستحدثة ٧٨ بلدية جديدة إلى ذلك الوقت. كما شهد قطاع الحكم المحلي توسعاً كمياً كبيراً، إذ تضاعف عدد البلديات، فيما يعتبر قطاع الحكم المحلي ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي.

مضاعفة عدد البلديات

وحول مرحلة قيام السلطة الوطنية والإجراءات التي قامت بها خلال المرحلة الأولى من عملها، يقول عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس بلدية نابلس، غسان الشكعة، "إن من أولى المهام التي قامت بها وزارة الحكم المحلي هي زيادة عدد البلديات والمجالس القروية القائمة، وذلك من خلال عمليات الدمج التي قامت بها لعدد من التجمعات الصغيرة، بحيث تم دمج تجمعات صغيرة قريبة من تجمع كبير".

وأضاف الشكعة في حديث لـ"آفاق برلمانية»: قامت وزارة الحكم المحلي بعد إنشائها باستحداث مجالس الخدمات والتخطيط الإقليمي المشتركة، التي تضم عدداً من الهيئات المحلية القريبة جغرافياً من بعضها البعض، والتي تشترك في علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة، وذلك بهدف تطوير هذه المجالس المشتركة لتصبح بلدية واحدة ... وقد تم استحداث مجالس خدمات مشتركة في المناطق الريفية، حيث يوجد حالياً ما يقارب ٤٩ مجلس خدمات مشتركاً.

وحول مهام وعمل البلديات والمجالس المحلية، يرى الشكعة أن "عمل معظم الهيئات المحلية اقتصر على تقديم الخدمات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وقام عدد من البلديات بتنفيذ بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية ولكن بشكل محدود"، مشيراً إلى أن وزارة الحكم المحلي قامت بالتعاون مع الهيئات المحلية بتأمين الدعم المالي المطلوب لتنفيذ مشاريع لتطوير الخدمات وصيانة الموجود منها، لاسيما فيما يتعلق ببناء المدارس والعيادات الصحية وتعبيد الطرق الداخلية وبناء شبكات مياه وكهرباء.

الارتقاء بتقديم الخدمة للمواطنين

وفيما يتعلق بواقع الهيئات المحلية، قالت عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية خالدة جرار، «إن الدور الأساسي المنوط بهذه الهيئات المحلية هو تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين، والعمل على توفير الخدمات الأساسية كافة لهم، لاسيما فيما يتعلق بالبنية التحتية، واستصلاح الأراضي الزراعية، ودعم قطاع المياه والكهرباء».

وأضافت جرار في حديث لـ"آفاق برلمانية»: إن بنية المجالس المحلية بعد قيام السلطة الوطنية بحاجة إلى المزيد من الدعم لكي تكون قادرة على الصمود وتقديم الخدمة الأفضل، لاسيما في المناطق القريبة من الجدار ومناطق التوسع الاستيطاني.

واعتبر الشكعة أن "هناك إيجابيات كثيرة في عمل الهيئات المحلية التي كان هدفها تقديم الخدمة الأفضل للمواطن، على الرغم من وجود سلبيات تتصل بكثرة الديون وعدم المقدرة على تنفيذ بعض المشاريع بسبب رفض الاحتلال لتنفيذها".

وقال: بعد سنوات من إقامة السلطة الوطنية، ما زلنا نأخذ المياه والكهرباء من إسرائيل، ولا تزال سلطات الاحتلال تسعى إلى توسيع المستوطنات القائمة، وإقامة مستوطنات جديدة على أراضي المواطنين، إضافة إلى استمرار العمل بالتصنيفات المناطقية، ومنع العمل في المناطق المصنفة "ج".

إشكاليات وصعوبات

وتطرق الشكعة إلى الإشكاليات التي يواجهها قطاع الحكم المحلي، قائلاً: لا يزال يعترض الهيئات المحلية العديد من الصعوبات المتمثلة في عدم وضوح الرؤية حول الحاجة الملحة للهيئات المحلية، إضافة إلى استمرار سلطات الاحتلال بالتحكم بموارد الشعب الفلسطيني، وعدم الوضوح في نوع أو درجة اللامركزية المطبقة في تشكيل هذه الهيئات، وما يترتب على ذلك من إشكاليات في العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية.

وتابع: قامت إسرائيل منذ احتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ بوضع تقسيمات جغرافية وخدمية تتلاءم مع أهداف الاحتلال، وبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية، لم تلتزم إسرائيل بنقل الصلاحيات المدنية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية في المنطقة المصنفة "ج"، التي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة، وأبقت على التنظيم الهيكلي بيدها في هذه المناطق.

ونوه إلى إشكاليات أخرى ذات علاقة بقانون الهيئات المحلية، "إذ أنه لم يمنح هيئات الحكم المحلي الاستقلال المالي المطلوب، ومنح وزارة الحكم المحلي سلطة الإشراف على اختصاصاتها وميزانياتها والرقابة المالية والإدارية عليها، ما يعني التوجه المركزي في العلاقة بين هيئات الحكم المحلي والوزارة".

الانتخابات استحقاق قانوني وديمقراطي

بدوره، أكد النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، على أهمية إجراء الانتخابات للهيئات المحلية «كونها ذات طابع خدمي يمس حياة المواطنين ومصالحهم في عدد كبير من التجمعات في المدن والبلدات والقرى، إضافة إلى ممارسة الحقوق الديمقراطية للمواطنين باختيار ممثليهم في هذه الهيئات».

وقال "أبو ليلى": إجراء الانتخابات يُساهم في تعزيز مبدأ السلم الأهلي، باعتباره استحقاقاً قانونياً وديمقراطياً مهماً لتعميم الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وخطوة لتعزيزها، كما يعد فرصة لتطوير وتحسين أداء الهيئات المحلية وإمكانياتها، وتسخير كل طاقاتها لخدمة المواطنين وتقديم الأفضل لهم، مؤكداً أن "إجراء الانتخابات المحلية الأخيرة يعد مدخلاً لاستعادة الممارسة السياسية الديمقراطية الفلسطينية، والعمل على إجراء انتخابات المجلس الوطني والمجلس التشريعي وفق سياسة التمثيل النسبي الكامل، وكذلك إجراء الانتخابات الرئاسية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير".

إستراتيجيات وزارة الحكم المحلي

وحول إستراتيجيات وزارة الحكم المحلي واستهدافها للهيئات والمجالس المحلية، يشير وكيل وزارة الحكم المحلي مازن غنيم، إلى اهتمام الوزارة بالعديد من الجوانب مع تضمين النوع الاجتماعي فيها منذ البداية.

وتطرق إلى إستراتيجية النفايات الصلبة في فلسطين، ومن ضمنها إنشاء مكبات النفايات، «حيث تم إنجاز اثنين منها في شمال الضفة وجنوبها، وبقي مكب الوسط متعثراً بمعيقات مشكلة الأرض».

وأكد غنيم أهمية وجود المجالس المشتركة، والحاجة الماسة لها في إدارة المشاريع المشتركة للهيئات المحلية في العديد من المجالات، وأهمها النفايات الصلبة والصرف الصحي وغير ذلك من المجالات التي تتفق الهيئات المحلية على تنفيذ مشاريع فيها بإدارة مشتركة، منوهاً إلى أن "عدد هذه المجالس وصل إلى ٨٦ مجلساً، وقد واجهت عقبات عدة في عملها خلال الفترة السابقة، لاسيما وجود الاحتلال الإسرائيلي، والمشاركة الضعيفة من بعض الهيئات المحلية، وضعف القدرة على توفير التمويل اللازم لبعض المشاريع".

كما تحدث غنيم عن إستراتيجية دمج المجالس المحلية، التي تشكل الإطار الإداري والقانوني لتنظيم عمل المجالس المشتركة.

وقال: تسعى الوزارة من خلال إقرار خطة التنمية الوطنية العامة إلى التوظيف الجيد للموارد الموجودة إلى تحقيق أفضل النتائج، بما يعزز صمود المواطنين في أراضيهم، وتحسين الخدمات المقدمة لهم، لاسيما أن قطاع الحكم المحلي يلامس احتياجات كل مواطن.

وفيما يتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومعيقاته، شدد غنيم على أن "هذه السياسة الاحتلالية تؤكد نية الاحتلال المبيتة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية بتوسيع المستوطنات على حساب أراضي المواطنين، حيث تدرك الحكومة الفلسطينية أهداف هذه السياسة ومدى خطورتها وانعكاساتها على مشروع الدولة الفلسطينية القادمة، ولهذا ركزت كل إمكانياتها على مواجهة هذه الهجمة التي من شأنها تقويض المساعي لإقامة الدولة"، مضيفاً: الجدار والاستيطان هدفهما واحد، وهو ضم أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية بعد إجبار أصحابها على الرحيل منها.

السياق القانوني للانتخابات المحلية

منذ قيام السلطة الوطنية في العام ١٩٩٤، أعطي قطاع الهيئات المحلية أولوية كبيرة، وبدأت عملية مراجعة القوانين والأنظمة، وأصدر المجلس التشريعي قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، تلاه قانون الهيئات المحلية رقم (١) للعام ١٩٩٧، ثم تلا ذلك مجموعة من الأنظمة والإجراءات تم خلالها تحديد مفهوم الهيئة المحلية في فلسطين ضمن مستويات أربعة: البلديات، المجالس المحلية، المجالس القروية، لجان المشاريع.

لم يتضمن القانون رقم (٥) أي بعد تمييزي ضد المرأة، كما لم يتم على أساسه إجراء أي انتخابات بسبب سياسة التعيين التي سادت في المجالس والهيئات المحلية. وما أن بدأ الحديث عن اقتراب استحقاقات انتخابية، بدأت المطالبات بتعديل القانون الذي تقادمت بعض بنوده، ثم صدر القانون الجديد لانتخاب مجالس الهيئات المحلية، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥، والقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، وحل محل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، ثم صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ قانون لاحق تضمن تعديلات جديدة على القانون رقم ١٠ المذكور. ومن أهم التعديلات، اعتماد أسلوب الانتخاب في الهيئات المحلية على أساس القوائم (النسبية)، بعد أن كان الانتخاب يتم على أساس فردي (الأغلبية). كما تم اعتماد آلية جديدة لانتخاب المرأة في مجالس الهيئات المحلية.

وأضيفت مادة ضمن التعديلات تكفل وجود حصة للمسيحيين في بلديات المدن والبلدات التي يتواجدون فيها، وهي: رام الله، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، بيرزيت، جفنا، الطيبة، عين عريك، عابود، الزبابدة.

وينظم قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ عملية انتخابات الهيئات المحلية منذ بدايتها وحتى نهايتها. ففي المادة الثانية من القانون المذكور، أنيطت مهمة إدارة الانتخابات بلجنة انتخابات الهيئات المحلية، واعتبرت المادة الخامسة منطقة كلّ هيئة محلية دائرة انتخابية واحدة. كما نظم القانون المسائل الخاصة بحقّ الانتخاب، وسجلات الناخبين، والاعتراض على سجل الناخبين، والترشيح للرئاسة والعضوية، والدعاية الانتخابية، وأوراق الاقتراع، والاقتراع، وفرز الأصوات، وأوراق الاقتراع الباطلة، ونتائج الانتخابات، والطعن في نتائج الانتخابات، ومسائل أخرى.

وبتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١، أقرّ المجلس التشريعي قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٤ القاضي بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم ٥ لسنة ١٩٩٦، وتمّ نشرها في العدد ٥١ من الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية)، بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥. وقد تناول التعديل المذكور جملة من الموضوعات، كان أهمها تخصيص مقعدين على الأقل للنساء المترشحات في انتخاب الهيئات المحلية، وانتخاب رئيس الهيئة المحلية من بين أعضاء المجلس الفائزين، عوضاً عن الانتخاب المباشر له. فقد نصّت المادة ٢٨ من القانون المعدل على أنه: "حيثما رشحت امرأة يجب أن لا يقل تمثيل المرأة في أيٍّ من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المرشحات". ونصّت المادة ٣١ من القانون ذاته على أنه: "ينتخب المجلس رئيساً له بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وفي حالة عدم حصول أيٍّ من المرشحين على الأغلبية المطلقة تعاد الانتخابات بين الحائزين على أعلى الأصوات، وفي حال تساوت الأصوات يتم اختيار رئيس المجلس بالقرعة".

في ورقة أعدتها مجموعة السياسات العامة في مؤسسة "مواطن»

نموذج مقترح للحكم المحلي ينطلق من إعادة النظر في الشكل الحالي للسلطة ودور الهيئات المحلية

يوسف الشايب

خلصت ورقة أعدتها مجموعة السياسات العامة في مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية إلى أنه «في ظل الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، والأزمات المالية الخانقة التي مرت وتمر بها السلطة الفلسطينية، وتآكل الشرعية الانتخابية للمؤسسات السياسية الوطنية، فإن هناك حاجة لإعادة النظر في دور الهيئات المحلية، وإعادة صياغته بما يخدم تحقيق التنمية المحلية، والمشاركة السياسية، وخدمة المشروع الوطني».

وتسعى هذه الورقة، التي أعدها عدد من الأكاديميين والخبراء والساسة، إلى تبني نموذج مقترح للحكم المحلي مع الأخذ بالاعتبار محاولة إيجاد إجابات واضحة لمجموعة من التساؤلات التي لا تزال مطروحة في إطار هذا القطاع من قبيل: ما هي طبيعة العلاقة المقترحة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية؟ وما هي طبيعة علاقة الهيئات المحلية بمحيطها المحلي وبغيرها من الهيئات والمؤسسات الرسمية والمجتمعية القائمة في الإطار الإقليمي ذاته (على صعيد المحافظة)؟ وما هي الوظائف والمهام التي تود الحكومة المركزية أن تؤديها هيئات الحكم المحلي للمواطنين المشمولين في نطاقها، وبشكل خاص في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والثقافة والشباب والرياضة؟ وكيف ينظر لدور هذه الهيئات على صعيد التخطيط والتنمية في إطار إقليمها؟ وما وهو دور هذه الهيئات في إدارة الصراع مع الاحتلال وتعزيز الصمود والمقاومة على الأرض؟

وينطلق هذا النموذج من رؤية تقوم على أهمية إعادة النظر في الشكل الحالي للسلطة الوطنية، في ظل عدم قدرتها على مواجهة المشروع الصهيوني الذي يعمل على السيطرة على الأرض، وجعل حياة المواطنين غير قابلة للاستمرار، والضغط على السلطة وإضعافها كلما حاولت مقاومة هذا المشروع، ومن ثم فمن المهم إعادة الدور الوطني المقاوم للهيئات المحلية بنقل جزء من الخدمات التي تقدمها السلطة إلى هذه الهيئات، بما يخفف الضغط على السلطة، ويستعيد أدوات مقاومة كان لها دور مهم في هذا المجال تاريخياً.

كما يأتي هذا النموذج في إطار إعادة تحديد مهام الهيئات المحلية من خلال إحالة جزء مهم من المهام والوظائف التي تقوم بها الحكومة المركزية إلى بنية وسيطة ممثلة بمنطقة المحافظة، وذلك بعد إعادة تشكيلها على أسس ديمقراطية، أبرزها أجسام منتخبة مركزها الهيئات المحلية.

النموذج المقترح

ويقوم النموذج المقترح للحكم المحلي في فلسطين على مجموعة من المبادئ، أولها ضرورة وجود ثلاثة مستويات من الحكم ضمن الكيان السياسي الفلسطيني: الأول السلطة المركزية المتمثلة بالحكومة بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما يتبعها من هيئات ومؤسسات الدولة الرسمية، والثانية سلطة إقليمية على مستوى المحافظة، والثالثة سلطة الهيئات المحلية.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن يتضمن المستوى الثاني من السلطة (المحافظات) أجساماً تمثيلية منتخبة حتى تكون ذات مصداقية شعبية، فمن المفترض أن تمثل في إطار هذا المستوى هيئات قيادية محلية منتخبة كأعضاء المجالس المحلية، ومجالس النقابات والاتحادات، وغيرها من الأجسام المنتخبة التي تقع في الإطار الجغرافي للمحافظة.

ويمكن أن تتشكل الأجسام القيادية في كل محافظة من مجلس المحافظة، الذي يمثل الإطار السياسي والتشريعي على مستوى المحافظة، وجميع أعضائه من الهيئات والمؤسسات التمثيلية المنتخبة، والإدارة التنفيذية التي تمثل حكومة إقليمية على مستوى المحافظة، وتكون مسؤولة أمام مجلس المحافظة، وتنفذ السياسات التي يقرها، والمحافظ الذي يتم انتخابه إما مباشرة من المواطنين في إطار المحافظة، وإما بشكل غير مباشر من مجلس المحافظة، وسيشكل هذا المستوى حلقة وصل بين الحكومة المركزية والأطراف الأخرى، بما فيها الهيئات المحلية.

ووفق النموذج المقترح، لا بد من إعادة تشكيل الهيئات المحلية، إذ أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء عدد كبير من الهيئات المحلية، بلغت نحو ٥١٩ هيئة، العديد منها تم إنشاؤه في إطار جغرافي وسكاني محدود، أدى إلى تفتيت الموارد والجهود، وحال دون قدرة هذه الهيئات على أداء الكثير من المهام التي أنيطت بها، ما يستدعي إعادة تشكيل الهيئات المحلية من جديد، وتقليل عدد هذه المجالس بدمج الصغيرة منها، أو من خلال إنشاء مجالس مشتركة، واعتبار جميع الأراضي التي تقع بين هذه الهيئات تابعة للهيئة المدمجة.

ويرى المقترح أن تشكيل الهيئات المحلية ينبغي أن يقوم على أسس ومعايير واضحة كعدد السكان، وحجم الموارد التي ينبغي توفرها للهيئة، فالتجزئة المبالغ فيها للهيئات المحلية التي تحددت سلطاتها في مساحات جغرافية صغيرة بغض النظر عن مواردها، جعل قدرتها على أداء وظائف رئيسية ومهمة عملية شبه مستحيلة دون تدخل الحكومة المركزية. وفي المقابل، فإن المبالغة في توسيع رقعة الهيئة المحلية يجعلها عرضة للمشاكل الإدارية، ويصعب على أعضاء مجالسها الاتصال والتفاعل مع جمهورها، وهو ما أتاح للجانب الإسرائيلي بشقيه العسكري و"الإدارة المدنية" التدخل ومحاصرة هذه الهيئات.

وتشدد ورقة النموذج المقترح على ضرورة تحديد المهام والوظائف المرتبطة بكل من الحكومة المركزية (الوزارات)، وتختص بوضع السياسات العامة، والخطط الوطنية، وضمان التنمية المتوازنة بين جميع المناطق، وتوزيع الموارد العامة بطريقة عادلة، وإدارة الأمن الوطني وضمان سير مرفق العدالة، وتنظيم العلاقات الخارجية والتجارة الدولية وتعزيز الهوية الوطنية والمحافظة عليها، إلى غير ذلك من القضايا السيادية الأخرى. في حين تختص المحافظات بتنسيق الجهود في إطار الإقليم المحدد الذي يشمل مجموعة من الهيئات المحلية، والتخطيط على مستوى هذا الإقليم، والعمل كحلقة وصل بين الحكومة المركزية والأطراف الأخرى على مستوى المحافظة، وتنسيق خدمات المياه والكهرباء والاتصالات على مستوى المحافظة، وبالشراكة مع الهيئات والشركات العاملة في هذا المجال، ومتابعة تنفيذ البنى التحتية التي تتطلب موارد كبيرة لا تستطيع الهيئات المحلية بمفردها تنفيذها.

وتتولى كل محافظة المسؤولية عن الأراضي كافة التي تقع في إطار كل منها، وبخاصة تلك التي تقع في المناطق المصنفة (ج)، وتتولى النظر في الهيكليات التنظيمية للهيئات المحلية وإقرارها، كما سيقع على عاتق المحافظة قيادة العمل الوطني على مستوى المحافظة، وستشكل مركز الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية.

أما بخصوص الهيئات المحلية، فإنه على الرغم من تباين الوظائف العامة التي تقوم بها الهيئات المحلية بين دولة وأخرى، وتبعاً لظروف كل منها، ومستوى النمو الاقتصادي فيها، وإرثها السياسي، وحجم المجالس المحلية فيها، وصعوبة تحديد وظائف محددة للهيئات المحلية، فإنه يمكن إجمال أبرز أهم الوظائف التي تؤديها هيئات الحكم المحلي في تجارب دولية مختلفة بتقديم الخدمات العامة، وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان، وتعبيد الطرق، والمواصلات، والبنية التحتية، والمحافظة على البيئة، والتخلص من النفايات، ومراقبة التلوث والأوبئة ... وكذلك الخدمات التجارية، وتشمل إدارة الأسواق ومراقبتها، ومتابعة الباعة المتجولين، ومنح التراخيص والأذونات ... وخدمات السياحة والترفيه والثقافة، كالإشراف على الملاعب والمتاحف والمسارح والنوادي ... إضافة إلى خدمات الحماية مثل الشرطة، والدفاع المدني، والإطفاء، وحماية المستهلك، والحماية الاجتماعية.

وحسب النموذج المقترح، لا بد من تخصيص موارد مالية للهيئات المحلية عبر الإدارة الشفافة لعملية جمع الضرائب والرسوم، فعلى الرغم من أن إدارة الموارد المالية من المواضيع محل النزاع بين الحكومات المركزية والمحلية، فإن الاتجاهات الحديثة في الحكم المحلي تتجه نحو منح الحكومات المحلية والإدارة المحلية موارد كافية للدخل حتى تتمكن من تمويل خدماتها، وإنشاء مشاريعها، وبما يلبي احتياجات جمهورها.

لكن الورقة ترى أيضاً أن "الوضع الفلسطيني يطرح إشكالية مهمة في شح الموارد المالية، وبالتالي الصراع على إدارتها بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية"، فالضرائب والرسوم التي تتم جبايتها مباشرة من قبل الهيئات المحلية غير منتظمة، وتصطدم بعدم تجاوب المواطنين. أما الضرائب والرسوم التي تجبيها الحكومة المركزية لصالح الهيئات المحلية، فهناك تأخير في تحويلها من قبل الحكومة، إضافة إلى اقتطاع نسبة منها.

وعليه، ينبغي أن تنفق كامل الضرائب والرسوم التي تتم جبايتها على المستوى المحلي في منطقة الجباية ذاتها، وأن يخصص الجزء الأكبر من الضرائب ذات الطابع المحلي التي تجبيها السلطة المركزية للهيئات المحلية.

أما اعتماد الانتخابات كسبيل وحيد لتشكيل المجالس المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في إطارها، فهو أمر أساسي في النموذج المقترح، إذ أن استقلالية هيئات الحكم المحلي مرهونة بقدرة المجتمع المحلي على انتخاب سلطته المحلية، وقدرته على تغييرها عبر صناديق الاقتراع، فالمبدأ العام الذي يحكم العلاقة بين

←

مجلس الحكم المحلي والمجتمع المحلي، يستند إلى أن الهيئة المنتخبة أو المجلس المنتخب يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أعماله أمام الجمهور الذي انتخبه.

كما أن من ميزات انتخاب أعضاء مجالس الهيئات المحلية من المجتمع المحلي ذاته، أن أبناء المنطقة المحلية هم الأقدر على تحديد احتياجاتهم، ووسائل تحقيقها، ويمنح كذلك أعضاء المجالس المنتخبة الحافز الفعلي للاضطلاع بمسؤولياتهم وتوطيد علاقاتهم بمؤسسات المجتمع المحلي وجمهوره، فالاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية المنتخبة، تحد من هيمنة الحكومة المركزية، وتدفعها إلى الاهتمام بمطالب السلطات المحلية؛ كونها الأكثر دراية بواقعها واحتياجات مناطقها. ومن ثم ينبغي وقف سياسة تعيين أعضاء ورؤساء المجالس المحلية، أو حصرها في أضيق الحدود، والتأكيد على دورية إجراء الانتخابات.

الرقابة والمساءلة

من جهة أخرى، يشير الواقع الفلسطيني إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز وتنمية العلاقة بين مجالس الهيئات المحلية المنتخبة وجمهورها الذي انتخبها لتمثيل مصالحة، وبناء علاقة منتظمة بينها وبين المجتمع المدني المحلي في المنطقة، بما يساهم في تنمية الموارد المحلية، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني (النقابات العملية والمهنية والاتحادات الجماهيرية والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية المختلفة ... وغيرها) في تطوير الخدمات المقدمة للمواطن، وفق النموذج ذاته.

وبخصوص الرقابة على عمل الهيئات المحلية، فإن النموذج المقترح في ورقة مجموعة السياسات العامة في مؤسسة مواطن، يشير إلى أن تمتع الهيئات المحلية بالاستقلالية النسبية عن الحكومة المركزية، لا يعني عدم الخضوع في أعمالها ونشاطاتها للرقابة من قبل أجهزة الرقابة المركزية، مثل ديوان الرقابة المالية والإداريـة، والمجلس التشريعي، كما أن الحكومة المركزية هي من يضع الخطط والسياسات العامة في المجالات المختلفة، كالتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية ... الخ، التي تقوم هيئات الحكم المحلي بوضعها موضع التنفيذ؛ كل في إطار حدوده الإقليمية، كما أن الحكومة المركزية تستطيع فرض نوع من الرقابة على أعمال الهيئات المحلية من خلال المعونات المالية التي تقدمها لها، للتأكد من أن صرفها يتم وفقاً للأصول، وفي المجالات المخصصة لها، وكذلك الرقابة المركزية من خلال الخطط وبرامج التنمية المختلفة.

وتمثل الرقابة المجتمعية والمساءلة من قبل الناخبين للهيئات المحلية أبرز أدوات الرقابة في هذا المجال، حيث يمكن للجمهور ومؤسسات المجتمع المدني المحلية مراقبة أعمال الهيئات المحلية ونشر التقارير عن الخدمات التي تقدمها، وحضور الاجتماعات واللجان المتخصصة لها، وممارسة الضغوط، وتقديم العرائض، وغير ذلك من وسائل وأشكال الرقابة والمساءلة الشعبية المجتمعية.

ويشدد النموذج المقترح على ضرورة الانطلاق من التقسيم الجغرافي للمحافظة نحو توزيع جميع الأراضي، وبشكل يؤدي إلى مد ولاية مجالس الهيئات المحلية لتشمل جميع الأراضي الفلسطينية، بحيث لا تكون هناك أية أراضي أو مناطق لا تتبع لهيئة محلية، حتى لا يسهل تنفيذ السياسات الاستيطانية للاحتلال الإسرائيلي.

كما يؤكد على أهمية استخدام الهيئات المحلية أداةً أساسيةً في إدارة الصراع مع الاحتلال، ومنحها دوراً في تعزيز القدرة والصمود للمواطنين للثبات على الأرض، مع عدم الإخلال بدور الحكومة المركزية في هذا الشأن، ومن خلال مشاركة مباشرة للهيئات المحلية المنتخبة في الأطر القيادية الخاصة بكل محافظة. فالوضع الفلسطيني يشير أن إلى قطاع الحكم المحلي، لم يكن رأس الحربة في الصراع مع الاحتلال، وإنما تركزت عملية إدارة الصراع في المستويات العليا من السلطة المركزية، على الرغم من أن مناطق الهيئات المحلية تشكل نقاط الاحتكاك الأساسية مع الاحتلال، وعلى الرغم أيضاً، من أن السياسات الاستيطانية تسعى إلى السيطرة على الأراضي التي هي في إطار مناطق الهيئات المحلية.

إشكاليات تواجهها الهيئات المحلية

وأشارت الورقة إلى أنه «في ظل الإرث الذي تشكلت في إطاره هيئات الحكم المحلي في فلسطين، واجهت، وما زالت تواجه، هذه الهيئات العديد من الإشكاليات»، التي تتمثل في عدم وضوح الرؤية حول الحاجة المطلوبة من الحكم المحلي، وتحكم الاحتلال بالأراضي الفلسطينية، وعدم الوضوح في نوع أو درجة اللامركزية المطبقة في تشكيل هذه الهيئات، وما يترتب على ذلك من إشكاليات في العلاقة بين الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، وعدم الوضوح في معايير تشكيل الهيئات وآليات تصنيفها، والتداخل والتعارض في الصلاحيات بين هيئات الحكم المحلي والمحافظين، والإشكاليات المتعلقة بالإطار القانوني والموارد المالية، ودمج الهيئات في إطار مجالس موحدة ومجالس الخدمات المشتركة، والتأخر في إجراء الانتخابات لهيئات الحكم المحلي، والفوضى في تقديم الخدمات، وتعدد الجهات التي تتولى تقديم بعضها.

ومن أبرز هذه الإشكاليات عدم وضوح الرؤية حول المطلوب من الحكم المحلي، حيث ترى الورقة أن الإشكالية الأساسية التي واجهت الحكم المحلي في فلسطين مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، وتوجهها لتنظيم هذا القطاع، تمثلت في عدم وضوح الرؤية السياسية للسلطة حول ما الذي تريده من الحكم المحلي؟ فغياب السياسة الواضحة تجاه الحكم المحلي ولّد العديد من الإشكاليات الأخرى التي سبق ذكرها، وفي مقدمتها تضارب المهام والصلاحيات والإشكاليات القانونية والمالية، والإشكاليات المتعلقة بالخدمات.

ولا تغفل الورقة اعتبار سياسات الاحتلال الإسرائيلي من أبرز الإشكاليات أيضاً، فقد قامت إسرائيل ومنذ احتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ بوضع تقسيمات جغرافية وخدمية تتلاءم مع أهداف الاحتلال. وبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية، لم تلتزم إسرائيل بنقل الصلاحيات المدنية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية في المنطقة المصنفة (ج) التي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وأبقت على التنظيم الهيكلي بيدها في هذه المناطق. من جهة أخرى، لم تبادر السلطة الوطنية للتعامل مع هذه المناطق بتقسيمها بين الهيئات المحلية، بحيث لا تبقى أية أراضٍ خارج حدود مسؤولية أيٍّ من الهيئات المحلية.

ومن بين العناوين التي يمكن اعتبارها واحدة من الإشكاليات "الهيئات المحلية بين المركزية واللامركزية"، فعلى الرغم من اعتماد مسمى هيئات الحكم المحلي للإشارة إلى الهيئات المحلية في فلسطين، وهو ما يعكس توجهاً لتبني اللامركزية في هذا المجال وبأوسع صوره (لامركزية إدارية ولامركزية سياسية)، فإن التطبيق العملي يظهر عدم وضوح النموذج المتبع في تنظيم هذه الهيئات، فهل هي هيئات حكم محلي أم إدارة محلية؟ وجاء في الورقة "من غير الواضح درجة اللامركزية المطبقة في هذا النظام، فالقانون الأساسي الفلسطيني يشير في مادته رقم ٥٨ إلى تلك الهيئات بوحدات للإدارة المحلية فقط، ويحيل تحديد اختصاصاتها ومواردها والرقابة عليها وعلاقاتها بالسلطة المركزية للقانون".

أما قانون الهيئات المحلية، فلم يمنح هيئات الحكم المحلي الاستقلال المالي المطلوب، ومنح وزارة الحكم المحلي سلطة الإشراف على اختصاصاتها وميزانياتها والرقابة المالية والإدارية عليها، ما يعني التوجه المركزي في العلاقة بين هيئات الحكم المحلي ووزارة الحكم المحلي. في حين أن العلاقة الواقعية السائدة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، تختلف من هيئة محلية إلى أخرى، فالبلديات الكبرى تتجاوز في حدود صلاحياتها واختصاصاتها ما حدده القانون، وتمارس نشاطاتها بعيداً عن تحكم وزارة الحكم المحلي وسيطرتها. أما الهيئات المحلية الصغيرة، فتخضع بشكل كبير لوزارة الحكم المحلي.

ومن ثم، فإن الإطار القانوني للحكم المحلي قائم على علاقة تحكمية بين الوزارة والهيئات المحلية، الأمر الذي يتناقض مع المبادئ العامة للامركزية المحلية، أو أسس الإدارة المحلية التي نص عليها القانون الأساسي. وهو "ما يتطلب بلورة مدخل واضح لقطاع الحكم المحلي يزيل اللبس والتعارض القائم، ويوزع المهام بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وفقاً للقدرات والموارد المتاحة".

ومن الإشكاليات أيضاً، تشكيل الهيئات المحلية، حيث إنه وبعد قيام السلطة الوطنية وتشكيلها لوزارة الحكم المحلي، بدأت الوزارة بإنشاء مجالس ولجان خدمات في كل تجمع سكاني دون دراسة أو تخطيط مسبق للشكل المناسب للهيئات المحلية، وبشكل ارتجالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد هذه الهيئات إلى نحو ٥٠٩ هيئات، ولم يواكب هذا التطور الكمي تطوير نوعي في نمط الإدارة، وحجم الموازنات المخصصة، ودمقرطة إدارة قطاع الحكم المحلي من حيث توسيع الصلاحيات، وتنويع التمثيل السياسي والاجتماعي، فقد بقيت الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون هي صلاحيات محدودة ومحصورة بشكل أساسي في تنظيم البناء والأسواق العامة، والنقل والمرور، والمتنزهات، ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية.

وقد ترتب على ذلك زيادة التوجه المركزي في العلاقة مع وزارة الحكم المحلي والاعتماد عليها بشكل كبير، وبخاصة في الهيئات المحلية ذات العدد السكاني المحدود بسبب ضعف الموارد، وهو ما تم استدراكه مؤخراً من قبل وزارة الحكم المحلي التي سعت إلى تغيير هذه السياسة، بالاعتماد على حلول كالدمج ومجالس الخدمات المشتركة.

من جهة أخرى، فإن قيام وزارة الحكم المحلي بتصنيف الهيئات المحلية (البلديات/أ، ب، ج، د) لم يستند إلى قانون أو نظام مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء كما نصت على ذلك المادة رقم (٤) من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية التي تحدد الجهة المختصة بتنظيم هيكلية الهيئات المحلية الفلسطينية، وتحدد تشكيلاتها وحدودها، من خلال لائحة تصدر عن مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من وزارة الحكم المحلي، الأمر الذي أدى إلى المزيد من عدم الوضوح في الأسس والمعايير الخاصة بتشكيل وتصنيف الهيئات المحلية.

ويعتبر عدم الانتظام بإجراء الانتخابات للهيئات المحلية، من أبرز الإشكاليات أيضاً، علاوة على إشكالية علاقة الهيئات المحلية بالمحافظين، حيث تعاني المحافظات من سوء التنظيم الإداري نتيجة غياب تشريع فلسطيني متكامل يوضح التقسيمات الإدارية وأسلوب تنظيم المحافظات؛ كون القوانين الخاصة بالتشكيلات الإدارية موروثة وقديمة، ولا تواكب التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية منذ قيام السلطة الوطنية، كما أن هناك تداخلاً بين أكثر من نموذج في هذا المجال. يضاف إلى ما تقدم، عدم وضوح النصوص القانونية التي تحدد المهام والمسؤوليات لكلٍّ من الهيئات المحلية والمحافظين، إلى جانب الإشكاليات المتعلقة بالوضع المالي للهيئات المحلية، فهناك ضعف لدى عدد كبير من الهيئات المحلية، وبخاصة الصغيرة منها، فيما يتعلق بالإيرادات المالية، كما يوجد فروق واسعة فيما يتعلق بدخل هذه الهيئات من الضرائب والرسوم، ذلك أن معظم الضرائب والرسوم تتم جبايتها من السلطة المركزية ممثلة بوزارة المالية لحساب الهيئات المحلية، مثل ضريبة الأملاك، ومقابل هذه الجباية تخصم الوزارة جزءاً منها، وهناك العديد من الصعوبات التي تواجهها عملية الجباية بسبب عدم تجاوب المواطنين، وبخاصة في الضرائب والرسوم المباشرة التي تجبيها الهيئات المحلية، والتأخير في تحويل وزارة المالية لحصة الهيئات المحلية من الضرائب والرسوم المحلية في حالة الضرائب غير المباشرة، كما أن هناك عدم وضوح في آليات توزيع الموارد والعائدات على الهيئات المحلية.

من جهة أخرى، هناك غياب للتشريعات التي تمنح الهيئات المحلية صلاحيات إنشاء مشاريع اقتصادية لتعزيز مصادر دخلها، والمركزية المالية العالية من قبل وزارة الحكم المحلي، حيث لم يتم منح الهيئات المحلية أي صلاحيات تساعدها في تعزيز مواردها المالية، ومصادرها، إضافة إلى وجود إشكاليات تتعلق بوضع الموازنات، من حيث غياب إطار موحد للموازنة، والإجـراءات المتبعة من قبل وزارة الحكم المحلي للمصادقة على موازنات الهيئات المحلية عشوائية وغير مترابطة، على الرغم من وجود دليل مالي وإداري، وضعف القدرات المحاسبية والإدارية لدى موظفي الهيئات المحلية في إدارة المصادر والموارد في الهيئات المحلية.

أما مجالس الخدمات المشتركة، فتواجه، وفق الورقة، العديد من الإشكاليات، منها غياب الأسس المعتمدة لتشكيل المجالس المشتركة. فالعديد منها تشكل على عجل، وذلك بغرض الحصول على تمويل من المانحين لتنفيذ بعض المشاريع، حيث أهملت جوانب ذات علاقة بالنسيج الاجتماعي والحجم الجغرافي المناسب لكل مجلس، والقدرات الإدارية اللازمة لتوفير الخدمات للمواطنين، ما أدى إلى فشل عدد كبير منها، وهذا ينطبق، بشكل أو بآخر، على دمج الهيئات المحلية الصغيرة في إطار بلديات موحدة، إضافة إلى التداخل والتعدد في الصلاحيات الواردة في التشريعات ذات العلاقة بصلاحيات الهيئات المحلية، وفوضى تقديم الخدمات وتوزعها.

حكاية الورقة وأهدافها

يقول د. جورج جقمان، مدير عام مؤسسة مواطن، لـ«آفاق برلمانية»: تأتي هذه الدراسة ضمن سلسلة «أبحاث السياسات»، التي بدأت في العام ١٩٩٩، وصدر منها حتى الآن ١٣ مشروعاً في ١٣ كتاباً، وهي تهدف إلى إصلاح عناصر محددة من النظام السياسي الفلسطيني، حتى يكون أكثر ديمقراطية. فعلى سبيل المثال، كان المشروع الأول ضمن هذه السلسلة مقترحاً لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وقدم إلى المجلس التشريعي في العام ٢٠٠١، وتلا ذلك مقابلات وحملات، وتم التعديل العام ٢٠٠٥، الذي ليس بالضرورة كما جاء تماماً في الدراسة التي أصدرتها مؤسسة مواطن، لكنه تم، كما تم تقديم اقتراح آخر بتعديل النظام الانتخابي للمجالس البلدية، وجرى التعديل تقريباً كما جاء في الدراسة.

ويضيف: كمؤسسة، نحن نعمل بالأساس مع المجلس التشريعي بمختلف الكتل، ولكن منذ الانقسام، وتعطل المجلس التشريعي، بتنا نرسل الدراسات التي ننجزها في هذا الإطار إلى السلطة التنفيذية، الممثلة بالرئيس محمود عباس وحكومته، ومنها الدراسة ما قبل الأخيرة، التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وأيهما أفضل أن يكون رئاسياً أم برلمانياً، قبل الانتقال في الدراسة الأخيرة إلى موضوع الحكم المحلي.

ويتابع جقمان: في الدول السلطوية يسعى الجهاز المركزي للسيطرة على نواحي الحياة كافة، بما فيها البلديات ومجالس الحكم المحلي، على الرغم من أن أساس عمل البلديات تقديم الخدمات للمواطنين (خدمي). وفي الحالة الفلسطينية، النظام السياسي جديد، وعادة ما يكون المتسع في نطاق البلديات أكبر للحركات والأحزاب السياسية للمشاركة، وبخاصة إذا ما كانت تتم بموجب نظام التمثيل النسبي، كما هو حاصل الآن في فلسطين، وبالتالي تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة مشاريع تهدف إلى إصلاح جوانب في النظام السياسي باتجاه أكثر ديمقراطية، فالنظام السياسي الحالي لدينا مركزي، وأحياناً مفرط في المركزية. وهناك، على سبيل المثال، تداخلات في الصلاحيات بين المحافظ والمجالس البلدية، ومن غير الواضح في بعض التفاصيل من هو المسؤول. فإضافة إلى ما ذكرت، تهدف الورقة (المشروع) إلى ترشيد العلاقة بين المحافظات والبلديات.

ويتابع: الدراسة تقريباً أنجزت، وتعديلات طفيفة ستتم عليها في الأسبوعين القادمين، وبعدها سترسل إلى الطباعة، وتـوزع على المعنيين كافة، والسلطة التنفيذية كمقترحات. وهذه المقترحات لا يؤخذ بها دائماً، ولكن أحياناً يؤخذ بها من قبل السلطة التنفيذية. دورنا يتقاطع مع الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث في العديد من دول العالم، ويتمحور حول رفد الساسة بدراسات من شأنها أن توفر للجهاز التنفيذي مقترحات تعالج بشكل ملي أموراً عدة، والتي عادة تبدأ كدراسات.

وحول ماهية التعاطي مع مشاريع أو أوراق أو دراسات كهذه من قبل السلطة التنفيذية، وبخاصة في مرحلة ما بعد الانقسام، أجاب جقمان: لا شك أن الأمر أصبح أكثر صعوبة، فحالة الشلل التي يعاني منها المجلس التشريعي تعني أننا لا يمكن أن نجتمع مع كتلة موحدة من مختلف الأحـزاب، ومنتخبة من الجمهور. السلطة التشريعية عادة ما تكون أكثر تجاوباً من السلطة التنفيذية مع أية مقترحات تراها معقولة. السلطة التنفيذية هي سلطة مسؤولة عن إنفاذ التشريعات، وفي الوضع الحالي تغيب الهيئة الرقابية الأساسية على السلطة التنفيذية، وأعني المجلس التشريعي، بسبب الانقسام، وهذا يعيق العمل على أكثر من صعيد، وليس فقط فيما يتعلق بأبحاث ودراسات ومقترحات تعدها مؤسسات كـ مؤسسة مواطن. هذا وضع غير طبيعي، ونأمل ألا يستمر إلى ما لا نهاية.

وختم جقمان حديثه قائلاً: موضوع إصـلاح النظم السياسية باتجاه أكثر ديمقراطية كمسعى إصلاحي وليس كمسعى ثوري، أمر يتطلب وقتاً، ويتطلب استمراراً في المبادرة، ونفساً طويلاً، وهذا أمر حاصل في الحالة الفلسطينية، وبخاصة بوجود تعقيد إضافي كبير وهو الاحتلال، الذي لا يزال جاثماً على صدورنا جميعاً، وبالتالي هو وضع غير طبيعي، ويشكل عائقاً على أكثر من صعيد، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم حتى إصلاحياً. في الضفة الغربية هناك مليونان ونصف المليون مواطن، وأربعة ملايين ونصف المليون مواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحياتهم لا بد أن تستمر، وبما أن السلطة السياسية موجودة، فلا بد من التفاعل معها إيجابياً، والعمل على الإصلاح ما أمكن ذلك. هناك شعب يعيش على أرضه، ولا بد من تعزيز صموده ما أمكن، كل في نطاق عمله وتخصصه.

قانون انتخابات المجالس المحلية .. ما بين الإيجابيات والتعديلات «المؤجلة»

ديالا زيدان

على الرغم من تعديل قانون انتخابات المجالس المحلية أكثر مرة، لوجود ثغرات وقوانين بحاجة إلى إلغاء أو تعديل ليكون أكثر مواءمة مع طبيعة المجتمع الفلسطيني، فإن عدداً من القيادات السياسية الفلسطينية يعتبر القانون بشكله الحالي "مرناً ويسمح بمشاركة أوسع"، وإن كان في الوقت ذاته يحتوي على "بعض الثغرات" التي تحتاج إلى تعديلات ومقترحات جديدة تكون أكثر مواءمة لطبيعة المجتمع الفلسطيني.

وأوضح اللواء توفيق الطيراوي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، لـ"آفاق برلمانية»، أن أي قانون في أي مجتمع له إيجابيات وسلبيات، وقال: أي قانون يجب أن يدرس حسب المجتمعات الذي سيطبق عليها، والقانون الذي يتم وضعه يجب أن يراعي الحاجات الاجتماعية والخدمية للشعب الفلسطيني.

وأضاف: هذا القانون فيه ثغرات، وأعتقد أنه يجب الاستفادة منها من خلال الانتخابات، التي جرت خلال الفترة الماضية، وأيضاً من خلال تقديم ملاحظات المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ لأهل القانون من أجل تصويب بعض القضايا الموجودة في القانون.

ومن بين الثغرات التي يحتويها القانون، بيّن الطيراوي أن نسبة المقاعد المخصصة للنساء «الكوتا النسائية»، يجب أن يتم رفعها، «لأن المرأة الفلسطينية نصف المجتمع، وكان لها دور نضالي إلى جانب الرجل، لذلك لا بد أن تساهم المرأة في جوانب الحياة كافة».

الكوتا النسائية

وفي السياق ذاته، أوضحت النائب خالدة جرار، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن الكوتا النسائية يجب أن يتم رفعها إلى ما نسبته ٣٠٪ على الأقل، مشيرة إلى أن احتواء القانون على كوتا نسائية هو شيء إيجابي بحد ذاته، فهو يتيح مشاركة نسائية في صنع القرار السياسي.

بدوره، قال النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: من بين القضايا التي تحتاج إلى إيضاح وتعديل في القانون نسبة الكوتا النسائية التي ينبغي رفعها إلى ٣٠٪ من المقاعد.

وبيّن عبد الكريم أن المشكلة في القانون هي «عدم ملاءمته للبنية التي تتسم بها المجالس المحلية الصغيرة، حيث إنها في معظم الحالات مجالس قروية صغيرة أو مجموعة من القرى المتجاورة، التي قد لا يجمع بينها جامع، لذلك يجب أن تتم إعادة النظر بتشكيل المجالس البلدية بحيث تكون واسعة النطاق».

ونوهت جرار إلى أنه من بين الثغرات أيضاً، «عدم وضوح موضوع الدمج، لأنه كان هناك قرار بالتعامل مع بعض البلديات بنسبة سكانية معينة ودمجها ببلديات أخرى، وهو ما تم دون موافقة المواطنين، وبالتالي هذه القرارات يجب معالجتها بما يراعي مصالح الناس ورغباتهم».

وقالت: توجد أيضاً مشكلة في التنفيذ، لأنه في القانون الأساسي يجري الحديث عن أن المجالس المحلية هي سلطة مستقلة بذاتها، وللأسف الحكم المحلي يحاول أن يهيمن على المجالس المحلية، وهذا خلل كبير، ويجب توضيحه بالقانون بما يتلاءم مع القانون الأساسي، لأن السلطات والهيئات المحلية هي هيئات مستقلة بذاتها.

مرونة وتعددية

وفيما يتعلق بالإيجابيات التي يحتويها القانون، قال النائب بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، إن «القانون بشكل عام مرن ويعطي المجال للتعددية في المجالس المحلية والتنوع وعدم احتكار البلديات من أي طرف»، موضحاً أن «البحث في تعديلات القوانين غير ملائم الآن، ويجب أن يكون في ظل حالة مستقرة للمجلس التشريعي».

وتابع قائلاً: تعديلات القوانين بشكل عام يغلب عليها طابع غير مدروس، ويسودها بعض الاعتبارات التنفيذية على الجانب التشريعي، لذلك أعتقد أن القانون، بشكله الحالي، قابل للبقاء إلى حين وجود سلطة تشريعية قادرة على إعادة النظر في أجزاء منه.

من جانبها، بيّنت جرار أن القانون مع التعديل الأخير أتاح المجال لمشاركة أوسع وتعددية أوسع، كذلك يتيح التمثيل النسبي مشاركة أوسع للأحزاب السياسية، في حين قال عبد الكريم إن القانون يحتوي على بعض العناصر الإيجابية، على رأسها الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي، لأنه في مجتمع تعددي ومتنوع، سواء أكان على الصعيد السياسي أم الاجتماعي، فإن التمثيل النسبي هو الذي يجب أن يؤخذ به».

الحد الأدنى

وحول ما إذا كان القانون بشكله الحالي هو الأنسب للمجتمع، نوهت جرار إلى أنه «يشكل الحد الأدنى، لكن ربما تجرى بعض التعديلات التي يمكن أن تكون أكثر مواءمة».

واعتبر عبد الكريم أن «المشكلة في القانون ليست في شكل الانتخاب، وإنما في بنية المجالس المحلية»، موضحاً أن الثغرات التي نعاني منها في المجالس المحلية يمكن تجاوزها إذا تم الأخذ بمبدأ المجالس المحلية الموسعة.

أما الطيراوي، فأكد على وجوب تعديل قانون انتخابات المجالس المحلية، مشيرا إلى أن «أي قانون في العالم عندما يسن يكتشف فيه بعض الثغرات، ويستفاد منها في تعديله وتطويره. وفي الحالة الفلسطينية قانون الانتخابات فيه بعض الثغرات التي يجب أن تدرس بعد كل انتخابات حتى تكون أكثر مثالية مما سبقتها».

تعديلات مقترحة

وبشأن التعديلات أو المقترحات التي يمكن إضافتها على القانون، أوضح الصالحي أنها «تتعلق بموضوع انتخاب رئيس البلدية، بحيث يكون هناك انتخاب مباشر لرئيس البلدية، إضافة إلى القوائم الانتخابية، كما تتعلق بكيفية تحويل المجلس البلدي إلى سلطة حكم محلي، وتعتبر هذه القضية غير مرتبطة فقط بقانون الانتخابات، وإنما بمفهوم السلطة المحلية».

وقال الطيراوي: من الممكن الاستفادة من الثغرات التي كانت موجودة في العمليات الانتخابية السابقة، وتجاوز كل الأخطاء في القانون الذي يتم تعديله أو تطويره، مبيناً أن «القانون يوفر أرضية صلبة للانتخابات، لكن في حال تم تطويره سيوفر نتائج أفضل من النتائج السابقة».

وأوضحت جرار أن «القانون بحاجة إلى تعديلات مع أنه بشكله الحالي مناسب، ولكن مستقبلاً وعبر التفاعل مع الناس قد يتم إجراء بعض التعديلات.

من ناحيته، نوه عبد الكريم إلى أنه «من الممكن توسيع عدد من المجالس المحلية، كذلك هيكلة الحكم المحلي على أسس جديدة»، موضحاً أنه «من الممكن أيضاً زيادة النسبة المخصصة للمقاعد النسائية، وخفض سن الترشيح بما يمكّن كل من له الحق في الانتخاب أن يتقدم لترشيح نفسه، بما يضمن تمثيلاً أوسع للشباب في المجالس المحلية».

إنهاء الانقسام أولاً

وكان لمريم صالح، عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، رأي آخر، إذ قالت لـ»آفاق برلمانية»: أنا في الوقت الحالي ضد أي قانون أو انتخابات في ظل الانقسام ... لا أريد أن أتكلم عن القوانين لأن أية انتخابات سواء للمجالس المحلية أو للمجلس التشريعي فيها تكريس للانقسام.

وأضافت صالح: كيف يمكن أن تكون هناك انتخابات ولا توجد حرية؟! في البداية يجب أن تطلق الحريات بعدها يمكن أن نجري الانتخابات. لكن في ظل القمع الموجود في الضفة والانقسام، أنا لا أؤيد أي خطوة في هذا الوقت. في البداية يجب أن يتم إنهاء الانقسام، وإنجاز ملف المصالحة، ووقف العمل بالاتفاقيات مع الاحتلال، وأن يتم تنفيذ الاتفاقيات التي أقرت في القاهرة ومكة ... إذ لا يمكن أن تجرى انتخابات والنتيجة معروفة مسبقاً في ظل هذا الانقسام، حيث ستفوز «فتح» في الضفة الغربية، و«حماس» في قطاع غزة.

وتابعت: لا توجد حريات، وإذا كان المواطن لا يستطيع أن يعبر عن رأيه، فكيف يمكن أن تتم عملية تنظيم الانتخابات والإشراف عليها، والمشاركة الحرة فيها، بينما هناك شباب ما زالوا يعتقلون على خلفية مشاركتهم في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وتبنيهم آراء معينة أو بسبب منح أصواتهم لكتلة ما، سواء من قبل السلطة أو الاحتلال؟!

وأردفت صالح: أي قانون يتم طرحه للنقاش يجب إقراره من المجلس التشريعي الذي هو معطل حالياً. نحن من الممكن أن نوافق على أي قانون يوافق عليه المجلس التشريعي الملتئم في الضفة والقطاع. فالمجلس التشريعي انتخب لإقرار مثل هذه القوانين، لكنه معطل منذ ما بعد انتخابات العام ٢٠٠٦. أنا لا تهمني القوانين الآن، ما يهمني هو أن يلتئم المجلس. وعموماً، بالنسبة للقانون الذي تم على أساسه إجراء انتخابات ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فأنا موافقة عليه، ومن الممكن إدخال تعديلات عليه من خلال المجلس التشريعي.

وأضافت: هناك بعض البنود باتت غير صالحة في الوقت الراهن. وأنا شاركت في الانتخابات في ظل وجود قانون ٢٠٠٥، وهناك ناس كثر كانوا ضد الكوتا، ومع أنني لست مع الكوتا مائة بالمائة، فإنني كنت دائماً أفسح المجال للمرأة في سبيل خدمة المجتمع. ولا بد أن يرى المجتمع صلاحية وقدرة المرأة في بناء المجتمع، لذلك أدعم من حيث المبدأ أن تكون هناك كوتا لأنه لو ترك الأمر لأي كتلة من حيث حرية الاختيار في القائمة، فلن يكون هناك إنصاف للمرأة.

شكوك في جدية الدعوة لإجراء الانتخابات البلدية في قطاع غزة

حسن جبر

في الآونة الأخيرة، أعطى إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في غزة مؤشراً مهماً حول إمكانية إجراء انتخابات للهيئات المحلية في قطاع غزة كخطوة في سياق إشراك الفصائل والهيئات المجتمعية في إدارة شؤون القطاع، وذلك ضمن مقترح أكبر قدمه لإشراك الجميع في هذه العملية.

وعلى الرغم من أن المقترح لم تتم ترجمته على الأرض، فإنه أعاد إلى ساحة النقاش الحديث عن الحق في إجراء انتخابات بلدية بعيداً عن التعيين المتواصل لمجالس محلية تضم أعضاء أو موالين للحزب الحاكم في غزة.

وبعيداً عن ردود الفعل الرافضة والمؤيدة لهذه الخطوة، حملت فكرة إجراء انتخابات للهيئات المحلية شيئاً إيجابياً انقسم حوله مؤيدو الفصائل بين مؤيد ومعارض ومشكك، على الرغم من أن الجميع أبدى تأييده لإجراء انتخابات بلدية في القطاع أسوة بما حدث قبل أكثر من عام في الضفة الغربية.

إذن، ما الذي يجري؟ وماذا يريد هنية من هذا المقترح؟ وهل هو جاد فعلاً في اقتراحه أم أنه جاء لذر مزيد من الرماد في العيون وإدارة الانقسام بدلاً من إنهائه، بعد أن رفضت "حماس" سابقاً فكرة إجراء انتخابات بلدية في قطاع غزة تزامناً مع الانتخابات في الضفة كمدخل لإنهاء الانقسام كما طرحت الفصائل في ذلك الوقت؟ كما يتساءل متابعون للشأن الداخلي الفلسطيني عن إمكانية إجراء الانتخابات حالياً في ظل ظروف تعمق حالة الانقسام الداخلي.

وفي حال الموافقة على إجرائها، يطرح المتابعون مزيداً من الأسئلة والاستفسارات أهمها الإشكالات التي يمكن أن تواجه عملية الانتخاب، وعلى أي أساس ستقوم، والجهة التي ستشرف عليها.

مبررات منع الانتخابات خاطئة

وفي هذا السياق، شدد طلال أبو ظريفة، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، على ضرورة إجراء انتخابات البلدية في أقرب وقت ممكن، منوهاً إلى أن مبررات «حماس» لمنع إجرائها سابقاً كانت خاطئة، «إذ أن الانتخابات المحلية شأن خدمي ويمكن إجراؤها في قطاع غزة في ظل الظروف الاجتماعية القائمة، وبخاصة مع تردى الخدمات التي تقدمها البلديات التابعة لحركة حماس، والتي جرى تعيين غالبيتها بعد أن انتهت المدة القانونية لعمل مجلس هذه البلديات، وبخاصة المنتخبة منها».

وأكد أبو ظريفة «ضرورة وجود حالة من الحراك الشعبي للضغط على حركة حماس من أجل إجراء الانتخابات»، رافضاً تبريرات الحركة بأن إجراء الانتخابات سيكرس الانقسام، وهو الموقف التي عبرت عنه «حماس» عندما أعلنت الحكومة في الضفة الغربية عن نيتها إجراء انتخابات في الضفة.

وحول ما أعلنه هنية بشأن إمكانية إجراء انتخابات بلدية، قال أبو ظريفة: هذا الموقف يأتي في إطار السياسة البراغماتية التي تحاول «حماس» أن تنتهجها في ظل التغيرات الإقليمية الحاصلة في المنطقة.

وأضاف: لو كانت «حماس» صادقة في طرحها لحددت سقفاً زمنياً لإجراء انتخابات البلدية وبدأت في الإجراءات على الأرض. إذا كانوا جديين بإجراء انتخابات عليهم دعوة القوى السياسية والتشاور معها لتحديد البرنامج والسقف الزمني والسماح بعودة اللجنة المركزية للانتخابات لمزاولة عملها في قطاع غزة.

ورأى أن «حركة حماس لن تقدم على خطوة من هذا النمط، لأنها تريد أن ترى اتجاه التطورات المقبلة في المنطقة، ولن تتسرع في إجراء الانتخابات المحلية».

وبشأن الإشكالات التي قد تواجهها الانتخابات المحلية، قال أبو ظريفة: لا توجد هناك أي إشكالات سوى إصدار القرار، متسائلاً: هل هناك قرار لدى «حماس» بإجرائها أم لا في ظل المناكفات السياسية التي تجري بين الطرفين؟!

ونوه إلى أن «حماس لا تريد أن تعطي لحركة فتح مساحة من العمل الديمقراطي في قطاع غزة، لكنها أعلنت رغبتها في إجراء الانتخابات المحلية لتوجيه رسالة توحي بوجود تغييرات لديها».

وكانت آخر انتخابات بلدية أجريت في قطاع غزة العام ٢٠٠٥، وفازت فيها «حماس»، إلا أنها لم تشمل عدداً من المدن الكبيرة، وبخاصة مدينة غزة، التي عينت «حماس» فيما بعد مجلساً بلدياً لها من أشخاص محسوبين عليها بعد سيطرتها على قطاع غزة، إلى جانب تعيين أشخاص في مجالس بلدية في مناطق أخرى.

وما زالت «حماس» تفرض سياسة التعيين في البلديات دون التفكير جدياً بإجراء انتخابات بلدية، كما حدث في الضفة الغربية، على الرغم من أن أدوار البلديات والمشاريع والخدمات التي تقدمها تراجعت بشكل كبير جداً.

وأعلنت غالبية القوى والفصائل معارضتها لسياسة التعيين في الهيئات المحلية، وطالبت دائماً بإجراء انتخابات كبديل عن التعيين.

دعوة هنية ليست جدية

ولا يختلف رأي وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، عن رأي «أبو ظريفة» من حيث ضرورة إجراء الانتخابات المحلية التي كان من المفترض إجراؤها العام الماضي.

وقال العوض: الهيئات المحلية القائمة الآن لديها العديد من القضايا والعقبات، وبات من الضروري إجراء الانتخابات فيها. لكنه أعرب عن اعتقاده بأن «دعوة هنية ليست جدية بعد أن طرحها في خطاب عام، ولم يضع أي أسس للتطبيق، الأمر الذي يزيد حالة الإرباك» على حد قوله.

وأضاف: إن إقدام «حماس» على طرح فكرة إمكانية إجراء الانتخابات في وسائل الإعلام دون تطبيق يزيد حالة الإرباك في الساحة، وهو أمر غير مفيد.

وأكد العوض أن «ظروف الانقسام والوضع الذي تمر به الأراضي الفلسطينية يجعل من إجراء الانتخابات أمراً صعباً بسبب عدم وجود جدية لإجراء الانتخابات»، منوهاً إلى أن «حماس لجأت إلى التعيين بدل إجراء الانتخابات، وهو أمر لا يلبى طموح المواطن الفلسطيني، لأن التعيين يأتي في إطار التحزب وتعزيز وجود اللون الواحد، وهذا يسهم في تباطؤ وتراخي أي إجراءات لتطوير الخدمات المقدمة للمواطن، وتحويل الهيئات المحلية إلى وسيلة لجني الأموال من المواطنين».

ونوه إلى محاولة الفصائل الضغط على «حماس» لإجراء هذه الانتخابات بالتزامن مع الانتخابات التي جرت بالضفة الغربية، وقال: حاولنا الربط بين الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتقاداً منا أن ذلك سيكون مدخلاً لإنهاء الانقسام، إلا أن «حماس» رفضت ذلك متذرعة بالانقسام.

جدل بين الفصائل

من جانبه، أشار محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، إلى وجود حالة من الجدل بين القوى الفلسطينية بشأن الموقف من دعوة هنية، «حيث تؤيد بعض القوى هذه الفكرة في محاولة لإحياء الحالة الديمقراطية في القطاع، في حين ترفضها قوى أخرى باعتبارها خطوة انفرادية ستحاول تكريس الحالة القائمة في قطاع غزة». وتساءل عن الجهة التي ستشرف على إجراء الانتخابات وضمان نزاهتها.

وأكد الزق أهمية أن تكون لجنة الانتخابات المركزية هي الجهة المشرفة على هذه الانتخابات، وقال: إن ما يزيد الإرباك بشأن هذه الخطوة أنها جاءت من خلال دعوة هنية للشراكة في إدارة غزة، وكأنها تعنى تشكيل حكومة في إطار غزة فقط بدلاً من حكومة توافق وطني تنهي الانقسام، وهي خطوة مرفوضة.

وكانت «حماس» التي فازت بالانتخابات المحلية التي أجريت العام ٢٠٠٥، أقدمت على تعيين أشخاص محسوبين عليها في غالبية البلديات، حتى تلك التي لم تجر فيها انتخابات، أو تلك التي جرت فيها انتخابات وتجاوزت المدة القانونية لها، في حين أعلنت الفصائل مراراً وتكراراً رفضها سياسة التعيينات في البلديات، الأمر الذي تجاهلته «حماس»، وواصلت العمل في هذه السياسية دون التفكير بإجراء انتخابات محلية.

وأوضح الزق أن «التعيينات في البلديات تؤكد أن حركة حماس تريد صياغة المجتمع الفلسطيني بلون واحد والسيطرة عليه، وبخاصة أن خطابات التعيين في البلديات تأتي ضمن مسيرة عامة للحركة تحاول من خلالها صبغ المجتمع الفلسطيني بصبغة واحدة حتى على صعيد التعليم».

وقال: لم نشهد أي محاولة للاقتراب من التوافق الوطني، ولم نرَ أي مبادرات حقيقية، لأن حركة حماس تجير مواقفها في القضايا كافة من أجل خدمة أجندتها السياسية.

وأضاف: هناك تناقض واضح في موقف «حماس»؛ فقد رفضت إجراء انتخابات البلدية في الضفة لأنها تكرس الانقسام حسب رأيها، إلا أنها أعلنت مؤخراً استعدادها لإجراء الانتخابات في قطاع غزة، مشدداً على ضرورة أن تجرى الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع تحت إشراف كامل من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

«فتح»: لا نعترف بأية خطوة تعزز الانقسام

في المقابل، أكد الدكتور فيصل أبو شهلا، عضو قيادة حركة فتح في قطاع غزة، أن الحركة «لا تعترف بأي قضية تؤدي إلى تعزيز ومأسسة الانقسام»، متسائلاً عن «المرجعية التي سيتم من خلالها تنظيم الانتخابات البلدية، وهل ستكون جزءاً من إدارة قطاع غزة كما تدعو حركة حماس»؟!

وأضاف: ما زلنا على موقفنا القاضي بأن يتم الاتفاق على إجراء الانتخابات حسب القانون بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي ستشكل مرجعية الانتخابات.

ونوه أبو شهلا إلى أن «حديث هنية عن إجراء انتخابات بلدية لا يحمل أي جديد، لأنها تعني البدء بحوارات جديدة في غزة بعيداً عن القيادات والمرجعيات التنظيمية الموجودة في الضفة الغربية».

وتساءل: كيف ستكون الحوارات في غزة مع أننا عندما كنا نتحدث عن المصالحة كانوا يقولون لنا إن المسؤول هو د. موسى أبو مرزوق المتواجد في الخارج؟! كذلك أين المؤسسات والمراكز التي ستشرف على الانتخابات؟

وقال: إن هذه الأسباب تعزز لدى حركة فتح الشعور بأن دعوات الحوار وإجراء الانتخابات البلدية هي فقط من أجل إطالة أمد الانقسام، وهذا مناقض لما تم الاتفاق عليه خلال الحوارات لتحقيق المصالحة.

الشراكة مطلوبة في كل شيء

بدوره، أكد الدكتور يحيى موسى، النائب في المجلس التشريعي عن كتلة «حماس» البرلمانية، «إمكانية إجراء انتخابات مجالس الطلبة والنقابات والبلديات في كل وقت باعتبارها قضايا مقدور عليها». وقال: أما الانتخابات في المؤسسات السياسية، فتحتاج إلى توافق وطني يتم خلاله الاتفاق على إجراء انتخابات وطنية جامعة.

ونوه موسى إلى تفضيل إجراء الانتخابات بالتزامن بين الضفة الغربية وقطاع غزة حتى تكون هناك نتائج لا تعمق الانقسام، مشدداً على «أهمية أن تكون الشراكة عنواناً لأي خطوة، لأن الجميع شركاء سواء أرادوا أم لا».

وتابع: نحن شركاء على الأرض، وليس لأحد في هذا الوطن حصة أكبر من الآخر.

ودعا موسى إلى «إيجاد شراكة حقيقية تقوم على قرار جماعي تتم ترجمته بالتوافق على إجراء الانتخابات من أجل اختيار إدارات سياسية»، لافتاً إلى إمكانية اختيار هيئات قيادية بالتوافق ودون إجراء أية انتخابات. وقال: علينا أن نحقق كل مفاهيم الشراكة بشكل حقيقي بعيداً عن الشعارات والمزايدات، وبحيث يتحمل الجميع المسؤولية في تحرير الوطن.

في قطاع غزة بلديات لم تشهد انتخابات منذ ٥٠ عاماً

مجالس محلية معيّنة وتعميق للولاءات والمهادنة وتطبيق نظام «المركزية» في الحكم المحلي

خليل الشيخ

في العام ٢٠٠٥؛ أي قبل وقوع الانقسام السياسي بعامين فقط، أجريت انتخابات محلية في جميع بلديات قطاع غزة، باستثناء أربع بلديات فقط. وقد اتسمت هذه الانتخابات بالنزاهة، وأفرزت نتائجها تيارات سياسة مختلفة، لكن بعد أحداث الاقتتال الداخلي الشهيرة، وما نتج عنها من سيطرة حركة حماس على القطاع، بتاريخ ١٤ حزيران من العام ٢٠٠٧، قامت حركة حماس بإقالة أعضاء الهيئات المحلية في البلديات التي لم تجرِ فيها انتخابات، وعينت أعضاء جدداً وصفوا جميعهم بأنهم من لون سياسي واحد، ومحسوبون على الحركة، وهو ما تسبب بتراجع جديد في حالة الديمقراطية في الحكم المحلي في هذه البلديات.

واعتبر مراقبون أن ذلك ساهم في تكريس اللون السياسي الواحد وترجمة حقيقية لسياسة الإقصاء، وتغييب كامل لحق المواطنين في اختيار ممثليهم في إدارة الحكم المحلي.

ولعله من اللافت أن سيطرة اللون الواحد على نظام الحكم السياسي في قطاع غزة، أثرت بشكل كبير على واقع علاقة هيئات الحكم المحلي بالوزارة التي يجب أن تكون الوصيّ على تعزيز النظام اللامركزي في الأراضي الفلسطينية.

ويبين الواقع المعاش أن علاقة المجالس المحلية بوزارة الحكم المحلي تتمثل في قيام الأخيرة بالرقابة والإشراف على عمل البلديات بشكل كبير، في تغييب واضح وصريح، لـ«اللامركزية»، وهناك مهادنة شبه دائمة بين البلدية والوزارة، وقاد ذلك إلى قدر كبير من علاقة الولاء بينهما، وبخاصة أن غالبية أعضاء هذا المجالس من اللون السياسي نفسه، أو جاءوا بالتعيين من قبل الحزب الذي يسيطر على قطاع غزة.

ومع ذلك، يرى آخرون أن بعض البلديات الكبرى في القطاع، وعلى الرغم من تعيين أعضاء مجالسها المحلية من قبل الحكومة المركزية، فإنها تحاول دائماً انتزاع مزيد من الصلاحيات وتجتهد في تطبيق نظام «اللامركزية» في عملها، لكنها تبقى على صلة وثيقة بالوزارة، وتحافظ على مبدأ الولاء والمهادنة والإشراف التام.

صلاحيات واسعة للوزارة

وقال المحامي صلاح عبد العاطي، الباحث في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، في حديث لـ«آفاق برلمانية»: بشكل عام، يرتكز نظام الحكم المحلي الفلسطيني على مستويين، أحدهما يتمثل في الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي التي تتفاعل مباشرة مع الهيئات المحلية من خلال مكاتب فرعية في المحافظات المختلفة، والمستوى الثاني يتمثل في السلطات المحلية نفسها كالبلديات، والمجالس المحلية، التي تصنف لفئات عدة من حيث المساحة الجغرافية، وعدد السكان، حيث صنفت البلديات التي كانت موجودة منذ العام ١٩٦٧، والتي تمتلك خبرات في الإدارة المحلية بـ «أ» أو «ب»، بينما صنفت الهيئات المحلية التي شكلت رسمياً بعد قيام السلطة الفلسطينية بـ «ج»، أو «د» أو «هـ».

وأضاف عبد العاطي: لم تقم أي هيئة محلية بوضع نظام خاص بها من أجل تنظيم عملها، بل اعتمدت على الأنظمة التي كانت مطبقة سابقاً وعلى الأنظمة التي أصدرتها وزارة الحكم المحلي. وعلى الرغم من الإشارات الإيجابية الصادرة عن وزارة الحكم المحلي بدعم اللامركزية والإشادة بمناقبها وأهميتها للوضع الفلسطيني، فإن الوزارة تمارس فعلياً سياسة مركزية في التعامل مع الهيئات المحلية، فالوزارة هي التي تقوم بتعيين لجان الهيئات المحلية، كما تلعب دوراً رئيسياً في تنظيمها والموافقة على ميزانيتها، وكذلك في إلغاء الهيئات المحلية.

وتابع: تقوم وزارة الحكم المحلي بممارسة صلاحيات واسعة على عمل الهيئات، فمن الناحية الإدارية هناك التصريحات والقرارات الصادرة عن وزارة الحكم المحلي التي تدعم شكل "اللامركزية" للحكم المحلي في فلسطين، على الرغم من استخدام الوزارة نمط عدم التركيز الإداري في وزارة الحكم المحلي من خلال استحداث مديريات الحكم المحلي في المحافظات الفلسطينية. وعلى الرغم من وجود تعاون بين الوزارة والاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، الذي يمثل الجسم النقابي للهيئات المحلية في فلسطين، فإن هذا التوجه في الوزارة نحو "اللامركزية" لم يقترن بقرار سياسي من المفترض أن يعبر عن سياسة عامة مدروسة ومنهجية من المستوي السياسي.

وأردف: من هنا تظهر الحاجة إلى إعادة تحديد دور وزارة الحكم المحلي في ظل نظام حكم محلي "لامركزي"، وفي ظل وجود جسم نقابي للهيئات المحلية متمثل في الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، يمكن أن يساهم في الضغط من أجل إصلاح العلاقة وتصويب الخلل إذا ما تم تفعيل دوره. وعلى الرغم من النوايا الإيجابية لدى بعض المسؤولين في الوزارة بخصوص الإصلاح وتبني سياسات أقل مركزية، يبقى الإطار القانوني والترتيبات المؤسساتية القائمة سداً منيعاً في وجه ترجمة هذه النوايا إلى حكم محلي "لا مركزي".

وعن واقع الحكم المحلي في قطاع غزة، قال عبد العاطي: الأصل في الموضوع هو إجراء انتخابات لتمكين السكان من اختيار أعضاء إدارة الخدمات، وهو البديل الصحيح عن سياسة التعيين، وفقاً لنصوص قانونية بشأن اختيار المجالس المحلية وتنظيم عملها.

واعتبر أن الانقسام فاقم حالة انتهاك حقوق الناس في اختيار أعضاء هيئات إداراتهم المحلية، في حين أن إنهاء الانقسام يجب أن يكون المدخل الرئيسي لتمكين الناس من الانتخابات.

وأضاف: في غزة أيضاً، وعلى الرغم من حالة التعيين والإبقاء على مجالس محلية منتخبة منذ أكثر من ثماني سنوات، وهو ما يخالف نصوص القانون، فإن هناك خلطاً بين المركزية واللامركزية في الحكم المحلي، فهناك تدخل مباشر في عمل هذه الهيئات من قبل الحكومة المركزية الممثلة بوزارة الحكم المحلي في القطاع، في حين أنها تعلن وتؤكد أنها تلتزم بنصوص قانونية في نظام الحكم المحلي يبيح اللامركزية.

واختتم عبد العاطي حديثه بالقول: ما سبق يؤكد على أن الإطار القانوني للحكم المحلي قائم على علاقة تحكمية بين الوزارة والهيئات المحلية تتناقض مع المبادئ العامة للامركزية المحلية التي نصّ عليها القانون الأساسي.

«الحكم المحلي» تتوق لإجراء انتخابات

من جانبه، دافع وزير الحكم المحلي في الحكومة المقالة المهندس محمد الفرّا، عن سياسة وزارته عندما أكد أنها «تتوق لإجراء انتخابات محلية في أقصى سرعة».

وقال الفرّا لـ«آفاق برلمانية»، إن هناك ٢٥ بلدية في قطاع غزة ، مصنفة إلى أربعة أقسام بحسب المساحة الجغرافية وعدد السكان، مشيراً إلى أن عدد أعضاء مجالسها المحلية يتراوح ما بين ١١ إلى ١٥ عضواً، وأن ٤ بلديات من بين ٢٥ بلدية تمثل تقريباً ٧٠٪ من عدد سكان قطاع غزة.

وأوضح أنه «في العام ٢٠٠٥ جرت انتخابات محلية لنحو ٢١ من المجالس المحلية، لكن البلديات الأربع الكبيرة لم تشهد انتخابات في تلك المرحلة، بما يعني أن هذه البلديات لم تشهد انتخابات منذ ٥٠ سنة تقريباً، وجميع أعضاء مجالسها خلال الخمسين عاماً الماضية كانوا بالتعيين فقط»!

ونوه إلى أنه بعد العام ٢٠٠٧ الذي شهد انقساماً سياسياً سيطرت من خلاله حركة حماس على القطاع، تم حل عدد من المجالس المحلية والبلدية، منها ما كان منتخباً في العام ٢٠٠٥، ومنها ما كان معيناً، مشيراً إلى أن «قرار حل وتعيين أعضاء المجالس المحلية جاء وفقاً لرؤية وزارة الحكم المحلي حول أداء هذه المجالس فقط، ودون أية اعتبارات أخرى».

وأكد الفرّا أن «لا أثر للتوجهات الحزبية» على أداء الوزارة في تغيير أعضاء هذه المجالس، «ويتمثل ذلك بقيامها في مرات سابقة بحل مجالس محلية جميع أعضائها من حركة حماس، عندما تيقنت أن أداء هذه المجالس في تراجع»، كما لفت إلى أن «هناك بعض أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، من بينها أعضاء ينتمون لحركة فتح، تم الإبقاء عليها وتمديد عملها بناء على حسن أدائها، ومنها بلديات عبسان الكبيرة، والمصدَّر، والمغازي، وأم النصر».

وأضاف: أما بشأن المجالس المحلية في مدينة غزة، وجباليا، وخان يونس، والبريج، ورفح، التي لم تجرِ فيها انتخابات باستثناء رفح، فقد تم تغيير أعضائها أكثر من مرة، موضحاً أن الوزارة تمدد عمل جميع هذه المجالس لمدة عام فقط، أو إلى حين إجراء انتخابات.

وعن كيفية تشكيل هذه المجالس وتعيينها، قال الفرا إن ذلك يُعتمد من خلال تشكيل لجنة محلية من الوزارة وحركة حماس لاختيار مجموعة من الكفاءات العلمية والإدارية من المنطقة ذاتها، بحيث تحرص الوزارة على تعيين مهندس مدني وآخر معماري، وقانوني وإداري ومالي وتربوي من بين أعضاء المجلس المحلي الواحد، مع التركيز على توريث الخبرات في عمل المجالس المحلية من المجلس السابق.

كما أوضح أنه يراعى في الوقت ذاته تعيين أعضاء المجالس المحلية بحسب التوزيع الجغرافي الذي يغطي مناطق نفوذ البلدية، مع الأخذ بالاعتبار التوجهات العشائرية أو القبلية للعائلات الكبيرة في البلدة ذاتها.

ونفى الفرّا بشدة اعتماد التوجهات الحزبية أو السياسية عند تعيين أعضاء هذه المجالس، موضحاً أنه «يتم طرح المشاركة في تشكيلة مجلس البلدية أمام الجميع من أصحاب الخبرات والكفاءات دون النظر للانتماء الحزبي، إلا أنه، وفي غالب الأحيان، يرفض أعضاء من حركة فتح المشاركة فيها، أو حتى المشاركة في اللجنة المحلية المكلفة باختيار الأعضاء».

وحول مشاركة النساء في المجالس المحلية، أكد أن الوزارة تحرص على إشراك كادرات نسوية بحسب الكوتا النسائية التي تم إقرارها في الانتخابات المحلية السابقة، وبحسب عدد أعضاء المجلس، وبما يتراوح ما بين مقعدين أو ثلاثة في كل مجلس بلدي، إلا أنه أعرب عن عدم رضاه من مستوى هذه المشاركة للمرأة وفاعليتها في أداء هذه المجالس.

وبهذا الخصوص، عبر الفرّا عن أمله في الإسراع في تشكيل مجالس محلية جديدة عبر الانتخابات المحلية، وبخاصة بعد دعوة إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة لإجراء هذه الانتخابات.

نتائج دراسة

من جانبها، ربطت دراسة أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول الانتخابات المحلية التي جرت، مؤخراً، في الضفة الغربية، تلبية حقوق المواطنين في انتخاب أعضاء مجالس هيئاتهم المحلية وممارسة حقهم في الترشح والانتخاب للهيئات المحلية، بإتمام إجراءات مصالحة حقيقية وفاعلة وصادقة تُمكّن الجميع من ممارسة هذه الحقوق.

وأكدت الدراسة أن حالة الانقسام السياسي لم تمكّن من إجراء مثل هذه الانتخابات في قطاع غزة، مع عدم ترشح أعضاء محسوبين على حركة حماس للانتخابات التي جرت في الضفة الغربية.

واعتبرت أن تمكين المواطنين من ممارسة حقهم واختيار أعضاء مجالسهم المحلية، لا يكون عبر «فوز غير حقيقي لقائمة هنا أو قائمة هناك بالتزكية، أو أن يتم تعيين أعضاء المجلس المحلي من قبل الجهات التنفيذية، لاسيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة».

وشددت الدراسة على ضرورة أن تنطلق الجهات الرسمية كافة في تعاملها مع أية موضوعات تخص الانتخابات من روح قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وليس من القراءة السطحية لنصوصه القانونية، ذلك أن الفكرة الأساسية التي جاء من أجلها قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية هي تنظيم كيفية ممارسة المواطنين لحقهم الدستوري في الترشح والانتخاب، وأن أيَّ تفسير لنصوص القانون يجب ألا يؤدي إلى حرمان المواطنين من هذا الحق الدستوري.

"النساء أقل فساداً وأقل عرضة للفساد"

آراء متباينة حول جدوى نظام «الكوتا» في الانتخابات المحلية

بديعة زيدان

إن كان نظام الكوتا النسائية قد عرفته بعض الدول الغربية بداية، فإن الاتفاقات الدولية دفعت بعض الدول العربية لكي تحذو حذو العديد من الدول الأوروبية في هذا المجال. فاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، تلزم الدول الأطراف باتّخاذ التدابير والإجراءات التي تمكّن المرأة من المشاركة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار، إذ دعت المادة الرابعة من الاتفاقية إلى اعتماد ما يسمى بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة، وذلك على اعتبار أن هذا التمييز لصالح الفئات الأقل حظاً، لا يعد تمييزاً مجحفاً بحق الفئات الأخرى، بقدر ما يساعد على تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع.

وجاء في نص الاتفاقية: لا يعتبر اتّخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

ودعا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، رقم ١٥، الذي صدر في العام ١٩٩٠، إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة، وفي مواقع صنع القرار بنسبة ٣٠٪، والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً، وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار، وتبني آليات وإجراءات تمكّنها من إنجاز ذلك، وفي مقدمتها نظام الكوتا النسائية.

أما خطة بكين الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في العام ١٩٩٥، فطالبت، في الفقرة ١٩٠، الحكومات في العالم، بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، لتصل في الحد الأدنى إلى ٣٠٪.

وتختلف الآراء حول نظام الكوتا النسائية، منها المؤيد ومنها المعارض، حيث يرى الاتجاه المؤيد لنظام الكوتا أنه يسعى إلى تقليص الفجوة على صعيد الترشح والتصويت بين الجنسين (ذكر أو أنثى)، وذلك عندما يكون أحد نوعي الجنس أكثر مشاركة من الآخر، وأن نظام الكوتا النسائية يساهم في تعزيز وتفعيل دور المرأة في المجتمع بشكل عام، والحياة النيابية (البرلمانية) بشكل خاص، من خلال خلق وإعداد كوادر نسائية لها ميزة في مجال عمل البرلمان أو المجالس المحلية، كما يعمل على إزالة الحواجز بين الرجال والنساء، وأن تطبيقه لا يؤدي إلى التميز بينهما، بل يمنح المرأة جزءاً من حقوقها، فالمرأة تمارس الترشح والتصويت دون التمييز مع أخيها الرجل.

أما الاتجاه المعارض لنظام الكوتا النسائية، فيرى أنه غير مقبول لكونه أولاً يمثل إخلالاً جسيماً بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، باعتبار أن وصول المرأة للبرلمان أو المجالس المحلية، يجب أن يكون من خلال خوضها الانتخابات التنافسية في إطار المساواة مع الرجل في أحقية الترشح، وأن الكوتا النسائية قد تدفع قطاعات أخرى للمطالبة بالشيء نفسه، مثل قطاع الشباب، أو المعلمين، أو التجار، ما يفقد العملية الديمقراطية جوهرها، ويحولها إلى تقسيمات إدارية، ما يعني أن هذا النظام يثير إشكاليات عديدة عند تطبيقه. كما يرون أن المرأة من جانب تطالب بتطبيق المعاهدات التي تدعو إلى المساواة مع الرجل، ومنها اتفاقية (سيداو) التي تنادي بمحاربة كل أشكال التمييز، بينما ترحب بهذا التمييز عبر نظام الكوتا، وتطلق عليه تمييزاً إيجابياً.

وسيلة آنية وضرورية

واعتبرت ربيحة ذياب، وزيرة شؤون المرأة، أن نظام «الكوتا» إنصاف للمرأة في الوقت الحالي، ويجب أن يكون نظاماً آنياً، وليس هدفاً، «لكنها وسيلة مهمة كي تساعدنا في الوصول إلى المساواة الكاملة، وبخاصة أننا لا نستطيع الانتظار حتى تتغير ثقافة المجتمع ووجهة نظره حيال انتخاب المرأة. القانون يعطينا مساواة في الحقوق، ولكن ثقافة المجتمع تميل نحو انتخاب ذكور. عبر هذه الآلية، التي ناضلنا من أجلها، تمكّنا من الوصول إلى نسب أعلى من ٢٠٪، وهدفنا الحالي العمل على الوصول إلى نسبة ٣٠٪.

وأضافت ذياب لـ«آفاق برلمانية»: نحن نعلم المشاكل التي تعاني منها النساء المنتخبات في المجالس المحلية، ونتابع الموضوع مع وزارة الحكم المحلي، وقد خفّت هذه المشكلات عن السابق بوضوح، حيث إن المرأة كانت تعاني من مشاكل كبيرة في السابق، منها اضطرارها إلى اصطحاب زوجها أو أخيها كمحرم إلى الاجتماعات، لأن أغلبية الأعضاء الحاضرين من الذكور ... المرأة لم تكن تدرك أهميتها وأهمية دورها في هذه الجلسات، وفي كونها عضو مجلس، أما الآن وقد أصبحت المرأة أكثر إدراكاً لدورها وفعاليتها في المجلس، فقد خفّت هذه المشاكل إلا أنها لم تنتهِ. ومن المشاكل المتبقية توقيت الجلسات المسائية، ولكن على المرأة أن تواجه المشكلات وتتغلب عليها.

وفي إجابتها عن سؤال حول ماذا سيحدث لو لم يتم تطبيق نظام «الكوتا» في انتخابات المجالس المحلية، قالت ذياب: باعتقادي أنه لو لم يكن نظام الكوتا مطبقاً في الانتخابات المحلية، فإن نسب تمثيل النساء في المجالس المحلية تختلف تبعاً للمكان وتكويناته الاجتماعية والثقافية، فهناك مناطق تستوعب فكرة ترشح النساء وانتخابهن، وتتقبلها، وبعضها تدعمها، وهناك خمس نساء وصلن إلى رئاسة أو عضوية المجالس بالانتخاب المباشر في الانتخابات الأخيرة، أما في مناطق أخرى فلن يكون للمرأة أي وجود في المجالس البلدية أو القروية تبعاً للطبيعة المجتمعية السائدة في تلك المناطق.

نسبة غير كافية

أما الناشطة النسوية وفاء عبد الرحمن، المديرة العامة لمؤسسة «فلسطينيات»، فترى أن نسبة ٢٠٪ كنسبة تمثيلية للنساء في المجالس المحلية غير كافية. وقالت لـ«آفاق برلمانية»: يكذبون أو يضحكون علينا بنسبة ٢٠٪ فهي أقل بكثير من المطلوب، وهي نسبة غير منصفة، ولا تحقق للعديد من النساء حقهن في التواجد على طاولات المجالس.

وأضافت: هذه النسبة لا تخلق أي تغيير من أي نوع. هناك مجالس كثيرة يمكن أن يتم فيها غض الطرف إذا تم الاستغناء عن وجود المرأة لأسباب سياسية في بعض المناطق. وهناك استجابة لحسابات سياسية يمكن من خلالها التغاضي حتى عن القانون.

وشددت على أن «الطريقة التي يتم فيها التعاطي مع نظام الكوتا، فيها تقزيم لفكرة الكوتا أصلاً، التي هي في الأساس جاءت للتخلص من حالة الإجحاف التي تطال النساء في فترة بناء الدولة والمجتمع الساعي إلى التحرر من الاحتلال».

وذهبت عبد الرحمن إلى ما هو أبعد من ذلك، بقولها: نظام الكوتا، وفي بعض الأحيان، يضر المرأة الفلسطينية، على الرغم من كونه ضرورياً أحياناً، إذ أن الكوتا وحدها لا تكفي، فنحن بحاجة إلى إرادة سياسية وسياساتية تفرضها أية قيادة موجودة، إذا كانت مؤمنة بضرورة مشاركة المرأة.

واستدركت: أنا مع نظام الكوتا، ولكن ضد نسبة الـ(٢٠٪)، وضد الطريقة التي يتم العمل فيها بهذا النظام في فلسطين حالياً، فالنسبة لا تكفي. يجب أن يدركوا أنهم يضحكون علينا من خلال منحنا الكوتا، في الوقت الذي لا يتم فيه تعديل قانون العقوبات، ولم يقر قانون أسرة محترم يضمن كرامة المرأة ووجودها وإنصافها وإنصاف أسرتها ورعايتها.

وأضافت: إن أصحاب القرار يعزلون نخبة النساء عن المشاركة في القرار، ولذلك لا يعني بعض النساء نسبة تواجد المرأة هنا أو هناك، فما تريده المرأة حقيقة هو تطوير القوانين والسياسات الأخرى التي تمسها بشكل مباشر، فنحن بحاجة إلى عدالة أكثر. نسبة ٢٠٪ لا تستطيع تغيير قواعد وقوانين سائدة، بالعكس نحن هنا نذوب في قواعد الذكور ونعمل على طريقة الذكور، فهذه النسبة ليست كتلة مرجحة للقبان أو الميزان.

وتابعت: أنا مع المناصفة في النسبة، وطالما أنه مهما بلغ طلبنا في هذا البلد، فإنهم سيهبطون بسقفه، فلنطالب بالمناصفة حتى نحصل على ٣٠٪ كما هو معمول بها عالمياً، فهذه النسبة كافية مبدئياً في الوقت الحالي، ولكن طموحي المناصفة.

وقالت عبد الرحمن: لو لم يكن معمولاً بالكوتا، وبنسبة الـ ٢٠٪، لما حصلت المرأة على أية نسبة أصلاً، ولكن يحذر علينا كنساء أن نقول «خير وبركة» على هذه النسبة، فهذا هو المطب الذي يرغبون في أن نقع فيه، ويجب علينا ألا نستسلم لنسبة ٢٠٪.

أما عن المشاكل والصعوبات التي تواجهها النساء في الوصول إلى عضوية، بل ورئاسة المجالس المحلية، فقد قالت عبد الرحمن: شاهدت كيف يتآمر الرجال على النساء في المجالس المنتخبة، ويتمثل ذلك في أوقات عقد الجلسات والاجتماعات، حيث يختارون الأوقات المتأخرة، لإدراكهم بأن للمرأة بيتها، وهو الأولوية الأولى لها، وبخاصة في أوقات المساء، كما أن الموازنات المرصودة للمجالس المحلية بالكاد تكفي لتحقيق البرامج كافة التي تعد القوائم الناس بتنفيذها، وبالتالي لا يتم منح الموافقات لأفكار ومشاريع جديدة تطرحها النساء بحجة محدودية الموازنات.

وختمت عبد الرحمن: أرى أن النساء أقل فساداً وأقل عرضة للفساد، وهذا مثبت عالمياً، وبالتالي من المفترض أن تعطى الثقة مضاعفة بالنساء ولهن، فهن ضمانة لعدم وجود فساد في المجالس المحلية، أو في أي منصب يحصلن عليه، أو التقليل من نسبه، لذا يجب على المؤسسات الأهلية الترويج لهذه الفكرة والتعويل عليها كثيراً.

ردم هوة التمييز

وتعتقد آمال خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، أن «الكوتا إجراء يجب أن يكون مؤقتاً، لردم الهوة ما بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني، فاستبعاد المرأة من الحياة العامة أساسه التمييز ضدها وعدم التعامل مع حقوق المرأة كحقوق إنسان، وبالتالي كان لا بد من اعتماد نظام الكوتا في قانون انتخابات الهيئات المحلية، الأمر الذي ساهم بدوره في فتح

←

المجال الأوسع للمرأة للترشح، وبالتالي توفير فرص كي تصل إلى عضوية مجالس محلية.

وكسابقاتها، قالت خريشة: لكن نسبة الكوتا للنساء ضئيلة جداً، فحسب مؤتمر بكين الذي أصدر منهاج عمل ألزم به حكومات الدول، وكانت منظمة التحرير حاضرة في هذا المؤتمر، يجب أن لا تقل مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مراكز صنع القرار، عما نسبته ٣٠٪.

تمييز إيجابي

أما خالدة جرار، النائب في المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فهي ترى أن "نظام الكوتا ليس إنصافاً للمرأة ولا إجحافاً لها، وإنما ينطوي على نوع من التمييز الإيجابي الذي يمكّن المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار، فهو من وجهة نظري شيء إيجابي".

وقالت جرار: آمل أن تكون النسبة أكثر من ٢٠٪، وأرى أنها يجب أن تصل إلى ٣٠٪ كحد أدنى على طريق المساواة، لأنني أرى أن الكوتا وجدت لتعزيز دور النساء ومساعدتهن.

وأضافت: على الرغم من وصول الكثير من النساء إلى المجالس المحلية كعضوات وأحياناً كرئيسات لمجالس بلدية، وعلى الرغم من نجاح الكثيرات منهن في أداء متطلبات ما انتخبن لأجله، فإن نظرة التشكك في قدرة المرأة على تحقيق النجاح في المجالس المحلية لا تـزال قائمة. بعض المصاعب ما زالت تقف في طريقهن، مثل أوقات الاجتماعات التي تنعقد في فترات مسائية، وهذا صعب بالنسبة لبعض النساء في القرى. لذا، تحتاج المرأة إلى العمل أكثر حتى تثبت كفاءتها وقدرتها في هذا المضمار.

وتابعت: كون مجتمعنا هو مجتمع ذكور، فلولا نظام الكوتا، لما وصلت النساء أصلاً إلى المجالس المحلية. المجتمع لا يزال يفضل الرجل على حساب المرأة، ليس من باب الكفاءة دائماً، بل لكونه رجلاً في الكثير من الحالات. مجتمعنا يرى أن الرجل أكثر قدرة على العطاء، وأكبر دليل على ذلك انتخابات المجلس التشريعي، فكثير من النساء ترشح عن الدوائر، ولكن لم تنجح أية امرأة على الرغم من أن عدداً كبيراً منهن يتملك الكفاءة اللازمة للفوز. أرى أن العمل بنظام الكوتا ساعد المرأة على الوصول كعضوات أو رئيسات في المجالس المحلية بشقيها البلدية والقروية، ولا يزال مجتمعنا يتساءل: هل تمتلك المرأة الكفاءة لتشغل منصب عضو مجلس بلدي أو قروي، أو حتى رئيسة بلدية؟ متجاهلين ضرورة تطبيق معايير الكفاءة على الرجال أيضاً في هذا المجال.

أعلى من الكوتا

وكان رئيس الـوزراء السابق د. سلام فياض، وعقب ظهور نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة، بينما كان لا يزال في منصبه، قد قال: بالقدر الذي نفخر فيه بإنجاز الانتخابات المحلية، فإننا نعتز بالتأكيد بتمكن المرأة من الوصول إلى مواقعَ مهمة في مجالس الحكم المحلي وهيئاته. وقد أظهرت نتائج الانتخابات تفوقَ مشاركة المرأة على الكوتا النسائية المخصصة، حيث بلغت نسبة المواقع التي حققتها ٢١٫٥٪، في وقت أن الكوتا ضمنت ٢٠٪ فقط.

وأضاف حينها: الكوتا النسائية هي مجرد شبكة أمان لضمان مشاركة المرأة ... وفي هذه المناسبة، أؤكد لكم أننا ماضون في عملنا الحثيث لضمان تعزيز وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في مختلف المستويات الرسمية والأهلية وتوسيع مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الرغم من وجود ست وزيرات في الحكومة، (وكان يتحدث عن حكومته) وتقلد كفاءات نسوية مناصبَ مهمة ومميزة وغير نمطية في مؤسساتنا، فإن طموحنا سيبقى متمثلاً في تعزيز هذه المشاركة ومضاعفتها، وأن نصل إلى مرحلة تكون مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والمواقع التمثيلية تتناسب مع حجمها في المجتمع، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجميع للنهوض بواقع المرأة، وتمكينها من تحقيق هذا الهدف السامي.

واعتبر فيّاض أن أحد أهم الأدوات للنهوض بهذا الواقع، "يتمثل في الارتقاء بنوعية التعليم لتمكين المرأة من دخول سوق العمل والمنافسة والمشاركة في بناء المجتمع والوطن"، مشدداً على مواصلة الجهد والعمل الجاد والفعال للتغلب على الأعباء والتحديات التي تكبل المرأة الفلسطينية وتعيق تقدمها.

دعوات في غزة لتعديل جديد يرفع نسبة المشاركة النسوية

تعديل قانون انتخاب الهيئات المحلية تمييز إيجابي لصالح المرأة.. ولكن!!

فايز أبو عون

في الحادي عشر من آب/أغسطس ٢٠٠٥ أقر المجلس التشريعي بالقراءة الأولى مشروع قانون معدل لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، بحيث اعتمد المشروع المعدل في حينه تمثيلاً نسبياً كاملاً ١٠٠٪ بدل نظام الأغلبية الساري، ونسبة حسم خفضت إلى ١٠٪ بغرض فتح الأفق رحباً أمام مشاركة وتمثيل أوسع في المجالس البلدية والقروية والمحلية.

وأسقطت التعديلات حينها صيغة الكوتا النسائية المقرة في القانون الحالي، حيث منح للنساء مقعدين مضمونين في كل مجلس منتخب، فيما اعتمدت الكوتا ذاتها المقرة في قانون الانتخابات العامة، ما آثار حفيظة قيادات نسائية حضرن جلسة "التشريعي" إلى جانب نواب ناصروا حقهن في التمييز الإيجابي المؤقت.

إشادة وانتقاد

وكانت أروقة المجلس التشريعي شهدت في حينه نقاشاً عاصفاً وجدلاً احتدم حول جملة تعديلات، أهمها الكوتا النسائية، ونسبة الحسم، وتحديد المدة التي تعطى للجنة العليا للقيام بمهامها قبل نقلها إلى لجنة الانتخابات المركزية، وغير ذلك، حيث رأى البعض أن المجلس في حينه انتهى إلى قانون عصري يخدم الواقع ويلبي الخصوصية الفلسطينية، ويوصل مجالس قوية تحظى بدعم شعبي، فيما انتقده البعض الآخر واعتبره إسقاطاً للكوتا النسائية بصفتها السابقة وتراجعاً وإجحافاً بمكتسبات حققتها المرأة في المجالس المحلية بضمان مقعدين على الأقل، قبل أن تحث المجلس على العودة للصيغة السابقة.

وقالوا إن التراجع عن صيغة الكوتا النسائية السابقة لصالح كوتا مبهمة وغير مضمونة العواقب، قد ينقص من التمثيل السابق على نحو ملموس ويحد منه، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيه، لاسيما أنهم رأوا في صيغة الكوتا الجديدة ٢٠٪ في القوائم بدل تخصيص مقعدين في كل هيئة، انتقاصاً من حق اكتسبته المرأة بعد نضال مرير.

تمييز إيجابي لصالح المرأة

وفي هذا السياق، أشادت الناشطة النسوية والكاتبة الصحافية دنيا الأمل إسماعيل باعتماد الكوتا النسائية في انتخابات مجالس الهيئات المحلية، معتبرة ذلك مساهمة في رفع شأن المرأة في المناطق القروية، والمهمشة، وإفساح المجال أمامها لمشاركة أوسع لها، كون الكوتا إجراءً مؤقتاً لتحقيق حقوق النساء في وجودهن في المجالس البلدية؛ أي "تمييز إيجابي"، موضحة أن هذا الإجراء تتم ممارسته في ظل وجود ثقافة ذكورية مهيمنة على الساحة الفلسطينية، سواء أكانت السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية.

وشددت إسماعيل على ضرورة مشاركة النساء في صياغة برامج القوائم الانتخابية التي تقوم على مشاركة جميع الأطر المجتمعية، بما فيها النساء، للوقوف على احتياجاتهن الضرورية، مشيرة إلى أن الكوتا هو إجراء مؤقت حتى تستطيع النساء الوصول إلى قبول مجتمعي يستطعن من خلاله أخذ حقهن الأساسي كاملاً مثل الرجل، على اعتبار أن الطرفين شريكان يستندان إلى مبدأ العدالة والمساواة بما يؤكد مبدأ المواطنة.

وقالت: الكوتا النسائية، على الرغم من أنها تقليص لمساحة التمييز السلبي لصالح التمييز الإيجابي، ودعم لوجود المرأة في المجالس البلدية والهيئات المحلية لحين وجود ثقافة مجتمعية قائمة على المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات كافة، فإنها قادت نساء غير مؤهلات لهذه المجالس سواء التشريعية أو البلدية، لاسيما أنهن لا يملكن المعرفة القانونية لتفعيل دورهن، وهذا ما فعلته الأحزاب السياسية، وبخاصة التقدمية منها، التي لا تمنح النساء الفرص الحقيقية لتدريبهن على أداء دورهن.

الظروف المحيطة

وبيَّنت إسماعيل أن عدم نجاح المرأة بالعمل في المجالس البلدية في قطاع غزة، ليس سببه النساء، وإنما الظروف المحيطة بالبلدية نفسها، ما لم يمكّن النساء من استغلال الفرص لدعم وجودهن في هذا المكان، مؤكدة أن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قيَّد حركة المرأة وإمكانياتها، إضافة إلى الهيمنة الذكورية التي منعتها من تحقيق تغيير في محيطها الاجتماعي والسياسي. وطالما أن المرأة هي جزء من هذا المجتمع فتنعكس عليها كل سلبيات المجتمع وإيجابياته.

وشددت على أهمية تشجيع المرأة الفلسطينية ودعمها لخوض أية انتخابات ليس في المجالس البلدية والهيئات المحلية فحسب، بل في الانتخابات كافة، بما فيها التشريعية والرئاسية وللمجلس الوطني، مؤكدة «ضرورة الشراكة بين الرجل والمرأة من أجل خدمة المواطنين، لأن ما تحتاجه المرأة للدخول في تلك الشراكة هو الدعم والتحفيز والتشجيع، وتطوير الكوتا النسائية يعتبر أساساً وممراً إجبارياً لتطوير مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية، وهذا الأمر يحتاج إلى جهود المؤسسات النسوية، والفصائل والأحزاب السياسية، بحيث تكون المرأة موجودة بفعالية في جميع مجالات الحياة».

تعديل القانون حسَّن مشاركة المرأة

من جانبه، قال الخبير القانوني المحامي كارم نشوان، «إن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥م، ترتب عليه تحسين مشاركة المرأة في الهيئات المحلية من خلال الكوتا النسائية، حيث أنه قبل تعديل القانون كانت هناك عمليات تعيين في المجالس المحلية، وهذه التعيينات كانت في قطاع غزة من الذكور،

أي أن رؤساء المجالس وأعضاءها كانوا من الذكور»، موضحاً أن «الأمر في الضفة الغربية كان مشابهاً مع فارق بسيط في التعيينات، حيث كان في جميع المجالس البلدية والهيئات المحلية ٣٥ عضوة فقط، ولكن بعد تعديل القانون أصبح هناك في كل مجلس بلدي وقروي امرأتان كحد أدنى».

وأضاف نشوان: أعتقد أن القانون الآن بحاجة إلى تعديل جديد، بحيث يكون ثلث أعضاء المجلس البلدي من النساء، وذلك كون المهام التي تقوم بها البلدية، والخدمات التي تقدمها، هي للرجال والنساء، وإن كان الجزء الأكبر منها تستفيد منه النساء لأنه يرتبط بحاجاتهن اليومية، ولذلك من المفترض أن تكون النساء في مركز صنع القرار، بما يضمن أولاً مساهمتهن في تحديد احتياجاتهن، وثانياً مشاركتهن في الخطط والمشاريع التنموية، وثالثاً له علاقة بالتنفيذ، أي أن وجودهن في المجالس البلدية يضمن تنفيذ المشاريع التنموية من حيث مراعاة النوع الاجتماعي.

ولفت إلى أن «تجربة دخول النساء للمجالس البلدية في قطاع غزة لم تكن ناجحة لسببين؛ أولهما أن الانتخابات كانت لمرة واحدة، حيث انتهت ولاية المجالس منذ سنوات عدة دون أن يتم إجراؤها مرة أخرى، وثانيهما أن البلديات الكبرى مثل بلدية خان يونس وبلدية غزة لم تجرِ فيهما انتخابات بسبب الانقسام، حيث كانت في المراحل الأخيرة لإجرائها، كما أن تجربة بعض النساء اللاتي نجحن في الانتخابات تمت مواجهتها من قبل رؤساء وبعض أعضاء المجالس بعدم التعاون بسبب الانقسام، كونهن من لون سياسي مختلف، فمنهن من فُصلت كما هو الحال في مجلس بلدي عبسان، ومنهن من اضطرت للاستقالة كما هي ابتسام الزعانين في مجلس بلدي بيت حانون لعدم قدرتها على التأثير في السياسات القائمة، ولعدم تعاون رئيس وأعضاء المجلس البلدي معها».

ودعا نشوان فصائل العمل السياسي، والمجتمع المدني والأهلي، إلى تعزيز مشاركة المرأة في أية عملية انتخابية قادمة، مبيناً أن "وضع المرأة في انتخابات المجالس المحلية التي جرت في العام ٢٠٠٥ طرأ عليه تطور كبير مقارنة بالانتخابات التي سبقتها، ويجب المراكمة عليه، من خلال تطوير القوانين والتشريعات، وتعزيز الدعم المجتمعي، بحيث تمنح القوانين والتشريعات المرأة نسبة الثلث في قوائم الترشح للانتخابات المحلية، مع إقرار أن يكون الرئيس أو نائبه امرأة، إضافة إلى تعزيز الكوتا النسائية لمساهمتها في تفعيل النظرة المجتمعية وتطويرها، ومنح المرأة دوراً فاعلاً في عمل البلديات".

الجرأة ومواجهة التحديات سبب النجاح

ابتسام الزعانين، العضو المستقيل من مجلس بلدي بيت حانون، قالت: لولا الكوتا النسائية التي أقرها القانون، لما تمكنت النساء من الوصول للمجالس البلدية والهيئات المحلية أو حتى لأي مكان آخر، وهذا مرتبط بالثقافة الذكورية والعادات والتقاليد المجتمعية التي تعيب وتحظر على المرأة أن تكون في مواقع صنع القرار.

وأضافت الزعانين: لو كانت نظرة المجتمع الذي يمجد المرأة في المحافل كافة، ويتحدث عنها باعتبارها نصف المجتمع، مختلفة عما هي عليه الآن، وأنها متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات، لما احتجنا للكوتا التي تصل نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية من خلالها إلى ٢٠ أو ٣٠٪.

وتابعت: الكوتا لا تنصف النساء، ولكن بالحد الأدنى هي الآلية الوحيدة التي تمكّنها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وهي كما يقولون «شر لا بد منه»، مؤكدة تمسك النساء بالكوتا في الوقت الحالي كآلية ووسيلة معتمدة، أو كتمييز إيجابي، ولكن على المدى البعيد سوف لا ترضى النساء بهذه الكوتا التي لولا وجودها لما وصلت النساء إلى أي موقع.

ولفتت الزعانين إلى أن تجربتها في خوض انتخابات المجلس البلدي في بيت حانون، وهي ليست ابنة بيت حانون ولكنها متزوجة من أحد أبنائها العائدين من الخارج، وتعود أصولها إلى منطقة حيفا في فلسطين المحتلة، ولم تكن عضواً في فصيل سياسي منافس، فهي مسؤولة الإطار النسوي لجبهة التحرير العربية، «كانت تجربة إيجابية بكل معنى الكلمة، ولكن ينقصها عنصر المتابعة من قبل جمهور الناخبين، وحتى حين قدمت استقالتي وأصبح في المجلس البلدي عضو نسائي واحد، وهذا مخالف للقانون، لم يكن هناك من يتابع معالجة هذا الأمر الذي استمر حتى الآن».

الكوتا وضعت النساء على أول الطريق

ونوهت إلى أن فوزها في الانتخابات تم بحصولها على أصوات عالية جمعتها بجرأتها في مواجهة التحديات والمعادلات الصعبة في بلدة كانت قبل سنوات قليلة قرية تحكمها العشائرية والقبلية، بحيث كان التنافس على أشده في المنطقة بين قوائم «فتح» و«حماس» والجبهة الشعبية، إلا أنها ومن خلال تكتيكاتها التي رسمتها بحنكة، استطاعت تحقيق اختراقات سياسية وعائلية، وضعت المرأة على أول طريق النجاح للوصول إلى غايتها.

وأوضحت الزعانين أنه على الرغم من تلك الحنكة التي اكتسبتها من العمل السياسي في الخارج في عدد من بلدان المهجر، فإن تجربتها كانت صعبة كون الموجودين معها في المجلس البلدي لهم فكر وأيديولوجيا مختلفة، وكانت لديها مشكلة مع خارج المجلس أيضاً، مشيرة إلى أنه على الرغم من ذلك، فالتجربة أضافت لها الكثير.

وقالت: التحدي الأكبر الذي تعرضت إليه، كان الاجتماعات مع الرجال في الدواوين العائلية، فقد نظمت ٣٢ اجتماعاً جماهيرياً في دواوين العائلات، وكان الاجتماع الأول هو الأكثر إثارة بالنسبة لي، حيث كان نوعاً من فحص لقدراتي ومعرفتي، وكنت متماسكة وأجيب عن كل الاستفسارات بوضوح وقوة، وقد لمست نتائج الاجتماع فوراً حين خاطبني في نهايته كبير الديوان العائلي وهو يضع يده على شاربه: أنت مساوية للرجال، وأقسم بأن نعطيك أصواتنا.

وأضافت: بعد هذا اللقاء الفعلي، أصبحت أشعر أني فائزة لا محالة، كما كان له التأثير الكبير المفصلي على أبنائي الذين شعروا بالفخر بأمهم، وأصبح ابني يلازمني في لقاءاتي، حيث رأيت أن مواجهة التحديات الصعبة كان لها الأثر الطيب على نتيجتي ومعنوياتي ومعنويات من يعمل معي، وكنت متأكدة من أن الصعاب لا تسهل إلا باختراقها والاقتراب منها ومواجهتها.

تمثيل النساء في بلديات القطاع

بدورها، اعتبرت وزيرة شؤون المرأة في الحكومة المقالة جميلة الشنطي، أن وجود عضوتين داخل كل بلدية من البلديات هو إنجاز يمكن أن يضيف المزيد من التحسينات لواقع النساء، موضحة أن ذلك جاء بعد اتفاق عقدته وزارة شؤون المرأة في فترة سابقة مع وزارة الحكم المحلي يقضي بتفعيل قانون تعيين ممثلات عن النساء في المجالس البلدية كافة.

وأوضحت الشنطي أنه تم تنفيذ القانون في أكثر من ٩٠٪ من بلديات قطاع غزة، مؤكدة على أهمية وجود أعضاء من النساء داخل كل بلدية تقديراً لمدى احتياج النساء في المجتمع لمن ينقل همومهن ويشعر بهن، كما أن وجود نساء عاملات في البلديات أمر لا بد منه لأسباب عديدة، أولها وأهمها أن المرأة هي الأقدر على تلمس احتياجات غيرها من النساء، وأن ذلك يمكن أن يسهل الكثير من المعاملات الرسمية داخل البلديات، ويزيد رصيد إنجازاتها في صالح خدمة أبناء هذا الشعب.

وقالت: البلدية هي أول بوابة لخدمة الناس وتقديم الحاجات الأساسية لهم، ونجاحها يعرف من مدى شعور الناس بالرضا عن تلك الخدمات.

يذكر أن تتبع مسيرة المجالس البلدية واللجان المحلية يبين أنه تشكلت في العام ١٩٧٨ لجان محلية في جميع مخيمات القطاع لإدارة شؤون الكهرباء والمياه، وفي العام ١٩٨٧ تحولت هذه اللجان إلى مجالس قروية، باستثناء بعض المجالس البلدية مثل مجلس بلدية الزهراء التي تأسست العام ١٩٩٨ بناء على قرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات. وفي العام ١٩٩٦ بعد قيام السلطة الوطنية، صدر قرار وزاري بتحويل المجالس القروية إلى مجالس بلدية تتبع وزارة الحكم المحلي، وقد تم في حينه بقرار وزاري تعيين مجالس بلدية لإدارة البلديات يتشكل كل منها من تسعة أشخاص.

واستكمالاً لذلك، تم في أيار/مايو ٢٠٠٥، وفي كانون الثاني/يناير من العام نفسه، إجراء الانتخابات البلدية في ٢٥ مجلساً بلدياً في مختلف أنحاء القطاع لاختيار أعضاء مجالس بلدية جديدة، حيث فازت قائمة "التغيير والإصلاح" بأغلبية مقاعد هذه المجالس، ولكن بسبب قرار المحكمة العليا في حينه تعطلت نتائج الانتخابات. وبعد سيطرة حركة حماس منذ أحداث حزيران/يونيو ٢٠٠٧ على قطاع غزة بأكمله، وبناء على قرار من وزير الحكم المحلي في الحكومة المقالة، تم تعيين مجالس بلدية جديدة يضم كل منها ١١ شخصاً.

تجارب نسائية في رئاسة بلديات كبرى .. قصص نجاح والطموح أكبر

بديعة زيدان

على مدار أربع سنوات، عاشت جانيت ميخائيل، كأول رئيسة بلدية منتخبة بعيداً عن «التزكية»، تجربة مثيرة مليئة بالتحديات كما هي مليئة بالإنجازات، وبخاصة أنها أول امرأة ترأس بلدية المدينة الأبرز كمركز إداري للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ أي رام الله.

وتلخص ميخائيل تجربتها في حديثها لـ»آفاق برلمانية»، بالقول: تجربة رئاسة البلدية كانت تجربة مميزة في حياتي، وبخاصة أن كل من حولي كانوا متعاونين، وبشكل خاص الرجال، حيث وجدت منهم الاحترام والتشجيع أثناء فترة الانتخابات وأثناء خدمتي كرئيسة بلدية ... الصعوبات والتحديات التي واجهتني ليست لكوني امرأة، وإنما كانت تحديات سياسية، حيث أن الانتخابات الماضية كانت لأول مرة بعد انتخابات العام ١٩٧٦ ... الناس كانوا فرحين بالانتخابات، وفي تلك الانتخابات تنافست ثلاث كتل (فتح، واليسار، وحماس)، وكنت مع كتلة اليسار، مع أنني مستقلة، ولا أنتمي لأي حزب سياسي.

واشتهرت ميخائيل في أوساط أهالي رام الله حينما عملت مديرة لمدرسة رام الله الثانوية لـ١٧ عاماً، قبل أن تنتقل إلى وزارة التربية والتعليم كمستشارة تربوية لثلاث سنوات حتى العام ٢٠٠٦، وهو العام الذي انتخبت فيه رئيسة لبلدية رام الله، علما أنها كانت أنهت دراستها الجامعية من إحدى جامعات الولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٧٤.

وقالت ميخائيل: كانت الرسالة التربوية مهمة جداً، ولكني أرى أن لها ارتباطات برئاسة البلدية، لأن توجهاتي لم تكن فقط تعليم الطالبات، ولكن كان توجهي بأن يصبحن نساء مجتمع ناجحات، وبالفعل استطعت تخريج مهندسات وطبيبات وبارزات في مجالات مختلفة ... كنت أحرص على رفع مستوى طالباتي الثقافي والأكاديمي، وجنبا إلى جنب مع الرسالة التعليمية كنت أشجع الطالبات والمعلمات على تخريج طالبات مواطنات صالحات مفيدات في المجتمع ... بعضهن ما زلن يتواصلن معي حتى الآن.

رفع مستوى مشاركة المرأة

وأضافت: كون رام الله، وهي المدينة الأهم برأيي، كانت أول مدينة فلسطينية تترأس بلديتها امرأة، فهذا شيء جيد يرفع من مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية عموماً، أكثر فأكثر، كما أن بيت لحم مدينة لها مكانتها بين المدن الفلسطينية ولها أهمية خاصة، فهي مهد المسيح، وأن تترأسها سيدة أيضاً في الانتخابات الأخيرة، فهذا شيء جيد أيضاً، لكن علينا ألا ننسى أن مجتمعنا ما زال تقليدياً، وأن العادات المجتمعية والعشائرية تغلب على التوجهات التي نفكر بها أحياناً.

فيرا بابون

وشددت رئيسة بلدية رام الله السابقة على أنه «يجب تمكين المرأة بشكل أفضل كي تخوض الانتخابات بقوة أكثر». وتابعت: صحيح أن أعداداً كبيرة من النساء بتن عضوات في مجالس البلدية (تقريباً ٤٠٠ عضوة)، وهذا شيء إيجابي بطبيعة الحال، لكن نريدهن كلهن فاعلات.

وعن سؤالها عن عدم فوزها في الانتخابات الماضية، أجابت: الانتخابات هذه المرة كانت حزبية أكثر منها انتخابات لرئاسة البلدية. صحيح أنني خسرت الرئاسة لهذه الدورة الانتخابية، ولكن الناس ما زالت تتحدث عني وعن إنجازاتي، بل إن البعض اعترف بخطئه لعدم انتخابي.

أما عن إنجازاتها خلال فترة رئاستها للبلدية، فقالت: أهمها أنني «كسرت موضوع رجل وامرأة»، كوني أول امرأة منتخبة لرئاسة بلدية رام الله بشكل خاص، وفي عموم الضفة الغربية، كما أنني كنت المبادرة إلى مأسسة بلدية رام الله، حيث لم تكن هناك قبل رئاستي للبلدية أنظمة واضحة لها تجعل منها مؤسسة بما تحمله الكلمة من معانٍ، لذا تمت هيكلة البلدية، والخروج بخطة إستراتيجية، فكنا في بلدية رام الله أول بلدية تخرج بخطة إستراتيجية مدتها خمس سنوات، والأهم أننا طبقناها على أرض الواقع في إطار موازنة البلدية، وبتعاون كبير من جميع الموظفين. كما أنني أنجزت مشاريع ضخمة لم تكن البلدية تستطيع القيام بها لولا الدعم الذي حققته من داخل فلسطين وخارجها للبلدية.

وعن تمثيل المرأة وتواجدها في المجالس البلدية بشكل عام، قالت ميخائيل: أنا غير راضية عن ذلك، حيث أنني سمعت في بعض الاجتماعات أن انتخابات النساء تمت في بعض المواقع على أسس عائلية أو حزبية، كما أنها تمت أحيانا دون رغبتها، وإنما برغبة عائلتها أو زوجها، وأن النساء في بعض المجالس البلدية لا تحضر الاجتماعات بشكل دوري.

امرأة واحدة تترأس بلدية!

فيرا بابون، ثاني رئيسة بلدية منتخبة بعد ميخائيل، والمرأة الوحيدة التي تترأس بلدية حالياً، كما أنها أول امرأة تصل لرئاسة بلدية مدينة بيت لحم مهد المسيح.

وقالت بابون لـ»آفاق برلمانية»: كنت أتوقع فوزي في الانتخابات، ولو كان غير ذلك لما ترشحت على رأس القائمة، حيث أنني تعبت واشتغلت بجد للفوز. فكرت كثيراً قبل خوض الانتخابات، وقيّمت فرصي في الفوز كي لا تضرب منظومة مشاركة المرأة، كما أنني فكرت بخدمة مدينتي بيت لحم. قاومت التحديات والصعوبات، وربما كان ذلك نابعاً من طبيعة شخصيتي التي تتمتع بمثل هذه الصفات، كما أن تشكيلة القائمة التي كنت على رأسها ساعدتني أيضاً للوصول لرئاسة البلدية.

وأضافت: منذ العام ١٨٧٢؛ أي تاريخ إنشاء بلدية بيت لحم، أنا أول امرأة تشغل منصب رئيسة لهذه البلدية، حيث إن المعادلة الثقافية، إضافة إلى طبيعة مجتمعنا كمجتمع ذكوري، لا تفسحان للمرأة فرصة الوصول إلى أي منصب رفيع، إلا أن تغيراً ما حصل على طبيعة المجتمع، إذ أن المرأة الفلسطينية ومنذ الأيام الأولى للاحتلال، تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في صفوف المقاومة الأولى، وأنا زوجة مناضل ومعتقل، وأعرف جيداً كيفية الوقوف مع زوجي وعائلتي في المقاومة. هذا كله أعطاني القوة. فقد خضت المقاومة المباشرة والمقاومة غير المباشرة، وهدم الاحتلال المحل الذي كان يعمل فيه زوجي وتم اعتقاله، فعانيت وأسرتي من هذه الانتهاكات، وبالتالي وضعت في موقع المقاومة من أجل نفسي وأسرتي وبلدي. هذا كله برأيي هو ما ساهم في وصول المرأة الفلسطينية إلى أكثر من مركز قيادي.

وعن مدى تقبل المجتمع لفكرة ترؤس امرأة لمجلس بلدي، قالت بابون: في مدينتي بيت لحم الكل يساعدني ويقف إلى جانبي، عدا البعض الذي يتحفظ ليس لكوني امرأة، وإنما ربما لاختلاف منظومة المواقف. ألاحظ التقدير والاحترام في عيون الجميع في بيت لحم، حيث إن البعض يحافظ على هدوئه وعدم رفع صوته أمامي لكوني رئيسة بلدية وامرأة أيضاً. مجتمعنا يحترم المرأة.

جانيت ميخائيل

وعن خططها في إدارة البلدية، قالت: من أهم أولوياتي تطوير وتنمية مدينة بيت لحم، وأن يعيش فيها الإنسان بكرامة على مستوى الخدمات البسيطة والخدمات الأعلى. فالبلدية لها علاقة بتنمية وتطوير المدينة، وهذا ما نعمل جاهدين لتحقيقه في بلدية بيت لحم بكل طواقمها. لذا نعمل على بناء على خطة إستراتيجية. وعلى سبيل المثال، كان حفل إضاءة شجرة عيد الميلاد لهذا العام، في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، في قمة النجاح، فلم يسبق في تاريخ مدينة بيت لحم أن نجح حفل إضاءة الشجرة كما نجح في هذا العام.

وختمت بابون حديثها بالقول: أنا امرأة ... أنا «بنت بيت لحم»، أؤمن برسالة الميلاد، وهي السلام، والمحبة، والتواضع، والامتداد نحو الناس. وقد ولدت وتربيت في حواري وشوارع بيت لحم فلها في قلبي معزة كبيرة.

من الجدير بالذكر أن فيرا بابون، أنهت دراستها الجامعية الأولى في جامعة بيت لحم، ثم حصلت على شهادة الماجستير من الجامعة العبرية في القدس العام ١٩٩٥.

ميرفت خضور والمجلس القروي

تشتهر ميرفت خضور، عضو مجلس قروي في بيت عور التحتا، بنشاطها وحيويتها، وفعاليتها على مستوى المجلس والقرية. وتقول إن «حب الوطن وحب الأهل والناس» هو ما دفعها لخوض عملية الترشح للانتخابات والوصول إلى عضوية المجلس، مشددة على أن «الناس تحب من يدعمهم ويساندهم»، وأنها تعمل جاهدة، وعلى الدوام من أجل رفعة قريتها بيت عور التحتا، وهي إحدى قرى محافظة رام الله والبيرة.

وعن مهامها في المجلس، قالت خضور: وصلت للمجلس بالتزكية. أنا عضو وأمين صندوق، لذا فالجهد مضاعف، وبخاصة أن المجلس يعمل لأوقات متأخرة لخدمة أهل القرية والقرى المجاورة. نحن عضوتان في المجلس فقط، وأعمل بشكل يومي، وأسعد لأني أصل إلى مقر المجلس قبل الجميع.

وخضور مهندسة كهرباء أنهت دراستها الجامعية في كلية الهندسة من إحدى الجامعات التركية، وكان لها تجربة كمدرسة رياضيات لثماني سنوات، وهي متزوجة ولديها خمسة أبناء.

وقالت: زوجي متقبل لطبيعة عملي، بما فيها الدوام النهاري واجتماعات المجلس المسائية، أما علاقتنا في المجلس فهي علاقة جيدة، فنحن نعمل كخلية نحل برئاسة وجيه هلال. وقد أسقطت عليّ هذه المهام ولم أخترها لأنهم يرون في المجلس أنني أستطيع تحملها. وأنا سعيدة بذلك وراضية ومرتاحة على الرغم من ضغط العمل جنباً إلى جنب مع مسؤوليتي تجاه أولادي وأسرتي. أؤمن برسالة المرأة حتى لو كان عملها تطوعياً، وأشجع أن تعطي المرأة للمجتمع من إبداعاتها، حتى لو كان دون مقابل.

وعن طموحها كعضو مجلس قروي، وبخاصة بعد أن حظيت بثقة عالية في بيت عور التحتا، اختتمت خضور بالقول: طموحي كبير، ولا يقف عند كوني عضو مجلس قروي. سأعمل وأعمل فعلاً لتحقيق طموحي اللامحدود.

من الجدير بالذكر أن عدد المرشحات في الانتخابات المحلية الأخيرة بلغ ١٧٠٠ امرأة، مقابل ٤٩٠٠ من الذكور، ومع ذلك فازت امرأة واحدة هي فيرا بابون برئاسة بلدية هي بلدية بيت لحم.

ابتسام الزعانين .. قارعت مفاهيم عدم المساواة ففازت في انتخابات بلدية حانون

علا أبو حسب الله

نظرت في ساعتي التي عانقت الثانية بعد الظهر، ولجت الباب الزجاجي أشرتُ لها، صافحتني فشعرت أن كبرياء الكون في لمساتها ... جاءنا النادل النحيل، طلبت قهوة فوافقتها، نضارة نظرتها حكت دروساً في الحب، الوطنية والإنسانية.

إنها ابتسام الزعانين (٥٣ عاماً) عضو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والمجلس البلدي في بيت حانون سابقاً.

للأنثى مثل حظ الذكرين

قالت وهي تغلق عينيها نصف إغلاق وكأنها تستجلب شيئاً من قاع الذاكرة: هاجرت عائلتي من مدينة حيفا العام ٤٨ إلى عمان، ثم سوريا فالعراق، حيث ولدت هناك وتلقيت تعليمي من الابتدائي حتى الجامعي. كنا أسرة منسجمة بمعني الكلمة؛ خمس فتيات وخمسة فتية والوالدان.

وأضافت: والدي كان دائماً من ينتصر لي ولأخواتي، وعندما كان أخوتي يعترضون كان يرد عليهم بقوله نحن في مجتمع ذكوري، الفتاة فيه لا بد أن تظلم سواء من مجتمعها، زوجها أو أبنائها، لذا يجب أن أنصرها حتى تتعلم كيف تدافع عن نفسها وكيانها.

والدها الذي انسلخ عن زمن تربى فيه فخالفه مبدأ وسلوكاً، لم تقتصر العدالة لديه على نصرة الضعيف فحسب بل تعدت ذلك لتصل إلى تغذية حب الوطن والإيمان بعدالة قضيته.

وتابعت الزعانين: في طفولتي المتأخرة وقبلها بقليل بدأت الانضمام للأنشطة التي تقوم بها الأندية والاتحادات الطلابية، وكنت عضواً بارزاً فيها، أعمل لأجل فلسطين، نجمع التبرعات ونعمل على التكافل الوطني والاجتماعي، وما زلت أذكر أول مشاركة في فعالية وطنية في حياتي حين كان عمري وقتها ١٥ عاماً، وذلك في مهرجان هافانا للشبيبة في كوبا.

قاطعنا النادل النحيل بصوته الخشن: «القهوة» ... نظرت إليه، ابتسمت، تناولتها وأكملت الجملة التي علقت في حلقها: في الجامعة انضممت إلى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية - فرع العراق وعملت في اللجنة الثقافية والإعلامية، وتدرجت حتى وصلت إلى عضو هيئة إدارية.

اغتراب آخر

وتابعت: خلال فترة الدراسة في الجامعة تعرفت إلى زوجي، وبعد التخرج ارتبطنا بناء على رغبة والدي الذي كان يدعم كل تحركاتي ويشجعها. انتقلنا بعد تخرجي بعام بسبب ظروف زوجي إلى باكستان، حيث عشنا هناك تسع سنوات ... وقد شكلت أنا ونساء من زوجات الدبلوماسيين «رابطة النساء الدبلوماسيات في كراتشي»، لدعم القضية الفلسطينية، وكانت أهم فعالية هي «طبق الانتفاضة» الذي كنا نجمع من خلاله التبرعات لفلسطين وجرحي وأسر شهداء الانتفاضة.

عادت الزعانين في العام ١٩٩٣ مع أولادها إلى العراق، أما زوجها فعاد إلى غزة. وبعد ذلك بعام تحول الوطن من صورة مجردة إلى حسية، حيث وطأت قدماها أرض غزة للمرة الأولى في حياتها.

الحُلم المُعاش

قالت وفي عيونها دمعة لم أفهم لها معنى: ما زلت أذكر ارتباكي ودموعي وقتها، لم أصدق أن هذا الوطن الذي ظل في خيالي حلماً آن أوان تحقيقه، قمنا بالاستقرار في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة حيث تسكن عائلة زوجي، وبدأت أعمل في التدريس في مدرسة الزهراء الثانوية وتنقلت بعدها بين مدارس عدة، فيما عمل زوجي مهندساً ثم مديراً عاماً في وزارة الأشغال.

وأضافت: جاء القرار السياسي لي بضرورة ترك التدريس والتوجه للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، نظراً لخبرتي الطويلة في الاتحاد، لكنني كنت أرفض أن أحشر في السياسية أو منصب ما، وكان ما يهمني ويعنيني فعلاً هو الإنجاز على أرض الواقع، لذا أنشأت في بيت حانون جمعية خيرية لخدمة النساء والأطفال في المنطقة.

وكانت جمعية العطاء الخيرية التي أنشئت العام ٢٠٠٠ عبارة عن غرفة واحدة من الصفيح «الزينكو»، خاوية تماماً إلا من الهدف الحقيقي لها المتمثل بمساعدة النساء والأطفال وخدمة المزارعين والمحتاجين.

رغبة وعزيمة

في العام ٢٠٠٥، تم الإعلان عن انتخابات في المجلس البلدي في بيت حانون، وقررت الزعانين خوض هذه التجربة حتى تساعد النساء والمحتاجين من موقع المسؤولية.

وقالت: بيت حانون مكان له خصوصيته، فهي منطقة يسكنها أهلها المزارعون ممن يعملون في مزارعهم، ومنهم نسبة من المتعلمين، لكن نسبة العنف والجهل فيها أعلى بكثير ... قررت ترشيح نفسي للمجلس البلدي ودعمني زوجي كثيراً، لكن ابني وابنتي اللذين كانا يدرسان في كلية الطب -آنـذاك- عارضاني بشدة، متذرعين بأننا لسنا سكاناً قديمين في المنطقة، وبالتالي كانا يخشيان من فشلي.

«شرف المحاولة بحد ذاته يكفيني ... هكذا أقنعتهما، وقمت بعمل كل الإجـراءات حتى أترشح للانتخابات. لم تكن المهمة سهلة أبـداً، فقد كنت مستقلة والمرشحات عن حركتي «فتح» و«حماس» أقوى بكثير، لكنني لم أتراجع أبداً، بل يزيد على ذلك أنني خسرت عائلة زوجي وهي من العائلات الكبيرة، حيث قالوا: كيف يمكن أن نعطي صوتنا لغريبة وبناتنا في قائمة «حماس» يحتجن للدعم؟! أضافت الزعانين وهي ترشف رشفتها الأولى من فنجان قهوتها الثاني.

انتخابات وتحديات

كانت الأمور يوماً بعد يوم تزداد تعقيداً، لكنها لم تستلم أبداً، واصلت طريقها باتجاه الهدف غير مكترثة أو آبهة بشيء سوى توفير مقومات النجاح.

وقالت: كان يجب أن أتصرف بحنكة، واعتمدت على القاعدة الواسعة للمستفيدين من جمعية العطاء الخيرية من شباب ونساء. لذلك كونت فريقاً من ٣٠ شاباً من جميع ألوان الطيف السياسي حتى أوصل للجميع أن هدفي الأساسي هو خدمة هذا الوطن، وليس تحقيق أي مكاسب أخرى، وانطلقت من العائلات الصغيرة، ولكن كان يجب أن أصل للجميع.

«بدأت رحلتي من الدواوين عبر التواصل مع المخاتير، وبحكم طبيعة هذه الأماكن التي تعمل ليلاً كانوا يعطونني مواعيد متأخرة في الليل. ما زلت أذكر أول لقاء لي في ديوان عائلة عريقة في بيت حانون بحضور ما يزيد على ١٢٠ رجلاً، وبدأوا يسألون أسئلة صعبة حول الوعود الزائفة من الآخرين، وبرنامجي الانتخابي، وكيفية تحقيقه. كنت أجيب بصدق عن كل التساؤلات. وبعد ثلاث ساعات من المناورات والأسئلة، وقف مختار العائلة وأقسم أنه لن ينتخب غيري، وتبعه كل من كان في الديوان. كان هذا أول انتصار أحققه» ... أضافت وفي عينيها لمع بريق فرح.

بين مؤيد ومعارض

توالت الانتصارات بتتابع المؤيدين ... وقالت: لم نكتفِ فقط بالدواوين، بل استهدفنا الجميع من مهندسين، وأطباء، ومحامين وغيرهم من كل الفئات، وكذلك النساء المستهدفات من الجمعية ممن كن يخرجن من بيوتهن صباحاً ولا يعدن حتى الليل، حيث ينظمن ندوات وحملات دعم لنساء أخريات، إضافة إلى الدعم الكبير من الأصدقاء، أمثال نادية أبو نحلة، وكذلك من مؤسسة «مفتاح».

وأضافت: زوجي لم يكن مسيراً لكل أمور المنزل فقط، بل كان يخرج للعائلات والأصدقاء دون أن يخبرني ويقنعهم بضرورة انتخابي، عدا عن أنه كان أول من واجه عائلته التي ضغطت عليه مراراً لإرغامي على ترك الانتخابات لأن وجودي يضعف بناتهن، وكان يرد عليهم بأن «القرار قرارها وليس قراري». لقد شجعني كثيراً ودعمني منذ البداية، فقاد حملة التقشف في مصروفات البيت حتى أستطيع توفير النقود للانتخابات.

على الرغم من هذا الدعم الكبير، فإن الأمر لم يخلُ من حاسدين ومنغصين، فقد هاجمها العديد من المؤسسات والنساء أيضاً.

«لا تستغربي لو قلت لك إن هناك مجموعة من النساء وليس الرجال قدن حملة ضدي ليس انطلاقاً من الدين أو التقاليد، إذ أنهن يساريات ومنفتحات، وإنما لحاجة في نفس حواء كما يقال، الأمر الذي سبب لي صدمة لأن المرأة يجب أن تدعم المرأة ولا تقف ضدها بهذه الطريقة الفظيعة» ... قالت الزعانين بمرارة.

أيار ٢٠٠٥

وأردفت: خلال فترة الانتخابات، زارتنا وفود من مختلف التنظيمات، وبدأت العروض تقدم لي للانضمام إليها، لكنني رفضت كل تلك المحاولات، وقلت

بإصرار لن أترشح إلا كمستقلة، وشككوا في فرص فوزي وحدي أمام مرشحات «فتح» و«حماس»!

وقالت: رفضت كل المحاولات لتأطير وجودي في الانتخابات، حيث إنني مقتنعة تماماً بأن احتياجات الإنسان الأساسية يجب ألا تؤطر، ويجب ألا يؤثر على قراري أي إطار تنظيمي، فهدفي الرئيسي هو خدمة العامة من الفقراء والمحتاجين.

استمرت تلك العروض والضغوط خلال فترة الانتخابات، لكن أكثرها قوة جاء قبل الانتخابات بليلة واحدة فقط. وقالت الزعانين: جاء وفد من حركة حماس إلى زوجي، وقالوا له «نحن درسنا الوضع ونرى أن فرصتها قوية جداً في الفوز، لذا نحن نعرض عليها ما تريد مقابل الانضمام لنا»، فقال لهم زوجي «أنا ليس لدي أي سلطة على تحركاتها وقراراتها»، فعادوا خائبين.

وتابعت: ليلة الانتخابات لم أنم أبداً، كنت أشعر بمنتهي القلق. بيتي كان يغص بالنساء والشباب وأهلي في الخارج يتواصلون معي عبر الهاتف، كانوا معي حتى الفجر، وفي الصباح تحقق فوزنا جميعاً، وكنت أول مستقلة دون كوتا تفوز في انتخابات المجلس البلدي.

للاستقالة تبعات أخرى

سردت الزعانين قصص نجاح عديدة في سياق ما حققته أثناء عضويتها في المجلس البلدي، ثم واصلت الحكاية: عندما تشكل المجلس منذ لحظة الانتخابات كان هناك أحد عشر عضواً من حركة حماس، وواحد من الجبهة الشعبية، إضافة لي كمستقلة ... قبل سيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة كان الوضع يبدو عادياً، لكن الزمن يتكفل بكشف الزيف.

وأضافت: كانوا زملاء محترمين لطيفين معي، ولكن بعد سيطرة «حماس» على القطاع العام ٢٠٠٧، انقلب بعضهم رأساً على عقب في الوقت الذي حافظ فيه بعضهم الآخر على اعتداله. كنت كلما أردت الدفع نحو اتخاذ قرار ما، أضطر للتحايل والكولسة حتى أضمن تأييدهم وتصويتهم لصالح القرار ... سارت الأمور بهذا الشكل فترة من الزمن حتى جاءت الشعرة التي قصمت ظهر البعير.

وتابعت: كان اقترب الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، فقررت تنظيم احتفال بهذه المناسبة، حضرته نساء من كل قطاع غزة، زوجات شهداء ونساء مميزات، ومنهن من هي بحجاب ومنهن من لا ترتديه، وتم افتتاح الاحتفال بالسلام الوطني، وإذا بي أفاجأ ببعضهم يقول إنني أريد أن أشيع الفساد داخل البلدية، عدا عن الكثير من الممارسات والمضايقات والتجسس على عملي بطرق غير شرعية، كل هذا لأني رفضت أن أكون جزءاً من هذا الجسم الذي يريد أن يستغل وجودي وجماهيريتي في خدمة أغراض حزبية أو شخصية.

استمرت الزعانين في العمل في سبيل تحقيق رسالتها من خلال جمعية العطاء، لكنهم لم يتركوها وشأنها بل استمروا بمضايقتها ومصادرة المساعدات التي تحضرها للبلدة، عدا عن اعتقالها مع زوجها بتهمة «التحشيد ضد الحكومة وقيادة عصيان مدني»! وعلى الرغم من انتهاء هذا الفصل من تجربتها بالاستقالة من المجلس، فإنها تواصل كتابة فصول تجربتها في تقديم الخدمات لكل من يحتاجها، ومن أجل النهوض بدور المرأة في المجتمع وممارسة حقها في الوصول إلى مختلف دوائر صنع القرار.

مجالس الخدمات المشتركة .. خطوة أساسية لإصلاح عملية التنمية المحلية ورفع مستوى الخدمات

يوسف الشايب

بدأ تشكيل المجالس المشتركة مع بداية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تنفيذ بعض المشاريع في الأراضي الفلسطينية مع انطلاق مسيرة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكان ذلك من خلال تشكيل مجلس الخدمات المشترك في جنين العام ١٩٩٢، وذلك لإحداث حالة من التنمية المحلية وتقليل الفجوة بين الريف والمدينة، ووضع إطار مشترك يهدف إلى تحقيق العديد من الفوائد التي تؤدي إلى تعزيز وتقوية روح العمل الجماعي، وترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية والتخطيط والشعبي المحلي، إضافة إلى إعداد قيادات وكوادر فنية وإدارية وتنموية مؤهلة قادرة على النهوض برسالة تطوير المجتمع المحلي، وخلق نوع من المساواة بين التجمعات المختلفة، إذ أن إقامة مشاريع مشتركة لهيئات محلية عدة متقاربة جغرافياً يوفر عليها جهداً ووقتاً وكلفة، ومن هنا برزت فكرة تشكيل لجان التخطيط الإقليمية، ثم تطورت إلى مجالس مشتركة، وفق دراسة حديثة صادرة عن وزارة الحكم المحلي.

وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل من خلال برنامج التنمية الريفية المحلية، بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي بعد تشكيلها العام ١٩٩٤، لدعم المناطق الريفية وتطويرها، وذلك عبر تشكيل لجان التخطيط الإقليمية بالتعاون مع الوزارة، حيث قامت فكرة هذه اللجان على أساس الإقليم الجزئي الواحد كوحدة جغرافية واحدة، ثم تطورت لتصبح مجالس الخدمات المشتركة وتشمل المحافظات كافة، وعبر ثلاث مراحل، الأولى ما بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٧ وتركزت في محافظة جنين، والثانية ما بين العامين ١٩٩٥ و١٩٩٩، وشملت محافظتي جنين وطوباس، والثالثة ما بيم العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣، وشملت محافظات القدس ونابلس وبيت لحم والخليل.

وقامت هذه المجالس (اللجان) بمهمة التخطيط للأنشطة التنموية، والإشراف، والرقابة على المشاريع المختلفة التي تنفذ في تلك المناطق. وقد بلغ مجموع ما تم إنفاقه على المشاريع المختلفة حوالي ٣٣ مليون دولار، عدا عن الدعم الإضافي الذي تلقاه البرنامج من كل من اليابان، وهولندا، والصندوق العربي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، في محاولة لتلبية الحاجات المتعددة للهيئات المحلية، وتقديم الخدمات الأساسية الشاملة لكل الهيئات المحلية، وسد الفجوات بين الريف والمدن.

صعوبات وعراقيل

وظهرت بعض الصعوبات والعراقيل التي شكلت عقبة حقيقية أمام تقدم كلٌ من مجالس الخدمات المشتركة ولجان التخطيط الإقليمية، نتيجة للتشابه والتضارب في الخدمة المقدمة، وازدواجية العضوية، وشح الموارد المالية، وعدم وجود مرجعية قانونية للجان التخطيط. وبناء على ذلك، تم اتّخاذ قرار في العام ١٩٩٨ من قبل وزارة الحكم المحلي تم بموجبه إلغاء لجان التخطيط الإقليمية واعتبارها مجالس خدمات مشتركة، لاسيما في ضوء نجاح الفكرة وتلبيتها احتياجات المجتمع وإقبال الدول المانحة على دعمها.

ويمكن تصنيف العراقيل أمام تشكيل هذه المجالس إلى معوقات اقتصادية تتمحور حول عدم توفر الموارد المالية، وهي الأشد والأكثر تأثيراً على التنمية، ومعوقات إدارية مثل المعوقات المتعلقة بعدم تفويض السلطات، والمركزية، والترهل الإداري، وتعقيد الإجراءات، ومعوقات سياسية وجغرافية نابعة من سيطرة سلطة الاحتلال على معظم مناطق الهيئات المحلية، واستمرار الحصار، وجدار الفصل العنصري، والمستوطنات، إضافة إلى معوقات اجتماعية، ومعوقات قانونية، وغياب الرؤية الموحدة، وعدم وجود نظام توجيه ورقابة.

أهداف المجالس المشتركة

ومن بين الأهداف من وراء تشكيل المجالس المشتركة، القيام بدور إصلاحي في عملية التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، والتركيز على رفع مستوى الخدمات البيئية، التي تشمل مجالات النفايات الصلبة ومكبات النفايات والصرف الصحي والصحة التوعية البيئية، من خلال تشكيل مجالس مشتركة مركزية على مستوى كل محافظة، واستثمار الدعم الدولي والمحلي غير المسبوق لدعم فكرة الإصلاح المحلي، الذي تمثله المجالس المشتركة، وإعادة توزيع المشاريع لجسر الفجوة بين الريف والمدن، ومكافحة الفقر تمشياً مع الخطة الوطنية الشاملة، ورفع قدرات موظفي وزارة الحكم المحلي والدائرة لتتلاءم مع متطلبات ودور المجالس المشتركة المستقبلي، وبخاصة فيما يتعلق بدورات التدريب والتأهيل، والاطلاع على التجارب الدولية فيما يتصل بمواضيع الدمج، والعمل الجماعي، والتخطيط الإقليمي، والتطور المؤسساتي والإداري، وإدارة التغيير، والمشاركة المجتمعية، ومراجعة وتطوير الأنظمة والقوانين، وإعداد الأنشطة واللوائح التي تنظم عمل المجالس المشتركة، وتضمن تفعيل التوجه والإشراف على عملها وتقييم أدائها بشكل مستمر، ووضع خطة شاملة لتخفيض عدد الهيئات المحلية والمجالس المشتركة بالحد الأدنى الممكن، من خلال عملية شاملة وتدريجية، وإعداد الخطط التطويرية الداعمة للمجالس المشتركة، وضمان استمرار تحديث وتبادل الخبرات والمعلومات مع جميع الجهات المعنية، وتجنب الازدواجية والتكرار في البرامج والأنشطة، والاستخدام الأمثل للموارد.

محاولات استقطاب

وفي السنوات الماضية، تم العمل على استقطاب أكبر عدد من الهيئات المحلية والتجمعات السكانية للانضمام لعضوية المجالس

←

المشتركة، باعتبارها أعلى سلطة محلية تمثل الهيئات المحلية الأعضاء، وصولاً إلى مرحلة الدمج التام، ومراجعة وتعديل الخطط التنموية السنوية الموضوعة بالشراكة مع المجتمع المحلي والمجالس المشتركة، وتوسيع صلاحيات المجالس، لتقديم خدمات إضافية للتجمعات السكانية التي تمثلها مثل صلاحية الترخيص وجمع الرسوم، وغيرها، وقد نجحت تجارب وفشلت تجارب أخرى.

وتـزداد أهمية ودور المجالس المشتركة يوماً بعد يوم، حيث إنها أصبحت تمثل مستقبل الحكم المحلي الفلسطيني، وفق الدراسة ذاتها، التي ترى فيها المخرج المناسب والعلاج الشافي لواقع الهيئات المحلية الحالي، وما يعانيه من تضخم عددي وتدني على مستوى ونوع الخدمات المقدمة للجمهور الفلسطيني بفعل عوامل كثيرة ومعروفة. لذا فإن من أهم أهداف وأولويات وزارة الحكم المحلي الحالية، تخفيض وتقليل عدد الهيئات المحلية، وباتت من مهمة هذه المجالس، كما تعتبر من أهم خطوات الإصلاح التي تعكف الوزارة على تنفيذها.

وترى الدراسة أن من مميزات المجالس المشتركة للخدمات والتخطيط والتطوير، تمثيلها لعدد كبير من الهيئات المحلية عن طريق دمجها، وتقليل المصاريف الإدارية للهيئات المحلية من خلال دمجها في إطار مجالس الخدمات، وترسيخ مفهوم العمل الجماعي الديمقراطي والقيادة المشتركة بين أكبر عدد من الهيئات المحلية المتجاورة، وتحجيم النزعة الفئوية والعشائرية الحالية، بما يكفل مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وامتلاك مقومات العمل الممأسس التي تساهم في ديمومة تقديم الخدمات للسكان، ونجاح مجالس الخدمات المشتركة يساهم في تعزيز اللامركزية في الحكم المحلي.

الواقع الحالي

ويبلغ عدد المجالس المشتركة القائمة حالياً في الضفة والقطاع ٨٦ مجلساً، مقسمة إلى أصناف عدة، أولها مجالس متعددة الخدمات، وهي مجالس ذات تجربة وكفاءة عالية ومتعددة الخدمات ولها هيئات تنفيذية منتخبة، لذا فإن هذه المجالس لديها إمكانيات الاستمرار والعمل المتواصل، وتقسم إلى نوعين: مجالس مشتركة قابلة للدمج، وهي مجالس قابلة للدمج لتصبح بلدية كبيرة، ومجالس مشتركة دائمة، وهي مجالس غير قابلة للدمج ولكنها قابلة للاستمرار كمجالس مشتركة لأهميتها وضرورتها.

أما النوع الثاني، فهي المجالس المشتركة أحادية الخدمة أو المؤقتة، وهي المجالس التي تقوم على تقديم خدمة واحدة مثل النفايات، والمياه، وغيرها. لذا، فإن استمرار وجودها مرتبط باستمرار تقديم هذه الخدمة، أو انتقالها، أو توقفها، أو تلك المجالس التي تتكرر فيها الهيئات المحلية أكثر من مرة.

وزارة الحكم المحلي

من جانبه، أكد وكيل وزارة الحكم المحلي مازن غنيم، على أهمية تحديث إستراتيجية عمل مجالس الخدمات المشتركة، وأن تكون هناك تعديلات حقيقية تساهم في تعزيز دورها وتمكينها من تقديم الخدمات بشكل أفضل للهيئات المحلية، مبيناً أن أهمية دور المجالس المشتركة تكمن في كونها عاملاً مساعداً للهيئات المحلية للعمل على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وقال غنيم: أهمية المجالس المشتركة تكمن في دورها فيما يتعلق بتطوير وتعزيز واقع ومستقبل الهيئات المحلية التي تنتمي إليها، وكذلك دورها في تعزيز قدرتها على التنمية المحلية والمجتمعية، من خلال إقامة مشاريع تنموية واستثمارية مشتركة تخدم مصالح العديد من التجمعات السكانية.

وشدد مدير عام الإدارة العامة للمجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي، وليد حلايقة، على أهمية المجالس المشتركة ودورها في تقديم الخدمات للهيئات المحلية الصغيرة، التي لا تستطيع تقديم خدماتها للمواطنين بشكل منفرد، مبيناً أن عدد مجالس الخدمات المشتركة بلغ ٨٦ مجلساً بمختلف مسمياتها ووظائفها، وأن الوزارة تعمل على تفعيل دور هذه المجالس وتمكينها من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للهيئات المحلية.

وقال حلايقة لـ"آفاق برلمانية»: تولي وزارة الحكم المحلي، بالتعاون مع صندوق دعم وتطوير البلديات، اهتماماً كبيراً لموضوع المجالس المشتركة الذي يعد من أهم خطوات إصلاح وتنمية الهيئات المحلية المشتركة والمندمجة، لاسيما أن هناك أعـداداً كبيرة من المجالس والتجمعات السكانية الصغيرة التي هي بحاجة للخدمات والاستثمار في البنى التحتية لها، علماً بأن الوزارة اتخذت قراراً سابقاً بعدم استحداث هيئات محلية صغيرة جديدة.

وأكد حلايقة أن «مجالس الهيئات المحلية المشتركة تواجه معيقات اقتصادية، وعدم توفر الموارد البشرية، ما يعيق عملية الاستثمار والتنمية في هذا المجال، إضافة إلى معيقات إدارية وسياسية وجغرافية، واستمرار الحصار والجدار العنصري، وكذلك معوقات قانونية، وغياب نظام توجيه ورقابة متطور على هذه الهيئات. ومن أجل مواجهة تلك التحديات والعقبات، شرعت وزارة الحكم المحلي، بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية مانحة، في تنفيذ برنامج إصلاحي وتنموي للهيئات المحلية منذ عامين، وهذا البرنامج ينقسم إلى قسمين؛ الأول تطوير إداري، والثاني تنموي واستثماري، وتبلغ تكلفة هذا البرنامج الإجمالية ٢٧ مليون يورو، الجزء الأكبر منها ممول من الحكومة البلجيكية.

وأضاف: هذه المجالس بحاجة إلى المشاريع التنموية المشتركة من جهة، والإصلاح الإداري والمالي من جهة أخرى، ويهدف المشروع الذي بدأنا العمل فيه منذ عامين ومدته خمس سنوات، إلى إصلاح هذه الهيئات ضمن نظام الحكم المحلي الذي يشمل كافة إدارات الوزارة أيضاً، لكي تقوم هذه الإدارات بمهامها وبواجباتها بطريقة صحيحة، ويشمل كذلك التدريب والتأهيل وبرنامجاً خاصاً بالإستراتيجيات ونظم عمل الهيئات المحلية. أما الجزء الثاني من البرنامج، فهو مخصص للعمليات التي تتم ضمن نطاق عمل الهيئات المحلية للعمل بطريقة أفضل في تقديم الخدمات والتنمية من خلال عملية دمج الهيئات المحلية أو المجالس المشتركة التي تعمل ضمن آلية إقليمية لتقديم خدماتها.

وحول المعيقات، نوه حلايقة إلى ضعف مستوى الوعي عند الناس فيما يتعلق بعملية دمج الهيئات المحلية وأميتها في التنمية، معتبراً أن "مصالح بعض القائمين على الهيئات تؤثر على مسار عملية الدمج، وتؤثر أيضاً على آلية التنفيذ للمشاريع التي تحتاج إلى مراقبة ومتابعة ومشاركة أوسع من قبل تلك الهيئات".

وخلص إلى القول إنه ضمن توجهات المشروع "نحاول تنفيذ مشاريع ذات أبعاد استثمارية وتنموية منتجة، توفر الإيراد والدخل المالي المنتظم لهذه الهيئات، مثل المتنزهات والحدائق، وغيرها".

رأي مخالف

ورأى تيسر صبري، رئيس مجلس قروي نصف جبيل، بالقرب من نابلس، أن هناك فرقاً بين المجالس المشتركة، وبين عملية الدمج أو الضم، وقال لـ«آفاق برلمانية»: مجلس الخدمات المشترك الذي ضم ثماني قرى في السابق هي نصف جبيل، وإجنسنيا، والناقورة، وبيت امرين، وسبسطية، ودير شرف، وبزاريا، وياصيد، كان تجربة ناجحة، ونفذ العديد من المشاريع المشتركة التي استفاد منها سكان القرى الثماني، لكن هذه التجربة لم يكتب لها الاستمرار في تحقيق المزيد من النجاحات، عندما قررت الحكومة ضم قريتي إجنسنيا ونصف جبيل إلى سبسطية، واعتبارهما حيين في هذه البلدة المجاورة، ما يعني شطبهما عن الخريطة، وهو ما رفضه أهالي القريتين.

وتأسف صبري على «قرار الحكومة الذي فرط عقد مجلس خدمات قرى شمال غرب نابلس»، وقال: نجاح تجربة مجلس الخدمات المشترك في حالتنا لم يفضِ إلى نجاح مقترحات تشكيل مجلس بلدي مشترك (دمج)، مع أن أهالي ومجلسي نصف جبيل واجنسنيا رحبوا بالفكرة، على الرغم من رفض بعض القرى في مجلس الخدمات المشتركة الفكرة لأسباب عدة، في حين تواصلت احتجاجات أهالي قريتي نصف جبيل واجنسنيا رفضاً لقرار الضم، الذي يختلف بشكل كبير عن فكرة الدمج بإنشاء بلدية مشتركة مع حفاظ كل قرية على كينونتها، بينما الضم يعني تحويل القرية إلى حالة، وأخذ مقدراتها، وشطب تاريخها، بل وشطبها عن الخريطة، وهذا أمر في غاية الخطورة. نأمل بأخذ ما حدث في مجلس الخدمات المشترك لقرى شمال غرب نابلس نموذجاً يمكن البناء عليه في إستراتيجيات وزارة الحكم المحلي والحكومة، وبخاصة أن رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض، وعقب الانتخابات البلدية الأخيرة، التي قاطعتها القريتان، وعد بحل المشكلة جذرياً بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل قرار الضم، ولكن هذا لم يحصل. في حالتنا نجحت تجربة مجلس الخدمات، ولكن قرارات الحكومة هي التي حالت دون استمرار نجاحاته.

تناقض وشروط

أما محمود قنداح، الباحث المختص في شؤون الحكم المحلي، فأشار إلى أن «لعملية الدمج سلبيات وإيجابيات، وأنه قد يكون الحل الأمثل بالاستعاضة عنها بمجالس الخدمات المشتركة، حال تعذر إقامتها بالتوافق»، مشيراً إلى أن «من إيجابيات عملية الدمج الحد من زيادة أعداد البلديات بصورة كبيرة، وما يرافقها من عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على إدارة البلدية أو إدارة الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والتطور التكنولوجي، ودور عملية الدمج في تعزيز العلاقات الاجتماعية». ولفت إلى أن أبرز سلبيات الدمج عدم ضمان عدالة التمثيل، وضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات، والخوف من زيادة الأعباء المالية، والهجرة من الريف إلى المدينة.

وشدد قنداح على «ضرورة إقرار قانون ونظام خاص بعملية الدمج، وأن تقوم وزارة الحكم المحلي بدورها في دعم الهيئات المحلية وتطويرها وصولاً إلى خدمات أفضل ورفاهية أكثر للمواطنين، وإعطاء صلاحيات أوسع للبلديات المدمجة، وتنفيذ مشاريع كبيرة ومشتركة في هذه البلديات كحافز لإنجاح عمليات الدمج، وتنظيم ورش عمل وندوات في التجمعات التي تم دمجها، والتي تعاني من بعض الإشكالات، إضافة إلى تنظيم حملات توعية تستهدف التجمعات التي سيتم دمجها مستقبلاً، أو تستعصي عملية تطبيق الدمج فيها».

كما ركز على ضرورة أن يتم إجراء استفتاء في المناطق المدمجة لتحديد رأي المواطنين إزاء عملية الدمج، وأن يتم ذلك بعد إعطاء التجربة الفرصة الكافية من الوقت، داعياً إلى استخلاص العبر من تجارب البلديات المدمجة، والاستفادة منها في التجارب المستقبلية.

إشراك المجتمع المحلي في برامج وخطط بلديات القطاع بين الشكلية والمشاركة الحقيقية

محمد الجمل

بعد عقود طويلة من استبعاد المجتمع المحلي عن المشاركة الفاعلة في العمل البلدي، وتهميش دور ممثلي الأحياء في صياغة ووضع الخطط والإستراتيجيات، وتحديد الأولويات، أيقنت البلديات في قطاع غزة أهمية المجتمع المحلي ودوره البارز والمهم في عملها. فبدأت البلديات الكبيرة منها والصغيرة، تخطو خطوات صاعدة في هذا المجال، مستعينة بلجان أحياء تم تشكيلها مؤخراً، وبمثقفين ووجهاء وخطباء مساجد.

وتفاوتت حجم مشاركة المجتمع المحلي في العمل البلدي؛ ففي بعض البلديات، مثل بلديتي المغازي ورفح وسط وجنوب القطاع، وصلت مشاركة المجتمع المحلي إلى مستويات عالية، بحيث بات المواطن ممثلاً بلجان الأحياء وشريكاً في صنع القرار، بينما اكتفت بلديات أخرى بمشاركة متذبذبة، تركز معظمها في وضع الخطط الإستراتيجية.

واللافت أن هذه المشاركة في معظمها كانت نتاجاً عن توجهات وطلبات مباشرة من المانحين، ومن صندوق البلديات، من أجل الحصول على مزيد من المشروعات، التي اشترط في الحصول عليها إشراك المجتمع المحلي، غير أن الأمور تطورت بشكل إيجابي وصولاً إلى مشاركة واسعة.

علاقة تكاملية

ويرى منصور بريك، رئيس بلدية الشوكة جنوب قطاع غزة، أنه لا غنى لأية بلدية عن مشاركة المجتمع المحلي، منوهاً إلى أن المسمى القانوني للبلدية على سبيل المثال، هو «الهيئة المحلية في منطقة الشوكة».

وبين بريك أن أهمية تواصل المجتمع المحلي مع البلديات تتلخص في أمرين مهمين، أولهما أن البلدية تقدم خدمات للمواطنين، وهذه الخدمة يجب أن تحقق أعلى فائدة للمواطنين والأحياء السكنية، وهذا لا يحدث مطلقاً دون معرفة الاحتياجات، وثانيهما أن البلديات لا تستطيع أن تواصل خدماتها من دون دفع رسوم الخدمات والجبايات المستحقة على المواطنين، وهذا لا يحدث من دون توعية الناس وحثهم على الدفع.

وبين أن البلدية، وإدراكاً منها لأهمية التواصل مع المجتمع المحلي، قامت بأمرين، «أولهما انتقاء أشخاص قادرين على إحداث تغيير لدى المواطنين، ولديهم قدرة على الوصول لأكبر عدد منهم، وهم الوجهاء والمخاتير، كون المجتمع الغزي لا يزال مجتمعاً قبلياً عشائرياً، والوجهاء يتمتعون باحترام وثقة الجميع، وثانيهما اللجوء لخطباء المساجد، ليكونوا حلقة وصل ما بين البلدية والمواطنين، وينشروا الوعي داخل المجتمع حول أهمية التعاون مع البلدية».

وإضافة إلى الوجهاء والخطباء، قسمت البلدية مناطق نفوذها إلى أقسام عدة، وتم اختيار لجنة من كل منطقة تتكون من شخصيات اعتبارية ومثقفين وأعيان، يتمتعون بقبول لدى الجميع، ليكون هؤلاء بمثابة حلقة الوصل.

وأكد بريك أن وظيفة اللجان أو المخاتير والوجهاء مزدوجة، فمن ناحية هم ينقلون وجهات نظر البلدية، ويحاولون خلق حالة من التوعية في بعض القضايا مثل ترشيد استهلاك المياه، أو دفع المستحقات، بينما من ناحية أخرى هم ينقلون هموم المواطنين ومشاكلهم للبلديات، ويقومون بمساعدتها في رسم الخطط الإستراتيجية، وتحديد الأولويات.

وبيّن بريك أن «التواصل مع اللجان أمر مهم، لكن الأهم من ذلك كله، أن لا يضع رئيس البلدية وأعضاء مجلسها أنفسهم في أبراج عاجية بعيداً عن المجتمع، وبخاصة البلديات الصغيرة، وعليهم النزول للشوارع، ومشاركة الناس أفراحها وأتراحها، وأن يقفوا عن كثب على متابعة قضايا الناس الحياتية».

وتابع: أشكال هذا التواصل يجب أن تتنوع، ما بين مشاركات ميدانية للمواطنين، أو استغلال التكنولوجيا الحديثة مثل شبكة الإنترنت، لتحقيق أكبر وصول ممكن للمواطنين، وتحقيق أعلى مشاركة تفاعلية ما بين البلدية والمجتمع المحلي.

وأوضح بريك أنه في سبيل ذلك، تم تصميم صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، تحمل اسم بلديته، ومن خلالها يتم التواصل مع المواطنين والاستماع إلى شكواهم بشكل يومي.

وعلى الرغم من انفتاح بلديته بشكل كامل على المجتمع المحلي، وسعيها إلى تحقيق ما أمكن من الاحتياجات، فإن بريك بيّن أن الأزمات الخانقة التي تعيشها بلديات قطاع غزة بشكل عام، وبلدية الشوكة على وجه الخصوص، تجعل الجهود والموارد كلها منصبة على تخفيف الأزمات قدر المستطاع، وتعرقل عمليات وضع الخطط المتعلقة بعمليات التواصل.

تجارب رائدة

وبدت بلدية المغازي وسط قطاع غزة، من أكثر البلديات تقدماً وتطوراً في إشراك المجتمع المحلي، ممثلاً بمختلف القطاعات في تنفيذ مشروعاتها ووضع خططها الإستراتيجية، وعلاج مختلف المشاكل والهموم التي يعاني منها المواطنون في المنطقة.

ويقول رئيس بلدية المغازي محمد النجار، إن مشاركة المجتمع المحلي تمثل تجربة جديدة ورائدة في العمل البلدي، ومن خلالها فقط يمكن أن يكتسب كلا الطرفين خبرة في التعامل مع الظروف كافة، ويساعد في اتّخاذ قرارات صائبة، تعبر عن هموم المواطنين واحتياجاتهم، كما تتيح للمجتمع المحلي الإطلاع عن قرب لطرق عمل البلديات، والصعوبات التي تواجه هذا العمل.

وبين النجار أن تجربة بلدية المغازي في هذا الإطار بدأت مبكّرة، من خلال اختيار لجان الأحياء بطريقة توافقية، عبر اجتماعات وتشكيل جمعية عمومية، وتطورت حتى تمكنت بلديته وبفضل هذه المشاركة الناجحة، في إعداد خطة إستراتيجية في زمن قياسي، كانت نموذجاً استعانت به مختلف بلديات الوطن.

ونوه إلى أن المشاركة ما بين المجتمع المحلي والبلدية لم تقف عند حدود إعداد الخطة الإستراتيجية وتحديد الأولويات، بل تواصلت وتطورت وصولاً إلى مشاركة فاعلة لممثلين عن المجتمع في كل الأمور التي تتعلق بالمجلس البلدي.

وساق مثالاً على ذلك مشروعاً أنجز مؤخراً، تمثل برصف وتعبيد شارع المغازي الرئيسي، بكلفة زادت على نصف مليون دولار أميركي، مبيناً أنه يعتبر من أهم المشاريع التي نفذتها البلدية، وأكثرها خدمة للمنطقة، ومر المشروع منذ التخطيط له وحتى الانتهاء من تنفيذه، بمراحل عدة شارك في جميعها ممثلون عن المواطنين، وصولاً لإنجاز ناجح حقق أعلى نسبة رضا.

وأكد النجار في حديث لـ»آفاق برلمانية»، أن «تفهم المواطنين لظروف البلدية وواقعها، والنزول بسقف مطالبهم إلى حدود المتاح، كان من أهم نتاج هذه المشاركة»، مبيناً أن «المواطنين في السابق كانوا ينظرون للبلديات على أن لديها إمكانات وموارد يمكن أن تنفذ كل رغباتهم من مشروعات وأسواق وخدمات كاملة، لكن وبعد حدوث نوع من التقارب، وإطلاع المواطنين على الحقائق، بدأت الأمور تختلف، وأصبح الجميع يتفهم ظروف البلديات، ولا يطالب بأكثر من إمكاناتها، بل أصبح الناس يتحملون جزءاً من المسؤوليات إلى جانب البلدية».

وحول مستقبل هذا التعاون، بيّن النجار أن البلدية ماضية في فتح أوسع الآفاق للتعاون مع المجتمع المحلي وتطويره، كاشفاً عن وجود خطة ممولة من إحدى الجهات، تتلخص في تشكيل «لجنة مشاركة ومتابعة مجتمعية»، يكون لها مكتب داخل البلدية، ومهمتها الإطلاع على كافة أنشطة البلدية، وحضور اجتماعات المجلس البلدي، ومتابعة إصدار وتنفيذ القرارات، وهذا يساعد على تعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد.

كما أكد أن «بلدية المغازي معنية بإشراك فئات المجتمع المحلي كافة، فقد شكلت سابقاً لجان أحياء نسوية، لكن التوجه حالياً لدمج اللجان لتصبح مشتركة ما بين الشباب والنساء واللجان الحالية، وهناك أيضاً خطة لتشكيل مجلس شبابي».

توجه جاد لإشراك المجتمع

من جانبه، أكد وزير الحكم المحلي في الحكومة المقالة، د. محمد الفرا، أن بلديات قطاع غزة بدأت، مؤخراً، توسع من دائرة إشراك المجتمع المحلي، ممثلة بلجان الأحياء والنخب السياسية والشخصيات الاعتبارية، في أنشطتها وبرامجها وخططها المستقبلية كافة.

وبين الفرّا في حديث لـ»آفاق برلمانية» أن «البلديات في غزة تحرص دائماً على عدم إعداد خططها إلا بعد الرجوع للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك تم تشكيل لجان الأحياء في المحافظات والمدن والقرى كافة، ويمثل أعضاؤها أطياف المجتمع الفلسطيني كافة، دون تمييز بين جهة وأخرى».

وأكد أن البلديات تدعو لجان الأحياء إلى اجتماعات دورية وورش عمل، وتستمع إلى احتياجات المناطق للمشروعات المختلفة، لإضافتها لخططها المستقبلية، ووضع توصيات اللجان ضمن أولوياتها في المشروعات المقبلة.

ونفى الفرّا قطعياً أن تكون مشاركة المجتمع المحلي مجرد مشاركة شكلية، مؤكداً أن التوصيات التي تقدمها اللجان تؤخذ بعين الاعتبار، وتدرج ضمن الخطط الإستراتيجية، وكثير من المشروعات الحيوية نفّذت بناء على طلبات وتوصيات من اللجان.

ونوه إلى «سعي البلديات في قطاع غزة إلى تحقيق أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، من خلال اعتماد مبادئ شفافة في التوظيف وفقاً

←

للكفاءة، وبعيداً عن الواسطة أو المحسوبية كما جرت العادة سابقاً»، منوهاً إلى أن بعض البلديات تعاقدت مع مؤسسات خاصة، من أجل تحقيق مبدأ الشفافية وتطبيق قواعد الحكم الرشيد.

وأكد أن الوزارة أقامت وحدة خاصة لتلقي شكاوى المواطنين حول أية تجاوزات تقوم بها البلديات، وبإمكان أي مواطن التقدم بشكواه، على أن تتم دراستها والتحقق منها، وإنصاف أي شخص أو جهة وقع عليها ظلم.

وأعرب عن عدم رضاه حيال «تجنب بعض الأشخاص أو القوى في المجتمع الغزي مشاركة البلديات في وضع خططها وتحديد أولوياتها، بسبب الانقسام الحاصل»، متمنياً أن ينخرط هؤلاء في اللجان والفعاليات التي تشارك البلديات أنشطتها ولقاءاتها، وأن تتحسن الظروف السياسية، ويتم إجراء انتخابات للمجالس المحلية، وتجنب عملية التعيين لأعضاء ورؤساء المجالس.

وتطرق الفرّا إلى إشراك الشباب في المجالس المحلية، وصنع القرار في الهيئات المحلية، مؤكداً أنه التقى أكثر من مرة مؤسسات شبابية واستمع إلى توصيات بهذا الشأن، وتولي الوزارة قطاع الشباب أهمية كبيرة، وثمة توجه من أجل إشراكهم في الهيئات المحلية.

وعلى الرغم من ذلك، أكد الفرّا أن «انشغال الوزارة والبلديات كافة في قطاع غزة بإدارة الأزمات المتلاحقة، والعمل على حل الكثير من المشكلات أو تخفيف أثرها، يجعلها تنشغل عن أمور كثيرة، ويحد من قدرتها على وضع خطط وتصورات لإشراك الشباب ودمجهم في الهيئات المحلية».

علاقة شراكة

ووصف د. عزمي أبو مور، رئيس اتحاد لجان الأحياء في مدينة رفح، العلاقة ما بين البلدية ولجان الأحياء بأنها علاقة شراكة وتعاون، هدفها الأساسي تقديم أفضل خدمة للمواطنين، وتحديد أولويات السكان واحتياجاتهم.

وأكد أن «عمل لجان الأحياء في بلدية رفح مر بمرحلتين مهمتين، ففي البداية كانت لجان الأحياء عبارة عن حلقة وصل ما بين البلدية والمواطنين، أو بمعنى آخر كانت عبارة عن بلديات مصغرة في الأحياء، تقوم بنقل هموم المواطنين وطلباتهم للبلدية، وفي الوقت نفسه تقوم بتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتنقل لهم وجهات نظر البلدية وأوضاعها».

ونوه أن الأمر تطور ليتحول الدور إلى ما يشبه الدور الرقابي، لتعزيز الشفافية والنزاهة، لافتاً إلى أنه تم مؤخراً توقيع اتفاقية مع بلدية رفح بواسطة مؤسسة دولية داعمة، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة تضم رؤساء لجان الأحياء كافة، وعددهم ١٥ شخصاً، ولها مكتب ثابت داخل مبنى البلدية، وهي تشارك في جلسات المجلس البلدي، وتطلع على القرارات التي تصدر، وكذلك تراقب مدى تعامل البلدية مع شكاوى المواطنين، وتطلع على آلية تنفيذ الخدمات.

ووصف أبو مور هذه الخطوة بالمُهمّة على طريق تحقيق أعلى درجات الرقابة والشفافية، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

ونفى أبو مور ما يقال عن أن وجود لجان الأحياء في البلديات شكلي، مؤكداً أن اللجان تعمل على قاعدة «الحقوق تنتزع ولا توهب»، فاللجنة النشيطة والمثابرة تستطيع انتزاع حقوق الحي الذي تمثله، وتتواصل مع البلدية بصورة تحقق أعلى حالات الخدمة، بينما العكس صحيح.

وعن آلية وطريقة اختيار اللجان، أوضح أن البلدية تضع إعلانات في كل حي، ويتقدم العشرات ممن يروا في أنفسهم الكفاءة ليصبحوا أعضاء في اللجان، وتتم دراسة السيرة الذاتية لكل شخص، وبناء عليه يتم اختيار أعضاء اللجنة، متمنياً لو كان الأمر يتم عبر نظام انتخابي، فهذا يعتبر أفضل ويمنح اللجان شفافية ومصداقية أكبر في العمل.

ونفى أبو مور أن تكون اللجان من لون سياسي واحد، مؤكداً أن «اللجان تضم شرائح المجتمع كافة، وإن بدا طغيان اتجاه سياسي معين في بعض اللجان، فهذا يعود لإحجام الأطراف الأخرى عن المشاركة، لدواعٍ سياسية أو حزبية».

فتور وتقصير

من جانبه، أكد نبيل العكر، سكرتير القوى الوطنية والإسلامية في رفح، أن الأخيرة ومع تزايد الهموم والمشاكل داخل المجتمع الغزي، بدأت تحول جزءاً من نشاطها في اتجاه العمل من أجل خدمة المواطنين، وتخفيف معاناتهم، وفي سبيل ذلك بدأت تتواصل مع البلديات في اجتماعات، وغالباً ما تكون القوى هي من يطلب عقدها.

وأوضح العكر أن «القوى لاحظت تقصيراً من قبل البلديات في التعامل معها، لعدم إدراك الأخيرة لدور لجان القوى الوطنية والإسلامية الفاعل خلال انتفاضة الأقصى، من أجل خدمة المجتمع، لكن هذا لم يمنع إصرار النشطاء في القوى على لقاء مسؤولين في البلديات لطرح بعض المشكلات، مثل أزمة الكهرباء، وغيرها من المشاكل».

وأكد أن اجتماعات القوى مع المسؤولين في البلديات «عادة ما تكون صاخبة»، بحيث ينتقد قادة القوى والفصائل تقصير البلديات في أداء مهامها، كما يطالبون البلديات بالعمل بشكل فوري على تخفيف الأزمات، منوهاً إلى أن «البلديات تحاول المماطلة والتسويف إلى حد ما في تلبية تلك الطلبات».

ونوه إلى أنه تم خلال الفترة الماضية فتح «ملفات ساخنة» مع المسؤولين في بلدية رفح على سبيل المثال، حول أزمة الكهرباء، وقضية مماطلة البلدية في منح وكالة الغوث الدولية أراضي لإقامة مدارس عليها، وكذلك موضوع هدم المنازل بحجة عدم وجود ترخيص.

وبين العكر أنه «على الرغم من حالة الفتور التي تشوب العلاقة أحياناً، فإن القوى ستواصل لقاءاتها مع البلديات، كونها مؤسسات خدمية، يجب أن تقوم بدورها على أكمل وجه».

ونفى العكر أن تكون القوى تمتلك أية وسائل ضغط لتحقيق مطالبها، مبيناً أنه «في بعض الأحيان يتم تكليف فصيل ما بالتواصل مع إدارة البلدية وإجراء اتصالات معها، وأحياناً يتم إرسال أكثر من وفد للمتابعة»، مشيراً إلى أن «الفترة الماضية شهدت تجاوباً أكبر من قبل ممثلي حركة حماس، داخل القوى، بحيث يبادر هؤلاء لتولي قنوات الاتصال مع مختلف البلديات والهيئات المحلية، من أجل الإسهام في تحقيق بعض المطالب الشعبية، التي لا تتعارض مع مواقف الحكومة في غزة».

مشاركة متطورة

ولم تقف حدود إشراك المجتمع المحلي على لجان الأحياء، أو حتى حدود البلديات، فقد تعدت في بعض الأحيان هذه المشاركة لتشمل مؤسسات المجتمع المدني، وتطورت لتتعدى حدود البلديات.

أما من حيث التطور في إطار مؤسسات المجتمع المدني، فقد بدت تجربة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون جنوب قطاع غزة، نموذجاً لمشاركة فاعلة وناجحة.

وأكد أحمد سرور، المدير التنفيذي للجمعية، أنها تتواصل مع بلدية رفح بصورة مستمرة، سواء في لقاءات أو حوارات مفتوحة مع الجمهور.

وبين سرور أنه تمت دعوة مسؤولين من البلديات في أكثر من مناسبة، ضمن حوارات مفتوحة تناقش هموم المواطنين ومشاكلهم، وفي الغالب كانت تؤخذ شكاوى المواطنين على محمل الجد من قبل مسؤولي البلدية.

وأوضح أن «الجمعية تدخلت بشكل ناجح مع إحدى البلديات جنوب قطاع غزة، حين شرعت الأخيرة بإنشاء مرفأ جديد للصيادين على شاطئ البحر، والمكان الجديد لم يكن مناسباً للعديد من الصيادين، بحيث طالب عدد منهم الجمعية، ومن خلال إحدى المشاريع الممولة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (عيادة قانونية)، بالتدخل. وبعد التواصل مع البلدية المعنية، تم التوصل إلى حل وسط بين الطرفين، ووافقت البلدية على تغيير مكان المرفأ، ليصبح أكثر ملاءمة للصيادين».

وشدد سرور على أهمية أن يتواصل المجتمع المدني ومؤسساته مع الهيئات المحلية، باعتبار تلك المؤسسات هي حلقة وصل يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في إيصال صوت المواطنين للمسؤولين في البلديات.

أما من حيث تطور المشاركة لتتعدى حدود البلدية، فقد تحرك أعضاء العديد من لجان الأحياء التي شكلت أصلاً للتواصل مع الهيئة المحلية في منطقة سكناهم، وأصبحوا بمثابة ممثلين عن المواطنين أمام سلطة الأراضي في قطاع غزة، بعد أن قررت الأخيرة مصادرة ٥٠ دونماً من أراضي المواطنين شرق محافظة رفح، بهدف إقامة موقف للشاحنات التي تنقل البضائع من كرم أبو سالم.

وقال نايف إرميلات، من لجنة الحي في المنطقة، التي تقع فيها الأراضي المصادرة، إن السكان فوجئوا بوجود إعلان معلق في بلدية المنطقة، يفيد بنية سلطة الأراضي إنشاء الموقف المذكور على مساحة ٥٠ دونماً زراعية مملوكة لمواطنين، ويعتاش عليها عدد كبير من الأسر، كما أن إخلاءهم منها سيلحق ضرراً بالغاً بهم.

وأكد إرميلات أنه "تم التواصل مع البلدية في البداية، وحين علم أعضاء لجنة الحي أن الأمر يتعلق بسلطة الأراضي، قرروا التحرك في اتجاهات أخرى، وتقرر عقد لقاء ما بين سلطة الأراضي والمواطنين المتضررين ووجهاء البلدة، وبخاصة أن سلطة الأراضي اقترحت التعويض لمن يثبت ملكيته للأرض".

وأعرب عن استغرابه لإنشاء الموقف في منطقة تبعد عن معبر كرم أبو سالم نحو كيلومتر واحد، مع العلم أن هناك مساحاتٍ واسعةً من الأراضي غير المستعملة تقع في أماكن أقرب بكثير للمعبر، داعياً سلطة الأراضي إلى التراجع عن قرارها، رأفة بالمزارعين والمواطنين الذين سيلحق بهم ضرر، لاسيما أن هناك منازل وقبور موتى في تلك الأراضي.

شراكة شكلية!

أما الباحث والمتابع لشؤون الهيئات المحلية في قطاع غزة، عماد محسن، فاعتبر أن لجوء الهيئات المحلية لإشراك المجتمع المحلي في صياغة خططها المستقبلية، «لم يكن نتاج قناعات لتلك الهيئات، بل كان الأمر مرتبطاً برمته برغبة المانحين».

وقال محسن في حديث لـ«آفاق برلمانية»: خلال الفترة الأخيرة، أصرّ المانحون على وجود خطط إستراتيجية للبلديات، لا تقل مدتها عن ثلاثة أعوام، وبعد إعداد هذه الخطط تبيّن أن المجتمع المحلي ليس شريكاً في صياغتها، فلجأت الهيئات المحلية إلى إشراك بعض أفراد وشخصيات ومؤسسات المجتمع المحلي في وضع السياسات (على الورق)، مبدياً شكوكه حول «ما إذا كانت هذه الهيئات جادة بالفعل في إشراك القوى المجتمعية في برامجها وخططها التنفيذية، أو إقرارها بأهمية هذه المشاركة من عدمها»!

وأضاف: الظاهر لنا حتى اللحظة أن هذه المشاركة شكلية، لكننا نتمنى أن يرتقي فكر المسؤول وصانع القرار إلى مستوى الشراكة الحقيقية مع القوى المجتمعية المختلفة.

وانتقد محسن طريقة اختيار أعضاء لجان الأحياء، موضحاً أن «عضويتها للأسف ذات طابع فصائلي، ولا تعكس تمثيلاً صادقاً لمكونات المجتمع، ومن البديهي أن البلدية ومسؤوليها سيجدون الأمر أكثر سهولة إن تعاملت مع لجان أحياء ينتمي أعضاؤها إلى خطها السياسي، فهذا سيسهل المهمة عليها، لأنها ستكون دون رقابة فعلية من الحي، ثم إن لجان الأحياء يجب أن تكون منتخبة، وما توفر لدينا من معلومات يشير إلى أنه لم تجر أية انتخابات للجان أحياء في السنوات الأخيرة، شأنها في ذلك شأن الهيئات المحلية ذاتها».

وحول ما إذا كانت ثمة إنجازات حقيقية تحققت بفعل الشراكة ما بين البلديات والمجتمع المحلي، أوضح محسن أن «الجميع لم يرَ سوى خطط وبرامج مقترحة، أما على صعيد التنفيذ فالمهمة تبدو صعبة الآن، وبخاصة أن الحصار الخانق يحول دون إنجاز الكثير من المشروعات، وبالتالي فالمسؤول جاهز بالحجة، بأن هناك برامج جرى إقرارها ولكن الظروف الحالية لم تسعفهم لتنفيذها»!

وانتقد بشدة استمرار اختيار رؤساء البلديات وأعضاء المجلس البلدي عن طريق التعيين، قائلاً: في عالم اليوم لا ثقة بالتعيين، في كل مجالات ونواحي الحياة، وبالتأكيد فإن عدم إجراء الانتخابات يضعف ثقة المواطن بالهيئة المحلية، ويقلل من الاعتماد المتبادل بين المسؤول والمواطن، وبالتالي فإن عدم إجراء الانتخابات يقلل إلى درجة كبيرة فرصة التعاون بين الطرفين.

وحول توقعاته لمستقبل علاقات البلديات في قطاع غزة مع المجتمع المدني، وهل الأمر يتجه نحو مزيد من الشراكة أو اتساع في الفجوة، أكد محسن أن «الكرة في ملعب البلديات، فقوى المجتمع المحلي جاهزة على الدوام لكل أشكال الشراكة، ولكن هل البلديات جاهزة لتحمل مسؤولياتها، وإفساح المجال أمام القوى المدنية لمراقبة عملها والبحث في سبل تفعيل هذه الشراكة؟! هذا هو السؤال الصعب بتقديري».

وجواباً عن سؤال آخر حول ما إذا كانت هناك فائدة من إشراك المجتمع المحلي طالما أن الهيئات المحلية عاجزة عن تقديم خدمات كافية للمواطنين، في ظل الحصار، قال محسن: يبقى الحصار والأزمات المالية عائقاً حقيقياً أمام الهيئات المحلية لأداء الخدمات المطلوبة للمواطن، وبالتالي فهي لا تملك أمام المواطن إلا الشكوى، واتهام الظرف الموضوعي بأنه المتسبب في غياب أي نوع من الخدمات، ولكن هذا لا يعفي الهيئات المحلية من البحث في كافة السبل الكفيلة بأداء مهماتها. وبالتأكيد، فإن المواطن الذي يتابع الأحداث بكثير من اليقظة، على أتم الاستعداد لتفهم واقع البلديات وظروفها، شريطة أن تشركه الهيئات المحلية معها في همومها وقضاياها، ولا تكون مكاناً للجباية فقط في نظر المواطنين.

غياب التنسيق بين الأطراف المعنية يؤثر على جودة الخدمات المقدمة

مختصون: تداخل الصلاحيات والمهام يربك قطاعي المياه والكهرباء

إبراهيم عنقاوي

تتعدد الجهات المختصة في قطاعي المياه والكهرباء في الضفة الغربية، وهو ما ينعكس على المواطن الذي يخضع في تعاملاته للهيئات المحلية، حيث يتسبب تعدد تلك الجهات بتداخل في المهام والوظائف، سواء أكانت هذه المهام أو الوظائف على شكل خدمات مقدمة للمواطنين، أم عبر المشاريع المزودة لتلك الخدمات أو التخطيط لها أو الإشراف والرقابة عليها.

في قطاع المياه الذي تسيطر إسرائيل على ٨٠٪ من مصادره، تصل ديونه على المواطنين في الضفة الغربية إلى ٩٠٠ مليون شيكل، كما أن الجهات المختصة في تقديم الخدمة للمواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، متعددة وهي «الهيئات المحلية، ووزارة الحكم المحلي، وسلطة المياه، ومجلس المياه الوطني، ومصالح المياه المختلفة»، وهو ما يخلق إشكالية في تقديم هذه الخدمة بالشكل المطلوب، وبخاصة أنها تمس بشكل أساسي الحياة اليومية للمواطنين.

تداخل الصلاحيات

وبحسب المهندس إياد يعقوب، المدير التنفيذي لمجلس الخدمات المشتركة في بلدية سلفيت، فإن تداخل تلك الصلاحيات والمهام يعيق عمل المجلس البلدي، ويعرقل تنفيذ مشاريع المياه في البلدية، كما أن تعدد الجهات المختصة في قطاع المياه يتسبب بـ«ظلم» بعض المجالس المحلية والبلدية، بحيث «تدخل الواسطة والمحسوبية في منح بعض المشاريع لبعض الهيئات المحلية، ما يؤدي إلى حصول بلديات على مشاريع مياه على حساب بلديات أخرى».

ويؤكد يعقوب، وهو مستشار إستراتيجي سابق لقطاع الصرف الصحي في سلطة المياه، أنه من المفترض أن تكون سلطة المياه الجهة الوحيدة المنفذة لمشاريع المياه في الضفة الغربية، إلا أن ذلك لا يحصل، حيث يتم تنفيذ بعض المشاريع من خلال وزارة الحكم المحلي.

من جانبه، يقول وليد الهودلي، مدير العلاقات العامة في مصلحة مياه محافظة القدس - رام الله، إن وجود جهات عدة تقدم خدمة المياه، سواء بالتخطيط أو دعم المشاريع أو تنفيذها أو الإشراف عليها، «ليس سليماً، لأنه يمنع توزيع المياه ونقلها بشكل متساوٍ بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية، كما أن تعدد المؤسسات المختصة في المياه يربك إدارة المياه وتوزيعها».

ويتفق مدير عام المجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي المهندس وليد حلايقة، مع يعقوب والهودلي، في أن العملية التنافسية بين الجهات المختصة في قطاع المياه تنعكس سلباً على المجالس البلدية والمحلية، «فمثلاً مشروع مياه الصرف الصحي في أريحا، يتم تنفيذه من خلال سلطة المياه، بعيداً عن وزارة الحكم المحلي وبلدية أريحا»، حسب ما يقول. ويضيف أن الأصل في هذا المشروع أن تكون هناك شراكة بين المؤسسات ذات العلاقة.

ويرى أن القضايا المتعلقة بقطاع المياه، تتسم بالغموض بشكل كبير، وهو ما يسمح بتداخل في المهام والوظائف بين المؤسسات المختصة في المياه، وبخاصة بين سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية.

في المقابل، يرى أحمد الهندي، مدير عام مجلس المياه الوطني، أنه «لا يوجد تعارض في المهام والصلاحيات بين وزارة الحكم المحلي وسلطة المياه، لكن هناك قراءات مختلفة تهدف للتعارض، بسبب خلافات شخصية»، وفق قوله. ويضيف أنه يجب التنسيق بين الطرفين، كما يجب أن تكون هناك لجنة توجيهية تنسيقية بين سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية في تنفيذ تلك المشاريع.

ويعتبر الهندي أنه من المفترض أن يتم تنفيذ المشاريع من خلال الهيئات المحلية، وليس من خلال سلطة المياه أو الحكم المحلي، بحيث يكون الإشراف من مهام سلطة المياه، بينما يكون التخطيط من قبل البلديات.

وبحسب الهندي، فإن «حل الإشكالية يمكن من خلال الجهات الحكومية المختصة التي هي بالأساس مصدر الخلل، بحيث يجب أن تكون لديها رؤيا موحدة تجاه قطاع المياه».

ويضيف: التضارب الشخصي والتسابق على تنفيذ المشاريع، أديا إلى هذه الإشكاليات، كما أن غياب الخطة الحكومية في تنظيم هذه المشاريع أحدث تضارباً في الصلاحيات والمهام.

من جانب آخر، قال ربحي الشيخ، نائب رئيس سلطة المياه الفلسطينية، إن هدف سلطة المياه إدارة وتخطيط مصادر المياه وتطويرها، والتأكد من توصيل خدمتي المياه والصرف الصحي للمواطنين من حيث الكمية والنوعية والتعرفة، وهو ما يتطلب إجراءً رقابياً على مقدمي هذه الخدمة.

وحول الجهة المختصة في مهمة التخطيط، أكد الشيخ أن التخطيط في مفهوم سلطة المياه بأن يكون لاستخدامات مصادر المياه، بمعنى تحديد الكميات والأماكن المسموح استخراج المياه منها، وتحديد ما هو المطلوب من مصادر المياه الخارجية، إضافة إلى تحديد الحصص للقطاعات المختلفة.

القانون سبب الخلاف

ويعتبر الشيخ أن «المشكلة تكمن في عدم وجود نقاط واضحة في القوانين ذات العلاقة، وبخاصة قانون المياه للعام ٢٠٠٢، بحيث نجد أن هناك عدم وضوح في المهام والمسؤوليات بين الحكم المحلي وسلطة المياه».

ويقول: بموجب قانون الهيئات المحلية للعام ١٩٩٧، يسمح لوزير الحكم المحلي بإنشاء مجالس خدمات مشتركة، ويشرف على إدارتها، بينما تتولى سلطة المياه مهامها في مراقبة مقدمي الخدمات، ومن هنا ينبع التعارض في المهام بين الجانبين.

بينما يعتبر إياد يعقوب، أن «قانون المياه للعام ٢٠٠٢، يعطي صلاحية تنفيذ مشاريع المياه لسلطة المياه الفلسطينية، ومن المفترض حسب القانون أن سلطة المياه تضع الخطة الأولية، إلا أن ذلك لا يحدث».

الحل: قانون مياه معدل

ويرى الشيخ أن الجهات ذات العلاقة بقطاع المياه، أدركت أن إدارة هذا القطاع بالشكل الصحيح، يتم من خلال مراجعة شاملة لقانون المياه، حيث نتج عن ذلك إعداد قانون المياه المعدل، الذي لم يقر حتى الآن.

ووفق الشيخ، فإن من ميزات القانون المعدل أنه يتضمن إنشاء مجلس تنظيم أعلى لقطاع المياه يشرف ويراقب على أداء مقدمي الخدمات، سواء أكانت مصلحة مياه إقليمية أم مزود مياه بالجملة أم مجلس خدمات مشترك أم حتى دائرة مياه في بلدية.

وفي السياق ذاته، يقول الهندي إن قانون المياه المعدل تم تقديمه للرئيس محمود عباس قبل نحو شهر ونصف، للمصادقة عليه وإقراره، حيث يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى حل الكثير من الإشكاليات التي تواجه قطاع المياه، كما يهدف إلى العمل بشكل مؤسساتي.

وبحسب الهندي، يتضمن القانون الجديد (المعدل) إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه، الذي سيكون مسؤولاً عن حماية حقوق المواطنين في المياه من جهة، وحماية حقوق مقدمي خدمة المياه من جهة أخرى، ومن ضمنها تحديد تعرفة المياه، التي تختلف نسبتها بين منطقة وأخرى.

ويتابع أن من ميزات القانون المعدل أيضاً أنه يتم تحويل دائرة مياه الضفة الغربية لشركة غير ربحية (حكومية)، بهدف إحداث نقلة نوعية في كفاءة تشغيلها وتزويد الخدمة للمواطنين، وتقديم الخدمات من خلال الإدارة المشتركة بين البلديات.

ويحذر الهندي من أنه «إذا لم يتم تأسيس قطاع مياه مشترك، سيتسبب ذلك في تضرر المواطن، لأن الدول المانحة لن تبقى تقدم المشاريع للأبد، وإذا لم يكن هناك تنسيق سيبقى المواطن يتلقى خدمة متدنية من المياه»، حسب قوله.

مجلس تنظيم الكهرباء

وعلى النقيض من قطاع المياه، تغلب قطاع الكهرباء على معظم الإشكاليات الرئيسية التي كانت تواجهه على الرغم من تعدد الجهات التي تشترك في هذا القطاع، وبخاصة مشكلات التخطيط والتنفيذ والإدارة والتعرفة وتداخل الصلاحيات، وذلك بعد إصدار قانون الكهرباء العام ٢٠٠٩، الذي تم بموجبه إنشاء مجلس تنظيم الكهرباء.

ويؤكد عماد خضر، رئيس مجلس تنظيم الكهرباء، أنه من اختصاصات المجلس مراقبة أداء شركات توزيع الكهرباء والاتفاقيات بين الشركات والمواطنين، إذ أنه يعتبر جهة رقابية وتنظيمية وتحكيمية في قطاع الكهرباء.

ويشير إلى أن المجلس، هو جسم تنظيمي مشكل بقرار من الرئيس عباس، له مجلس إدارة وأعضاء مستقلون من الحكومة والقطاع الخاص، كما أنه يقوم بالتنسيق بشكل مستمر مع الجهات ذات العلاقة.

ويعود تحديد تعرفة الكهرباء في جميع مناطق الضفة الغربية لاختصاص مجلس تنظيم الكهرباء، بحسب القانون الجديد، وذلك بعد أن كان تحديدها يختلف من هيئة محلية إلى أخرى.

ويوضح خضر أن «القانون لا يعالج القضايا كافة، لكن الطموح أن يكون هناك فصل في الاختصاصات بين المؤسسات ذات العلاقة. مثلاً وزارة الحكم المحلي مسؤولة عن الهيئات المحلية، وحيث أن القانون غير منفذ على الهيئات المحلية، لذلك يجب أن تحيل توزيع الكهرباء إلى الشركات، وبخاصة في الشمال والجنوب».

تحديات وأدوار

في المقابل، يؤكد عمر شرعية، نائب مدير عام التنظيم والرقابة في وزارة الحكم المحلي، أن «قانون الكهرباء الجديد حصر توزيع الكهرباء في يد الشركات، على الرغم من أن بعض الهيئات المحلية لديها القدرة على إدارة وتوزيع الكهرباء».

ويرى شرعية أن تعدد المؤسسات المختصة بالكهرباء، لا يعيق عمل وزارة الحكم المحلي، إلا أن أحد التحديات التي تواجهها الوزارة وقطاع الكهرباء، عدم التزام الهيئات المحلية بتسديد فواتير الكهرباء المتراكمة على المواطنين، ما يخلق مشكلة في إمداد مناطق السلطة بالكهرباء، في حال امتنع الجانب الإسرائيلي عن تزويدها جراء تراكم الديون.

ويشير إلى أن «الهيئات المحلية والبلدية، كل واحدة تخطط لمشاريع الكهرباء من ذاتها، بينما يكون دور وزارة الحكم المحلي إشرافياً ورقابياً، وفي المقابل تقوم سلطة الطاقة بتمويل المشاريع وجلبها من خلال الجهات المانحة».

شركة كهرباء القدس

يقول المهندس هاني غوشة، مدير العلاقات العامة والدولية في شركة كهرباء محافظة القدس، إنه من أهم المشكلات التي تواجهها الشركة مع الهيئات المحلية، غياب التعاون بين الطرفين، بحيث تتجاهل الهيئات المحلية طلب الشركة بضرورة استخراج المواطنين «براءة ذمة» في تعاملاتهم مع الهيئات، وذلك بهدف مساعدة الشركة في تحصيل ديونها المتراكمة على المواطنين.

وتعتمد شركة كهرباء القدس –شركة توزيع وليس إنتاج- في جباية مستحقاتها المتراكمة على المواطنين من خلال موظفيها المباشرين، كما أنها بدأت باعتماد نظام الطاقة الشمسية لدى المواطنين الذين أصبحوا منتجين للطاقة الكهربائية في بيوتهم من خلال الألواح الشمسية، وفق غوشة.

وينوه غوشة إلى أن «السياسة العليا لتوليد الكهرباء والنقل والربط من اختصاص سلطة الطاقة، حيث يتم التنسيق في ذلك مع شركة كهرباء القدس داخل مناطق امتيازها. كما أن سلطة الطاقة تقوم بدعم وتمويل مشاريع الكهرباء؛ سواء الربط أو تجديد الشبكات، بينما تكون مهمة التخطيط من قبل وزارة الحكم المحلي في منطقة امتياز الشركة، أما التنفيذ، فيتم من خلال الشركة».

يحد من قدرة البلديات على تطوير نفسها وتنفيذ مشاريعها

غزة: المواطن يدفع ضريبة تدخل المؤسسات الحكومية في عمل الهيئات المحلية

عيسى سعد الله

يرى العديد من رؤساء البلديات والخبراء في غزة ضرورة إعادة النظر في الدور الوظيفي للجهات الممثلة للسلطة المركزية، مثل وزارة الحكم المحلي، والمحافظين، والهيئات الأخرى، وإعادة تعريف طبيعة علاقة هذه الجهات بقطاع الحكم المحلي وهيئاته من أجل تطوير أداء ومهمات البلديات التي تعاني واقعاً صعباً وملموساً بسبب التداخل في الصلاحيات مع جهات وهيئات أخرى.

وأكد هؤلاء في أحاديث منفصلة لـ"آفاق برلمانية»، أن قدرة البلديات على القيام بمهامها تآكلت كثيراً مع توسع تدخل الدور الحكومي المتمثل في العديد من الوزارات والهيئات وسلطة الأراضي تحديداً.

ولم يخفِ رؤساء عدد من البلديات في قطاع غزة قلقهم الشديد من عدم مقدرتهم على تطبيق خططهم الإستراتيجية إذا استمر غياب التنسيق والتداخل في الصلاحيات، داعين إلى وضع حد لهذا التداخل من خلال التطبيق والالتزام بالقوانين الخاصة بتنظيم عمل الهيئات المحلية وصلاحياتها.

وشددوا على ضرورة تعزيز دور الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، وتمكينه من تحسين أداء وكفاءة الهيئات المحلية المنضوية ضمن إطارهن، وذلك عن طريق منحه صلاحيات قانونية لتمثيل وتنظيم عمل الهيئات المحلية، عن طريق مبادرة كل هيئة محلية لتفعيل الاتحاد ودورها فيه.

ونوهوا إلى أهمية المراجعة القانونية الدقيقة للأسس الدستورية والقانونية لتطبيق خطة حكم محلي لا مركزي، مع التأكيد على عدم التسرع في اتخاذ القرارات الحاسمة بخصوص القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧، إذ من الممكن القيام بتعديلات جدية في القانون دون إلغائه بالكامل.

صعوبة تنفيذ الخطط الإستراتيجية

وفي هذا السياق، أكد نازك الكفارنة، رئيس بلدية بيت حانون، وجود نظام يضبط العلاقة بين البلديات، كل على حدة، والمحافظات والهيئات والوزارات الأخرى، مبيناً أن التداخل عادة ما يكون نتيجة عدم فهم للقانون، وعدم وضوح في الاتفاق على تقديم خدمة ما، مثل مشروع بناء مستشفى، فهو من اختصاص وزارة الصحة وليس من صلاحية البلدية، على الرغم من أن القانون، مثلاً، يعطيها الحق في أن تكون مسؤولة عن كل هذه الأمور.

وقال الكفارنة لـ"آفاق برلمانية» إن البلديات أنجزت خلال العام ٢٠١٣ خطة إستراتيجية خاصة بكل بلدية على أن تقدم البلدية احتياجاتها من كل التخصصات.

وشدد على أهمية قيام الوزارات والهيئات الأخرى ذات العلاقة بمراجعة البلديات في حال إقدامها على تنفيذ مشاريعها المستقبلية، إذ أن عليها أن تنسق كل أمورها مع البلديات.

ورفض الكفارنة اجتهادات بعض الوزراء في تنفيذ المشاريع دون الرجوع إلى البلديات، مقراً باضطرار البلديات أحياناً لتجاوز دورها بسبب ظروف وقوانين بعض المانحين الذين يريدون تنفيذ بعض المشاريع من خلال البلديات، وهذا ما يشكل عبئاً على إستراتيجية البلدية وعملها، "ولكنها تبقى مضطرة للتعامل مع تلك الجهات لعدم ضياع هذه المشاريع".

واقترح تنظيم لقاءات دورية بين كل من البلديات والهيئات الأخرى المعنية لتفادي التضارب في العمل وتنفيذ المشاريع والأعمال انطلاقاً من التنسيق المشترك.

ولفت إلى وجود عراقيل وإشكالات تواجه عمل البلديات بشكل عام، وتحديداً عند تشغيل عدد من المرافق التعليمية والصحية والمرافق التي تم بناؤها دون تنظيم أو دون مراعاة اختصاصات الجهة المعنية. وأورد مثالاً على ذلك "عدم قبول وزارة الصحة في غزة بتشغيل أحد المستشفيات المحلية التي تم التبرع بها من قبل أشخاص لعدم وجود الكوادر والموازنة الكافية، ولذلك يجب أن تكون هناك لوائح وقوانين وأنظمة موقعة بين الطرفين وتنظم عملية التنسيق قبل تنفيذ أي مشروع تتداخل فيه الصلاحيات. وقال إن هناك إشكالية أخرى لا تزال قائمة حتى الآن مع وزارة الصحة، وكذلك مع وزارة الشباب والرياضة، لرفضهما إدارة ملعب بلدي معشب أنشأته بلدية بيت حانون.

من جانبه، أشار نضال مسلمي، مدير عام في وزارة الحكم المحلي، ومنسق وحدة المشاريع في قطاع غزة، إلى عدم وجود رؤية واضحة فيما يتعلق بدور الهيئات المحلية في المجتمع.

تدخل في صلاحيات الهيئات المحلية

وأقر مسلمي في حديث لـ«آفاق برلمانية» بوجود معاناة بسبب موضوع التداخل في الصلاحيات بين البلديات ووزارة الحكم المحلي والهيئات الأخرى، مبيناً أنه «منذ تأسيس السلطة الوطنية أصبح التدخل نهجاً والكل يريد القيام بدور القائد الكبير».

وعزا بعض أوجه المعاناة في هذا السياق إلى "تعامل المؤسسات المانحة المحلية أو الخارجية مع البلديات دون الرجوع للهيئات المختصة، بحيث أصبحوا ينفذون ويتابعون المشاريع الممنوحة دون الرجوع والاكتراث لوجود هيئات ووزارات لها اليد العليا".

وشدد مسلمي على ضرورة السير نحو مبدأ اللامركزية في عمل البلديات، لافتاً إلى دعم وزارة الحكم المحلي لاستحداث خطط إستراتيجية لجميع البلديات، وهو ما يلقي على عاتق البلديات الالتزام بهذه الخطط وعدم تجاوزها. كما دعا إلى "تحديد صلاحيات كل طرف من أطراف السلطة التنفيذية المحلية"، منتقداً في الوقت ذاته "فوضوية العمل في عمل البلديات".

وقال: يقع على عاتق البلديات تنفيذ الخدمات كافة في داخل نفوذ البلدية، ودائماً تقدم أفضل ما لديها من ناحية الجودة والنوعية، وعلى المواطن أن يقوم بواجبه تجاه البلدية، وهنا يوجد خلل في العلاقة، مطالباً باعتماد مبدأ الشراكة بين البلدية والمواطن والهيئات الأخرى حتى تتمكن البلديات من تقديم أفضل خدماتها للجمهور.

ونوه إلى أهمية "أن تكون العلاقة بين البلديات والهيئات الأخرى قائمة على احترام شخصية البلديات واستقلالها، والتعامل مع خطط البلدية الإستراتيجية"، كما دعا البلديات إلى التنسيق مع وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الأخرى في حال تجاوزت المؤسسات المانحة دور الهيئات الأخرى.

بدوره، اشتكى عز الدين الدحنون، رئيس بيت لاهيا، من تزايد حدة التداخلات في صلاحيات العمل بين البلدية والجهات الأخرى، وبخاصة سلطة الأراضي وبلديات أخرى، معرباً عن أمله في "أن تتفهم كل سلطة ووزارة وهيئة صلاحيتها وعدم التعدي على اختصاص البلدية من حيث التخطيط الحضري، وشق الطرق الجديدة، وتنظيم البلدة، وتلبية احتياجات المواطن، ورسم خطة إستراتيجية".

وقال الدحنون لـ"آفاق برلمانية»: يتوجب على الجهات الأخرى، سواء سلطة الأراضي أو الوزارات الأخرى، مساعدة البلدية في تلبية الاحتياجات والتعاون الدقيق في تنفيذ المشاريع.

تهميش البلديات وعدم التنسيق معها

وأقر الدحنون بوجود تداخل في الصلاحيات والمهمات، «وبخاصة فيما يتعلق بالأراضي الحكومية التي تخضع لسلطة الأراضي التي تقوم بشكل ارتجالي بتأجير الأراضي واستغلالها دون علم أو إعلام البلديات بذلك، ومن ضمن ذلك، مثلاً، قيام بعض الوزارات بإقامة منشآت على أراضي البلدية وفي حدودها الإدارية الجغرافية دون الرجوع للبلدية».

وساق مثالاً على تداخل عمل البلديات دون تنسيق بينها، قيام إحدى البلديات بحفر بئر مياه في أراضي بلدية أخرى دون علمها أو موافقتها أو حتى إشعارها!

وقال الدحنون إن بلدية بيت لاهيا تتواصل مع المؤسسات الحكومية التي يتوجب عليها أن تذلل العقبات أمام أي مشاريع جديدة تخدم المواطن بشكل عام، منوهاً، في الوقت ذاته، إلى معاناة البلدية فيما يتعلق بالحصول على أراضٍ من سلطة الأراضي لإقامة مشروع إسكاني لمواطنين متضررين.

ودعا إلى الاحتكام للقانون في حل الإشكالات بين الهيئات المعنية والبلديات، والفصل في التنازع بينهما، مع إعطاء البلديات صلاحياتها المحددة حسب القانون.

وأكد أن من بين المهام الأساسية المنوطة بالبلدية الاهتمام بالمظهر الحضاري للمدينة، وتوفير فرص عمل لسكانها، محذراً من أن عدم توضيح المهام لكل جهة سيصعب من قيام البلديات بتنفيذ الحد الأدنى من المهام الملقاة على عاتقها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تفاقم معاناة المواطنين.

واعتبر الخبير والناشط القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان صلاح عبد العاطي، أن "واقع الحال يؤشر إلى ضرورة أن يكون للهيئات المحلية دور كبير في تنمية المجتمعات المحلية، وضرورة إجراء الإصلاح الإداري الديمقراطي التنموي، مع العلم أن هذه المهمة جسيمة وعسيرة وتتطلب تكثيف جهود المجتمع بكل مكوناته وفئاته وشرائحه بالاعتماد على الذات، ورسم الإستراتيجيات الجديدة لمواجهة المرحلة الراهنة الصعبة بعيداً عن التداخل والانتقاص من الصلاحيات لحساب مؤسسات وهيئات أخرى."

وشدد عبد العاطي في حديث لـ"آفاق برلمانية» على أهمية «وضع إستراتيجيات واضحة المعالم وأهداف وفق رؤية تنموية شاملة تتناول الأسس والأوضاع والقيم والمعتقدات التي تؤثر على النظام الإداري، وتتوافق وطبيعة المجتمع بخصوصياته وخلفياته وجذوره التاريخية والحضارية والثقافية والاجتماعية، وتتوافق أيضاً مع طموحاته وتطلعاته المستقبلية».

إشراك المجتمع المحلي

وقال عبد العاطي: لا بد من إشراك كل روافد المجتمع وفعالياته ومكوناته في إدارة شؤون المجتمعات المحلية وفق تنسيق تام، فالمهم أن يؤسس الإصلاح بوجه عام، والإصلاح الإداري والتنموي بوجه خاص، على قاعدة عريضة، وأن يتم إنجازه بجدية ومصداقية، وأن يجد صداه لدى الجميع على كل المستويات، وهذا رهن بتوفر الإرادة السياسية الحقيقية الواعية والملتزمة التي توفر وتضمن التأييد الواعي والمسؤول والهادف لتطوير دور البلديات في التنمية، وبالتالي تطوير هيئات الحكم المحلي وفق أسس اللامركزية والتنمية الديمقراطية.

ودعا إلى "تخفيف الرقابة الإدارية على أعمال الهيئات المحلية، بحيث تكون قراراتها نافذة من دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية، وتوفير الإمكانيات المالية للهيئات المحلية لتتمكن من القيام بمهامها، وعدم مس الإدارات المركزية بحقوق الهيئات المحلية، وضرورة حماية استقلاليتها، وعدم اعتبارها تابعة للسلطة التنفيذية، والعمل على إيجاد توازن مقبول بين صلاحيات السلطة المركزية والهيئات المحلية، بما يضمن وحدة الدولة ومؤسساتها، بحيث لا يؤدي توزع القرار خارج السلطة المركزية إلى تفكيك هذه السلطة، واعتماد الواقعية في معالجة المسائل الإدارية والمالية الشائكة؛ أي الأخذ في الاعتبار مجموعة العوامل الإيجابية والسلبية ومواءمة النظريات القانونية مع الواقع. فهذه كلها عوامل تساعد على تطوير قطاع الحكم المحلي، وعمل الهيئات المحلية في فلسطين".

وذكر عبد العاطي أنه "في إطار التنظيم الإداري للحكم المحلي، تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ١٦ وحدة جغرافية إدارية يطلق على كل منها اسم محافظة، وكل محافظة لها رئيس معين من وزير الداخلية يسمى بالمحافظ، ويعتبر ممثل السلطة المركزية في المحافظة، كما أن ميزانية المحافظات تتبع لوزارة الداخلية، وبالتالي ليس للمحافظات أي استقلال مالي، كما ليس لها الحق في فرض الضرائب".

ومن هنا يأتي تداخل الصلاحيات -كما أوضح عبد العاطي- "لأن المحافظ له فقط سلطات إدارية في الإشراف والرقابة على الدوائر الحكومية الواقعة في محافظته، غير أن ما يهمنا في هذا الشأن هو التداخل الحادث بين صلاحيات هيئات الحكم المحلي وصلاحيات المحافظ، حيث تشمل صلاحيات المحافظ الإشراف على قيام الوزارات والأجهزة المعنية بفتح الطرق بين المدن والقرى والعمل على تعبيدها وإصلاحها، كما تشمل توفير المياه الصالحة للشرب في المدن والقرى بالتعاون مع الهيئات المحلية، وكذلك إنشاء المكتبات العامة والتعليم العام ومكافحة الأمية"!

في ظل محدودية دور الهيئات المحلية

تقليص خدمات «الأونروا» يعصف بالمخيمات

أحمد ملحم

على الرغم من مرور ٦٤ عاماً على تأسيسها، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) محطَ اهتمام اللاجئين الفلسطينيين الذين تضاعف عددهم مرات عدة، لاعتمادهم بشكل كامل على الخدمات والمعونات التي تقدّم لهم من خلالها، في أعقاب النكبة وما تعرض له الفلسطينيون من تهجير قسريّ عن أراضيهم وممتلكاتهم.

وقد تأسست "الأونروا" بقرار أممي في الثامن من كانون الأول من العام ١٩٤٩، بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢، لتعمل كوكالة مخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية.

ومع تدهور طبيعة الخدمات التي تقدمها الوكالة، فإنها تتعرض للعديد من الانتقادات من حيث آلية عملها فيما يتعلق بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين المشمولين بخدمات «الأونروا» ممن يُعترف بهم تحت مسمى «لاجئين» مسجلين فيها، حيث تتلقى المخيمات الفلسطينية خدماتها من الوكالة في خمس مناطق جغرافية (لبنان، سوريا، الأردن، الضفة الغربية، قطاع غزة)، بدرجات متفاوتة من حيث الدعم المالي تبعاً لاختلاف ظروف اللاجئين من دولة إلى أخرى، وسياسة الدول المستقبلة لهم في كيفية التعاون مع الوكالة لتوفير أدنى احتياجاتهم للبقاء.

وكما تفيد «الأونروا»، فإنها تعاني منذ تأسيسها من عجز في موازنتها العامة، ما يؤثر سلباً على أداء عملها، وحجم الخدمات المقدمة للاجئين، لاسيما أن المساعدات المقدّمة من الدول المانحة اختيارية وليست إلزامية.

عجز موازنة وتقليص خدمات

تقوم منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بدائرة شؤون اللاجئين بدور المُتابع لعمل «الأونروا» المنوط بها مسؤولية تقديم المساعدة للاجئين وإنشاء المشاريع الملائمة لتمكينهم من العمل لإعالة أسرهم.

وتعبّر دائرة شؤون اللاجئين عن رضاها عن ذلك التعاون والتنسيق، ومستوى الخدمات المقدمة من قبل «الأونروا» على الرغم من وجود ملاحظات عدّة على عملها، وسخط اللجان الشعبية واللاجئين أنفسهم من تلك الخدمات.

ومن أبرز الإشكالات التي تراها دائرة شؤون اللاجئين في عمل وكالة الغوث عدم قدرتها على تطوير الخدمات المقدمة للاجئين من الناحيتين النوعية والكمية، لما لذلك من فاعلية تنعكس على طبيعة حياة اللاجئين في ظلّ تأزم الظروف التي يواجهونها، وبخاصة في سوريا وما تشهده من تصاعد حالة عدم الاستقرار على ساحتها السياسية، وأثر ذلك على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات السورية، إضافة إلى أوضاع لاجئي قطاع غزة المحاصر.

من جانبه، أفاد مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في الضفة الغربية أحمد حنون أن «أبرز ملاحظاتنا تتعلق بإشكاليات برامج وكالة (الأونروا)، وبضرورة حفاظها على المساعدات العينية المقدمة للاجئين، وأن تعطي أولوية لمساعدة اللاجئين في سوريا وغزة، عبر برامجها كافة».

وأوضح حنون لـ «آفاق برلمانية» أنه «تتم مناقشة عمل الوكالة بمجمل ملاحظاتنا خلال اجتماعات الأقاليم (الضفة وغزة)، وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية مع الدول المانحة للوكالة، والدول المستضيفة للاجئين، من أجل إيجاد الحلول لها».

وبينما أفادت «الأونروا» أن مساعداتها ترتبط بحجم المساعدات المالية من الدول المانحة، وهو ما يؤثر على برامج الطوارئ التي تقدمها للاجئين، أشار حنون إلى أن برامج الطوارئ المقدمة من «الأونروا» لا ترتبط بالموازنة العامة لها، لذلك تعتري هذه البرامج إشكالية كبرى ترتبط بمدى الدعم المقدم لها من الدول المانحة، والتي باتت تواجه أزمات مالية أثرت على معدّل دعمها، مع تزايد احتياجات اللاجئين لتلك البرامج، بما توفره من فرص عمل لتقليل معدلات البطالة.

وأضاف حنون: أعلنت «الأونروا» أن عجز موازنتها العامة للعام ٢٠١٣ بلغ ٣٦ مليون دولار قبل أن يتم تخفيضه إلى ٢٦ مليون دولار، إضافة إلى تقليص موازنة برامج الطوارئ، منوهاً إلى أن «الحصول على التمويل يعتبر مهمة وكالة الغوث على الرغم مما تبذله دائرة شؤون اللاجئين من جهود في هذا المجال».

الهيئات المحلية وإدارة الخدمات في المخيمات

تقتصر العلاقة بين الهيئات المحلية والمخيمات الفلسطينية التي تقع في منطقتها الجغرافية على خدمتي الكهرباء والماء، في ظلّ وجود اللجان الشعبية التي يتم انتخابها داخل المخيمات، واللجان الخارجية التي تضع السياسات وتصوغ القرارات بالتنسيق مع المحافظة والقوى السياسة وبالعلاقة مع «الأونروا».

ولطالما أثار تصاعد وتيرة دفع أثمان الكهرباء والماء علاقة شدّ وجذب ليس بين المخيمات والهيئات المحلية التي تقدم الخدمات لها فحسب؛ بل مع الحكومة الفلسطينية أيضاً، فقد أشار مدير شؤون المخيمات في الضفة الغربية غازي أبو شاهين إلى أن «الأونروا تؤدي واجبها في تقديم الخدمات للاجئين بالمخيمات، في حين أن الهيئات المحلية لا تقدم أي خدمة للمخيمات»، مضيفاً أن الهيئات المحلية تُحَصّل أثمان خدمتي الماء والكهرباء من المواطن داخل المخيم، وهي مسؤولة عن بعض المخيمات غير المعترف بها من قبل «الأونروا»، التي تعتبر تجمعات قليلة.

وأوضح أبو شاهين أن أبرز الإشكالات التي تواجهها الوكالة تتعلق بتخفيض الخدمات نتيجة قلة المساعدات المالية المقدمة إليها، مؤكداً أن إشكالات جديدة طرأت على برامج الطوارئ والتوظيف التي كانت تقدمها.

بدورها، تسعى وزارة الحكم المحلي إلى التعاون مع «الأونروا» من أجل تقليل تكلفة إدارة الخدمات في المخيمات، وبخاصة إدارة النفايات الصلبة وشبكات الصرف الصحي. وعلى الرغم من وجود اتفاقية بين الوزارة والوكالة تقضي بقيام الوزارة بتغطية ما نسبته ٥٠٪ من تكلفة إدارة النفايات الصلبة وتحديداً في شمال الضفة، فإن الإشكالية في العمل تكمن في المعيقات المالية الناتجة عن محدودية الموارد المالية للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، والمعيقات السياسية الناجمة عن عراقيل الاحتلال في المناطق المصنفة «ج».

ودعت «الأونروا» على لسان مدير برامجها في الشرق الأوسط «دفيد هوتون»، إلى التعاون بين الحكومة الفلسطينية ووكالة الغوث، وبخاصة بعد الارتفاع الملموس في أسعار ترحيل النفايات الصلبة.

هل تنهي «الأونروا» عملها؟!

يثير إعلان «الأونروا» الدائم عن انخفاض المساعدات الدولية المقدمة لها، الذي يقترن بتقليص خدماتها، مخاوف اللاجئين من سعيها إلى إنهاء عملها، نتيجة ضغوط دولية أو ربما «مؤامرة» تنسجم مع بعض الدعوات الدولية لحل قضية اللاجئين من خلال الوطن البديل أو التوطين في دول اللجوء.

ويشار إلى أن خدمات وكالة الغوث لا تتناسب مع الزيادة الطبيعية في عدد اللاجئين، ولا مع الارتفاع الحادّ في مستويات المعيشة في الدول المضيفة؛ بل إنها تشهدّ انخفاضاً في كل عام، وهو ما يربطه البعض بأبعاد سياسية تطال القضية الفلسطينية، التي يعتبر حق العودة ركيزتها الأساسية استناداً للقرار ١٩٤، حيث وصلت الأزمة المالية في الوكالة إلى مستويات عالية دفعتها للإعلان، مؤخراً، أن ذلك قد يؤثر على صرفها رواتب العاملين فيها بسبب الأزمة.

وقال رئيس اللجنة الشعبية للخدمات في مخيم الجلزون محمود مبارك: الوكالة قلصت خدماتها بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، وباتت تقتصر على الصحة والتعليم على الرغم مما يعانيه هذان القطاعان من التقليص الكبير في الخدمات، حيث لم تعد الوكالة تغطي التحويلات الطبية إلى مستشفى «المطلع» كما كانت سابقاً، بل تكاد التحويلات شبه منعدمة، وفي الحالات القليلة التي تُصدرُها يتم الحصول على نصف ثمنها.

ونوه مبارك إلى أن التقليص طال التموين ومناحي الحياة والبرامج المختلفة كافة، مؤكداً أن تلك البرامج أثارت العديد من المشاكل في المخيم بين المواطنين، بسبب التلاعب في أسماء المستفيدين منها.

وفي السياق ذاته، اعتبر مبارك أن «الأونروا هي المسؤول الأول عن اللاجئين، ولذلك يجب أن تتحمل تلك المسؤولية تجاههم في ظل ما يعانونه من فقر مدقع، وبنية تحتية متهالكة، دون أن تمارس دورها في إغاثة اللاجئين وتشغيلهم».

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدعم المادي المقدم للوكالة وعملها، قال مبارك: الوكالة بدأت بتقليص خدماتها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، في حين أن موظفيها يتقاضون رواتب عالية، وهو ما يدحض ادعاءاتها بوجود أزمة مالية، منوهاً إلى وجود «انطباع قوي وعام» لدى اللاجئين بأن الوكالة تعمل على إنهاء عملها بـ«التآمر» مع المجتمع الدولي، «وهو الأمر الذي نرفضه وسنواجهه بكل السُبل»، حسب قوله.

وأشار إلى أن اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية تَعُدّ لموجة من التحركات الشعبية ضد سياسة «الأونروا» وتقليصها للخدمات، في ظلّ تردي الأوضاع الاقتصادية، وتفشي البطالة التي وصلت إلى أكثر من ٥٪ في الكثير من المخيمات.

«الأونروا» بين الاتهام والتكيّف

جملة اتهامات تطارد وكالة الغوث حول سياستها العامة تجاه المخيمات، من تقليص الخدمات وانخفاض توظيفها وتشغيلها للاجئين الفلسطينيين، لكن الوكالة ترى أنها «غير دقيقة»، باعتبارها مؤسسة إنسانية تقدم خدماتها للاجئين في المناطق الخمس المشمولة بالخدمات، باعتمادها على ميزانيات تطوعية وغير إلزامية من الدول المانحة، وهو الأمر الذي يؤثر على مستوى الخدمات.

وقال مستشار مدير العمليات للشؤون السياسية والمحلية في «الأونروا» قاسم أبو خلف: الوكالة تحاول الحصول على دعم وميزانية للإيفاء بالتزاماتها وتأمين تقديم خدماتها، مشيراً إلى أن ذلك الأمر «لا يحدث دوماً».

وأوضح أبو خلف لـ «آفاق برلمانية» أن «مستوى الخدمات المقدمة للاجئين وحجمها يرتبطان بالعديد من الأسباب، منها ارتفاع عددهم، وزيادة احتياجاتهم النوعية والكمية من الخدمات، وهو الأمر الذي لا يوازيه ارتفاع في الموارد المالية التي تستطيع توفير ذلك».

ونوه إلى أن موارد «الأونروا» المالية في حالة تذبذب دائم، كونها تطوعية وليست إلزامية، وبسبب الأزمة المالية التي تعصف بالدول المانحة، التي تغيرت أولوياتها الإنسانية، حيث تتركز أموال المانحين في الوقت الراهن على سوريا، وبالدرجة الثانية قطاع غزة الذي يتعرض إلى حصار إسرائيلي، وإغلاق للأنفاق، ما ينذر بكارثة حقيقية.

وفيما يتعلق بالمساعدات، أوضح أبو خلف أن «الأونروا لم تقلص مساعداتها بقرار؛ بل هي تحاول جدولة مواردها المالية المتوفرة، بما يلبي تقديم الخدمات الأساسية، وتحديد المستفيدين منها حسب الأهمية، على الرغم من حاجة الجميع لها».

ويشعر اللاجئون بالقلق بسبب تقليص «الأونروا» خدماتها، حيث عبّروا عن ذلك في أكثر من مناسبة بالاحتجاج والتظاهر، وأحياناً بإغلاق مقارها في قطاع غزة والضفة الغربية.

وأعرب أبو خلف عن تفهمه لقلق اللاجئين، لكن ذلك حسب رأيه «ليس شرطاً أن يكون صحيحاً، بل يتلاءم مع مدى ما يتم تقديمه من مساعدات»، رافضاً كذلك محاولة البعض «تسييس» الوكالة وربط ارتفاع مساعداتها أو انخفاضه بقرار سياسي أو ضغط من قبل بعض الأطراف الدولية.

وأكد أبو خلف أن «الأونروا باقية وستبقى طالما بقيت الحاجة إليها، والسبب الذي أنشئت من أجله، واستمرار الوضع على ما هو عليه»، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة هي المخولة فقط بحلّ «الأونروا» وهو أمر غير وارد.

وتعاني الوكالة من عجز مالي في موازنتها السنوية منذ إنشائها. وأفاد أبو خلف بأن «العمل ببرنامج الطوارئ مستمر في الضفة الغربية، على الرغم من اهتمام المانحين بسوريا وغزة، وهو ما يفرض علينا إعادة جدولة الإمكانيات وترتيبها والتخطيط وفق معطياتها»، موضحاً أن موازنة البرامج بلغت في العام الجاري ٢٩ مليون دولار، لكنها قد تنخفض إلى النصف العام المقبل.

مخيمات قطاع غزة تعاني من تداخل الصلاحيات بين «الأونروا» والهيئات المحلية

حسن جبر

في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة تتداخل الصلاحيات بين الهيئات المحلية ووكالة الغوث "الأونروا" إلى الحد الذي يجعلهما أحياناً تتقاسمان الشوارع والمناطق، للدرجة التي يمكن خلالها أن تجد شارعاً في منطقة محددة يستفيد من خدمات "الأونروا"، في حين لا يستفيد منها الشارع المجاور الذي لا يبعد سوى أمتار معدودة، كما يقول نشطاء في هذه المخيمات.

وبين تنازع الصلاحيات والواقع على الأرض، يدفع اللاجئون، في كثير من الأوقات، الثمن من خلال الخدمات المقدمة لهم، وبخاصة في ما يتعلق بخدمات التنظيم والتطوير والنظافة.

ويتهم سكان المخيمات "الأونروا" بالتخلي عن تقديم خدمة النظافة في المناطق المحيطة بالمخيمات، على الرغم من أنها تعتبر امتداداً طبيعياً للمخيم الذي لم يعد قادراً على استيعاب الزيادة المطردة للاجئين الفلسطينيين.

ووفقاً لعدد من المراقبين، يتضح وجود توجه قوي لدى "الأونـروا" للتخلي عن كثير من الخدمات لصالح البلديات التي ترغب في زيادة الرقعة الجغرافية والسكان الواقعين تحت مسؤولياتها، لرفع تصنيفها لدى وزارة الحكم المحلي، وبالتالي زيادة الأموال والصلاحيات الممنوحة لها.

ويعتقد محمد خلف، عضو اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم البريج، بعدم وجود فواصل بين عمل وكالة الغوث والبلديات، مشيراً إلى أن الوكالة تحاول، بشكل دائم، التخلص من تقديم الخدمات في المخيمات.

وقال: إن "الأونروا" تخلت عن تقديم المياه في المنطقة الوسطي بحجة أنها غير صالحة، وعلى الرغم من أن اللجان الشعبية أكدت إمكانية توفير أراضٍ لحفر الآبار فيها، فإن الوكالة لا تنظر بجدية إلى هذا الأمر.

تنصل من تقديم الخدمات

وأكد خلف ضرورة أن تقدم الوكالة الخدمات كافة التي يحتاجها اللاجئون في مخيمات القطاع بعيداً عن تقديم المبررات. وحذر من وجود مخطط لإلغاء تقديم الخدمات للاجئين والتنصل منها، مؤكداً «استمرار مطالبة الوكالة بالقيام بدورها على الرغم من أنها تتناسى وتحاول تجاهل ذلك».

ونوه إلى انعدام عقد اجتماعات بين وكالة الغوث ووزارة الحكم المحلي التي تشرف على عمل البلديات من أجل تحديد الصلاحيات بين الطرفين.

وذكر أن البلديات تحاول، في المقابل، تطوير نفسها من خلال التمدد والتعدي على صلاحيات «الأونروا»، لزيادة مخصصاتها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في وزارة الحكم المحلي.

وقال: هذا دور سيئ لسلطات الحكم المحلي التي تحاول تسهيل هروب الوكالة من المخيم.

ونوه إلى أن «البلديات بدل أن تخدم الناس أصبحت تخدم الوزارة»، مؤكداً «إمكانية أن تحصل البلديات على مبالغ كبيرة من الأموال إذا تمكنت من جباية استحقاقاتها من وزارات المواصلات والصحة والتعليم والاتصالات وشركة جوال، التي من خلالها يمكن تغطية ديون البلديات والتوقف عن تقديم الذرائع بعدم وجود المال».

وأكد خلف أن اللجان الشعبية للاجئين حاولت دائماً طلب عقد لقاءات بينها وبين البلديات و«الأونروا» في محاولة للفصل في تداخل الصلاحيات، إلا أنها لم تنجح.

وأوضح أن «الوكالة تعطي البلديات بدل بطالة، وبالمقابل تتنصل من تقديم الخدمات للاجئين».

وقال: الخدمات الصحية والتعليمية في المخيمات بدأت تتقلص بشكل غريب ولافت من قبل «الأونروا»، وسمعنا مؤخراً أنها ربما لن تستطيع -خلال سنة أو سنتين- حتى صرف الرواتب لموظفيها، وهذه مؤشرات سيئة بشأن مستقبل دور «الأونروا».

من جانبه، يؤكد جودت جودة، مدير دائرة المخيمات في دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجود تداخل بين عمل «الأونروا» والبلديات داخل المخيم وخارجه، يحاول كل طرف خلاله فرض الذات على الواقع، مشيراً إلى أن «بعض البلديات تجبي رسوماً عن البناء داخل المخيمات وخارجها، الأمر الذي أرهق اللاجئين».

وقال: في السابق، كانوا يرفضون أن تتدخل وزارة الحكم المحلي في شؤون المخيمات، إلا أن هذا التدخل ازداد في الفترة الأخيرة. وطالب بالحفاظ على خصوصية المخيم «باعتباره يمثل قضية شعب ويحمل خصوصية ودلالة كبيرة».

الخدمات يجب أن تشمل اللاجئين كافة

وشدد جودة على ضرورة النضال من أجل أن تشمل خدمات «الأونـروا» اللاجئ الفلسطيني أينما وجد، مؤكداً أنه «لا يعقل أن نحافظ على اللاجئ في حدود المخيم الطبيعية بعد الزيادة الكبيرة التي شهدها السكان في المخيمات، الذين اضطروا إلى الانتقال إلى مساكن جديدة بنيت على قطع من الأراضي بجوار المخيم».

وقال: توسعت المخيمات بشكل كبير بسبب الزيادة الهائلة للسكان. فعلى سبيل المثال، كان عدد سكان مخيم البريج وسط قطاع غزة في بداية فترة ما بعد النكبة، ١٣ ألف لاجئ، لكن عددهم اليوم يزيد على ٤٠ ألف لاجئ.

وتساءل: أين يذهب الناس؟ هل يمكن أن يعيشوا فقط على البقعة الجغرافية الأساسية للمخيم؟ إذ أن من يتحسن وضعه يبحث عن مكان آخر بجوار المخيم، لكن «الأونروا» لا تعترف به، ويصبح خاضعاً لسلطة البلدية التي تجبي منه الرسوم لقاء الخدمات التي تقدمها.

ونوه جودة إلى أن «الوكالة تحاول في ظل الأزمة التي تعاني منها أن تتخلص من الكثير من الخدمات التي تقدمها، الأمر الذي يزعج اللاجئين والهيئات التي تدافع عنهم».

وأضاف: هناك من يريد تحويل وكالة الغوث إلى مكتب وعلم يرفرف فوقه دون تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولذلك يجب أن تستمر الوكالة في عملها حتى يتم إنهاء قضية اللاجئين وحلها حلاً عادلاً يحقق عودتهم إلى الأراضي التي هجروا منها.

نشوء المخيمات

وكانت المخيمات الفلسطينية بدأت في الظهور بعد نكبة الشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨، بعدما أصبح مئات الآلاف من الفلسطينيين لاجئين في داخل حدود الوطن وفي الدول المجاورة، وتولت المنظمات الدولية الإنسانية رعاية شؤون اللاجئين وتقديم الخدمات الضرورية للمعيشة والحياة.

وساهمت هذه المنظمات، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة «الكويكرز» الأميركية، في تأسيس مخيمات للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم منذ العام ١٩٤٨، وبعد تأسيس وكالة الغوث الدولية وبداية عملها في العام ١٩٥٠، واصلت عملها في بناء المخيمات ورعاية شؤونها.

وقال الكاتب والباحث ناهض زقوت، المفوض السياسي للجنة الشعبية للاجئين في مخيم النصيرات، إن «الأونروا» منذ بداية تأسيسها العام ١٩٥٠، أصبحت المسؤولة مباشرة عن إغاثة اللاجئين وتشغيلهم، كما أصبحت أيضاً مسؤولة عن مخيمات اللاجئين وتزويدها بالاحتياجات الضرورية، مؤكداً أنها قدمت للاجئين الإغاثة الاجتماعية من حيث تقديم المواد الغذائية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لكل اللاجئين المسجلين لديها دون استثناء.

وأضاف: في بدايات عمل وكالة الغوث، لم يكن للسلطات المضيفة للاجئين أية مسؤولة أو إشراف على شؤونهم. مثلاً، كانت المياه توفرها «الأونروا» من خلال مجمعات للصنابير تضعها بالقرب من المخيمات لخدمة اللاجئين، ولكن بعد تأسيس البلديات والمجالس القروية، تم تزويد بيوت المخيم بالمياه، وأصبحت هي المسؤولة عن توفير المياه، ورفعت «الأونروا» يدها عن هذه الخدمة المقدمة للاجئين.

يشار إلى أنه منذ بدايات السبعينيات أشرفت البلديات على تزويد المخيمات بالكهرباء، ولم يعد لوكالة الغوث أية علاقة بهذا الموضوع، على الرغم من أنها المسؤولة عن رصف الطرق وتعبيدها داخل المخيمات، ومع ذلك فإن السلطات المحلية التي تمثلها البلديات ساهمت مع «الأونـروا» في تعبيد الطرق، كنوع من محاولات فرض سلطتها على شؤون اللاجئين لكي تستفيد من الرسوم التي يمكن أن تجبيها من مخيمات اللاجئين.

«الأونروا» تتراجع

ونوّه زقوت إلى تداخل مهمات السلطات المحلية مع «الأونروا» في مسألة البيئة الصحية، إذ تقوم عربات السلطات المحلية بجمع القمامة من شوارع المخيم، وكذلك تقوم «الأونـروا» بالعمل ذاته، وهذا ما جعل الأخيرة تتراجع في تقديم خدماتها الصحية لصالح السلطات المحلية.

وشدد على أن «تداخل الصلاحيات أثّر على أوضاع اللاجئين الحياتية والخدمية، وساهم في دفع الوكالة إلى تقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين، ما دام هناك من سيتولى أمر رعاية شؤونهم»، لافتاً إلى أن قرار «الأونروا» بإلغاء خدمة الولادة في عياداتها الصحية تم عندما بدأ مستشفى الشفاء في مدينة غزة يتولى هذه المهمة.

وقال إن وكالة الغوث «عمدت في الفترة الأخيرة إلى زيادة تقليص خدماتها المقدمة للاجئين، وتوقيع عقود مع السلطات المحلية لرعاية شؤون اللاجئين في بعض القضايا التي تعد من صميم عمل الوكالة».

سابقة خطيرة

وساق زقوت مثالاً على ذلك، موقف «الأونروا» إزاء المخيمات الجديدة التي ساهمت في بنائها بدعم عربي سخي في خان يونس ورفح، مؤكداً أنها «رفضت في البداية اعتبارها امتداداً للمخيم الرئيسي، سواء في خان يونس أو رفح، على الرغم من أن كل القاطنين في هذه المخيمات هم من اللاجئين التي دمرت منازلهم جراء العدوان الإسرائيلي على مخيمي خان يونس ورفح».

وقال: أعلنت «الأونروا»، وتحت الضغط الشعبي من اللجان الشعبية واللاجئين، أنها ستقدم خدمات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، ولكنها لن تقدم خدمة البيئة الصحية (نظافة المخيم)، معتبرة هذه المسألة من صلاحيات السلطة المحلية التي رفضت في بداية الأمر تولي الإشراف على هذا الموضوع.

وتابع: لكن حين قدمت لها «الأونروا» إغراءات مثل تزويدها بأدوات النظافة ودفع رواتب العاملين في هذا المجال، وافقت السلطات المحلية ووقعت عقداً مع «الأونروا»، الأمر الذي رفضته اللجان الشعبية وجموع اللاجئين واعتبرته تراجعاً من الوكالة عن خدماتها.

وأكد زقوت أن «هذا الاتفاق شكل سابقة خطيرة على مستقبل الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين، إذ يمكن في لحظة من الزمن، وفي ظل تغيرات دولية وإقليمية، أن تتراجع الوكالة عن خدماتها وتسعى إلى تقديم برامجها الأساسية (الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية) إلى السلطة الحاكمة نظير اتفاق محدد مع الجهات راعية هذه الخدمات في الدولة المضيفة».

وأردف: إن تدخل السلطات المحلية في شؤون اللاجئين وخدماتهم أعطى «الأونروا» مبررات عديدة لتقليص خدماتها، والتراجع عن مهماتها الأساسية في إغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وهو الذي يشير إلى خطأ القبول بتداخل الصلاحيات والإدارات في شؤون اللاجئين.

وطالب بالعمل الجاد لمنع هذا التداخل لكي تبقى «الأونـروا» مسؤولة وحدها ومباشرة عن شؤون اللاجئين ورعايتهم إلى حين تنفيذ القرار ١٩٤ الداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها.

من جانبه، رفض خليل الحلبي، محافظ المنطقة الوسطى، ما يقال عن وجود تداخل بين عمل وكالة الغوث والبلديات، لافتاً إلى أن «الأونروا» تعمل ضمن الحدود الأصلية للمخيم وفق التفويض الممنوح لها.

وقال: إن «الأونـروا» تقدم كذلك خدمات صحية وتعليمية وإغاثية للاجئين الفلسطينيين خارج حدود المخيمات، مؤكداً عدم إمكانية تقديم خدمات النظافة في المناطق خارج المخيمات لأنها تتبع البلديات.

ونوه الحلبي إلى أن «الأونـروا» تعقد لقاءات مستمرة مع البلديات يتم خلالها تنسيق المواقف بين الأطراف المختلفة بعيداً عما يشاع من تنازع الصلاحيات التي تقدمها أطراف مختلفة إلى جانب «الأونروا».

مع انخفاض حجم الدعم الحكومي

الهيئات المحلية تواجه عجزاً مالياً والخدمات المقدمة للمواطنين في حدها الأدنى

محمد عبد الله

داخل مبنى بلدية بيتا جنوب نابلس، يعرض المدير المالي للمجلس البلدي نبيل التايه، ديون قريته لصالح وزارتي المالية والحكم المحلي، وبعض مؤسسات الإقراض، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، التي تجاوزت قيمتها ١٣ مليون شيكل (٣,٧ مليون دولار أميركي).

ونتيجة لتراكم الديون وضعف الموارد، تعاني بلدية بيتا وفقاً لحديث مشترك بين التايه ورئيس البلدية عثمان رشيد دويكات، من أزمة مالية تجعلها غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها الخدمية، وتوفير احتياجات سكانها البالغ عددهم نحو ١٤ ألف نسمة يعيشون داخل البلدة، على الرغم من أن مواردها المالية تعد من بين أفضل البلديات والمجالس القروية في قرى شمال الضفة الغربية، التي يبلغ متوسطها سنوياً نحو ١١ مليون شيكل.

وتنطبق الأوضاع المالية المتعلقة بحجم الديون والنفقات في بلدة بيتا، على السواد الأعظم من البلديات والمجالس القروية في الضفة الغربية، التي أثقلت كاهلها الديون الكبيرة، والعجز في الموارد المالية، مقارنة مع حجم النفقات التي تقدمها على شكل خدمات للسكان، لتحقيق مستوى ملائم من الحياة لهم.

وتضم الضفة الغربية نحو ٣٥٤ هيئة محلية، وفق بيانات صادرة عن وزارة الحكم المحلي حتى نهاية النصف الأول من العام ٢٠١٣، مقسّمة إلى خمسة تصنيفات وفق عدد السكان، وهي: (أ+) ممثلة ببلدتي نابلس والخليل، وتصنيف (أ) الذي يضم بلديات المدن الرئيسية في الضفة الغربية الأخرى، وتصنيف (ب) الذي يضم البلدات التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ ألف نسمة. أما البلدات التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠ - ١٩ ألف نسمة، فصنفت تحت المسمى (ج). ويشمل التصنيف (د) المجالس القروية، وتسمى جميعاً هيئات محلية، ويقل عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة.

ويعد انخفاض حجم الدعم الحكومي الذي تقدمه السلطة المركزية، ممثلة بوزارتي المالية والحكم المحلي، من أبرز أسباب العجز المالي للبلديات، إضافة إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى مناطق (أ، وب، وج)، الذي يحول دون جمع بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة الأملاك في المناطق المصنفة (ب، وج)، إضافة إلى أسباب أخرى مرتبطة بالأوضاع المادية الصعبة التي يعيشها المواطنون الفلسطينيون، وتجعلهم عاجزين عن دفع بعض الرسوم وبدل الخدمات التي تقدمها البلديات لهم.

موازنات البلديات

وقال رئيس بلدية بيتا عثمان دويكات، إن وزارة الحكم المحلي تجبرهم عند إعداد الموازنة مطلع كل عام، على أن تكون متوازنة بين الإيـرادات والنفقات المتوقعة، "بل وترفض كل موازنة تتضمن عجزاً أو حتى توافقاً بين الإيرادات والنفقات"، مضيفاً أن الوزارة تطالب بأن يكون هناك فائض في موازنة كل عام، "حتى وإن كانت القرية بحاجة إلى مشاريع تشكل أولوية، كبناء مدرسة، أو تعبيد شوارع رئيسية، أو إجراء تطويرات ضرورية على البنى التحتية".

وأضاف دويكات في حديث لـ"آفاق برلمانية» إن القرية وغالبية قرى الضفة الغربية، تعاني من تراجع في نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطنين، «بل إن بعض التجمعات السكانية لا يتوفر فيها الحد الأدنى من مقومات الحياة، كالمدارس مثلاً، أو حاويات لإلقاء النفايات فيها ... بسبب تراجع الصرف الحكومي على الهيئات المحلية».

ويتذمر المواطنون من سوء الخدمات التي تقدمها بلدية بيتا، على الرغم من أنها تعد الأكثر تقدماً بين قرى محافظة نابلس، لأنه وبحسب العديد من السكان، فإن عدم وجود شبكة صرف صحي، وافتقار القرية إلى مدارس إضافية، يكلفهم نفقات شهرية عالية، تتمثل في سحب الحفر الامتصاصية، أو تحمل تكاليف مواصلات لأبنائهم من البيت إلى مدارس بعيدة عن منازل العديد منهم.

وبحسب دويكات، فإن احتجاجات المواطنين في مكانها، "وأعضاء البلدية هم في واجهة الانتقاد بالنسبة لهم (...)، وهم على حق، لأن كل رب أسرة يدفع شهرياً مبلغ ٢٢ شيكلاً بدل خدمات، ومن حقه الحصول على مقابل يليق بما دفع، لكن ارتفاع حجم نفقات البلدية، وعجز الحكومة المادي، وضعنا في حالة هجوم ودفاع بين المواطنين وبيننا".

موارد شحيحة

ووفقاً لأرقام وزارتي المالية والحكم المحلي، فإن حجم الموازنة العامة لبلدية بيتا يبلغ قرابة ٣ ملايين شيكل، بينما يبلغ إجمالي الموارد الأخرى لها (رسوم سنوية من حسبة بيتا المقامة على أراضي البلدة، وضريبة النقل على الطرق، وبعض رسوم تراخيص الأبنية، وهامش ربح على سعر المياه والكهرباء المقدمة، وبدل خدمات) نحو ٨ ملايين شيكل سنوياً، أي قرابة ثلاثة أضعاف الموازنة.

لكن في قرية مجاورة مثل عورتا، فإن حجم إيراداتها السنوية، غير تلك التي تحصل عليها من الحكومة، يبلغ قرابة ٣,٩ مليون شيكل، فيما تبلغ إيرادات بلدة مثل حوّارة نحو ٦ ملايين شيكل، وفي المثالين السابقين، فإن المبلغ لا يكفي نفقات ستة أشهر لهذه المجالس.

وخلال مؤتمر للهيئات المحلية عقد نهاية تشرين الثاني الماضي، تبين أن غالبية المجالس المحلية تعاني من أزمات مالية، وموارد شحيحة، ما دفعها إلى تجميد مشاريع كانت قد باشرت بها، فيما تبحث مجالس أخرى عن دعم مالي بشكل منفصل عن وزارة الحكم المحلي، كما قامت مجالس أخرى بترحيل نفقات هذه المشاريع إلى موازنة العام المقبل.

وطالب أعضاء المجالس والهيئات المحلية المشاركين برفع حجم موازنات البلديات والمجالس مطلع كل عام، حتى تكون قادرة على توفير وتلبية الاحتياجات الأساسية من الخدمات للمواطنين، الذين يرفض غالبيتهم دفع رسوم الخدمات أو الضرائب لعدم حصولهم على مقابل خدمي.

مصادر الإيرادات

وتتنوع مصادر إيرادات المجالس المحلية بحسب تصنيفها وفق المنطقة التي تتواجد فيها، فجميع الهيئات المحلية المتواجدة ضمن المناطق المسماة (أ)، تحصل على إيرادات من ضريبة الأملاك، التي تجبيها نيابة عنها وزارة المالية، حيث تقتطع هذه الأخيرة ما نسبته ١٠٪، وتتم إعادة ٩٠٪ من الإيـرادات إلى المجالس المحلية.

كما أن ضريبة النقل على الطرق، تعد من أبرز الموارد المالية التي تجبيها وزارة المالية، وتقوم بتوزيعها على الهيئات وفقاً لعدد سكان كل هيئة أو مجلس، والتي يتم توزيعها بشكل سنوي، وفقاً لحديث للوكيل المساعد في وزارة الحكم المحلي محمد حسين جبارين.

وأضاف جبارين أن غالبية الهيئات المحلية تعتمد على الموارد المالية القادمة من مشاريع خاصة بها، أكبر من اعتمادها على الأموال التي تقدمها لها وزارة الحكم المحلي، "وذلك لأن حجم الأموال التي تقدمها الوزارة منخفض، ولا يكفي لسد احتياجات ٣٥٤ هيئة محلية".

وقدم الوكيل المساعد مثالاً لمدينة رام الله، التي حصّلت إيرادات تزيد على ٥٣ مليون شيكل، خلال العام ٢٠١٢ وفقاً للبيانات المالية الصادرة عن البلدية، وذلك من عائدات ضريبة الأملاك، إضافة إلى وجود الحسبة، ومواقف للسيارات مسبقة الدفع، كما أن وجود "دينامو ميتر" في المدينة يعد مورداً مالياً، عدا عن بعض المشاريع والعقارات التابعة لها، التي تقوم بتأجيرها للقطاع الخاص، مشيراً إلى قيامها بتضمين بعض المشاريع مثل مسلخ الدواجن واللحوم.

إلا أن البيانات المالية ذاتها تشير إلى ارتفاع نفقات البلدية إلى ضعف الإيرادات تقريباً، التي تتجاوز حاجز ١٠٠ مليون شيكل، حيث تعتمد البلدية على البحث عن تمويلات وقروض ومنح مالية تمكنها من سد العجز في موازنتها السنوية، والأمر ذاته ينطبق على الغالبية العظمى من البلديات الرئيسية والصغيرة.

ونوه جبارين إلى أن المساعدات والمنح المالية الدولية، تعد من أبرز الموارد، التي تقدم في غالبيتها إلى المجالس والهيئات المحلية الصغيرة، والفقيرة نسبياً، حيث تأتي هذه المساعدات على شكل مشاريع بنى تحتية، ومدارس، وتعبيد الطرق، وإقامة بعض المنشآت كالمراكز الصحية والمتنزهات، حيث يتم تنفيذ هذه المشاريع عن طريق وزارة الحكم المحلي.

وفي سؤال حول كيفية معالجة الهيئات المحلية لأي عجز يحصل في موازنتها، قال جبارين: إن بعض الهيئات يقوم بتعديلات في بنود الموازنة، فيما تقوم هيئات أخرى بالاقتراض من البنوك بموافقة وزارة الحكم المحلي، كما تقوم هيئات أخرى بترحيل العجز إلى السنة اللاحقة.

وتقوم وزارة المالية بالتعاون مع الحكم المحلي، في بعض الأحيان، باقتطاع إيرادات يفترض أن تقدم للهيئات، لسداد جزء من ديون هذه الهيئات، وهو الأمر الذي حصل مع بلدية بيتا، حينما تم اقتطاع أموال ضريبة النقل على الطرقات والبالغ قيمتها نحو ٢٨٠ ألف شيكل، لسداد جزء من الديون المتراكمة عليها.

ورفضت كل من وزارة المالية والحكم المحلي تقديم تفاصيل حول إجمالي الديون المتراكمة على المجالس والهيئات المحلية في الضفة الغربية، إلا أن جبارين اكتفى بالقول "إنها مبالغ كبيرة، ونقوم بسداد جزء من هذه الديون من خلال اقتطاع جزء من الأموال الذاهبة لصالح هذه البلديات، والقادمة من الضرائب أو المنح المالية".

بسبب الحصار وسياسة الحكومة وتردي الأوضاع الاقتصادية

غزة: تحذيرات من انهيار خدمات الهيئات المحلية بسبب اشتداد أزمتها المالية

عيسى سعد الله

تواجه بلديات قطاع غزة مجتمعة خطر العجز التام في قدرتها على تقديم الحد الأدنى من الخدمات الملقاة على عاتقها ومسؤولياتها بسبب الأزمة المالية العاصفة التي تضربها منذ فترة طويلة، واشتدت خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتفاقمت أزمات بلديات القطاع الخمس والعشرين بشكل لم يسبق له مثيل خلال الأشهر الأخيرة، التي شهدت تراجعاً كبيراً في إيراداتها المالية، وعجزاً أكبر في قدرتها على تحصيل الرسوم والجباية بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعانيه مواطنو القطاع، كما يقول العديد من رؤساء البلديات ومديريها والمحللين الاقتصاديين.

وبدا واضحاً خلال الفترة الأخيرة، حتى ما قبل كارثة المنخفض الجوي الأخير، وما تسبب به من فيضانات وسيول، تراجع قدرة البلديات على القيام بمهامها على أرض الواقع، من خلال تراكم أكوام القمامة في الشوارع بسبب نقص في عمّال النظافة، والطفح المتقطع للمجاري، لعدم مقدرة آليات البلديات على التحرك لنفاد الوقود من مخازنها، وعدم مقدرتها على شراء المحروقات الإسرائيلية اللازمة لتشغيل آلياتها، والأحمال الزائدة على محطات الضخ، وغياب التنسيق والتنظيم في الأسواق في أيام كثيرة، إضافة إلى الانقطاع المتكرر للمياه عن جميع المشتركين وشح المياه لأوقات كثيرة عن المنازل.

ودون التقليل من أهمية الإجماع على الظروف الاقتصادية والمادية الصعبة التي تضرب القطاع، غير أن المحللين والخبراء الاقتصاديين والماليين والتنمويين والقائمين على البلديات يوجهون أيضاً اللوم للحكومة في غزة لعدم التزامها بسداد المستحقات المالية الخاصة بالبلديات، وبخاصة الفواتير المتعلقة بمنشآتها الواقعة في نطاق نفوذ البلديات، إضافة إلى نسبة البلديات من المخالفات المرورية وضرائب المركبات على الطرق وتراخيص السيارات، كما يقول المهندس يوسف خلّة مدير عام بلدية جباليا النزلة.

وعلى الرغم من تقليل المهندس محمد الفرّا، وزير الحكم المحلي في الحكومة المقالة، من أهمية المبالغ المستحقة للبلديات على الحكومة المقالة لانخفاض قيمتها، وعدم تأثيرها الكبير على أزمة البلديات، فإن خلّة يرى أهمية كبيرة لتعاون الحكومة مع البلديات لإنقاذها من أزمتها المالية الحالية، مقدراً الظرف الصعب التي تواجهه الحكومة في غزة، غير أنه أكد أن "الحكومة لم تبادر لسداد مستحقاتها قبل الأزمة أيضاً، على الرغم من مناشدات ومطالبات البلديات من خلال وزارة المحلي بذلك".

مسؤولية الحكومة

وفي ظل اختلاف البلديات ووزارة الحكم المحلي على حجم المسؤولية الملقاة على الحكومة في غزة، من حيث دورها في الحد من الأزمة، فإن الطرفين اتّفقا على أن تراجع الوضع الاقتصادي والمادي للمواطنين أسهم، إلى حد كبير، في نمو العجز المالي للبلديات، ما أثّر بدوره على مقدرة البلديات على تقديم الحد الأدنى من الخدمات، وبخاصة النظافة والصيانة ودفع رواتب موظفي البلديات.

واعتبر الفرّا في حديث لـ"آفاق برلمانية»، أن إسرائيل ومن خلال الحصار المشدد الذي تضربه على القطاع هي «المسؤول الأول عن الأزمة التي تواجهها البلديات»، مشيراً إلى أن «الحصار قلّص هامش المناورة للبلديات للحصول على الجباية والضرائب والرسوم بسبب توقف المشاريع الإنشائية والعمرانية، وعدم مقدرتها على الضغط أكثر لتحصيل الرسوم وفواتير المياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها من الخدمات، حيث وصلت نسبة الإحجام عن الدفع في صفوف المواطنين في القطاع إلى أكثر من ٨٥٪ من مجمل المواطنين المنتفعين، لتبلغ نسبة العجز ما قيمته ٧٥٪ في موازنة البلديات، التي استطاعت غالبيتها العظمى تغطية نفقاتها وسداد جزء من ديونها قبل الأزمة الأخيرة».

وقال: إن الخطورة تكمن في عدم إدخال المواد الخام بسبب تدمير الأنفاق، ما أثّر بشكل كبير على قطاع الإسكان والمقاولات، وتوقف عشرات الحرف والقطاعات الإنتاجية، وتراجع في القوة الشرائية. وهذا انعكس سلباً على إيرادات البلديات، إضافة إلى زيادة تكلفة الإنتاج. كل هذا أثر على الحركة الاقتصادية في البلد وانعكس على إيرادات البلديات.

وحذّر الفرّا من انهيار قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين خلال الفترة القريبة القادمة إذا استمر تشديد الحصار.

محدودية الموازنات

بدوره، انتقد المحلل الاقتصادي عمر شعبان محدودية الموازنات المخصصة للبلديات من قبل الحكومة في غزة، إضافة إلى خصخصة القطاعات التي كانت تغذي موازنة البلديات كالكهرباء.

وعزا شعبان في حديث لـ"آفاق برلمانية» تفاقم الأزمة المالية للبلديات، إلى تدهور الوضع الاقتصادي للمواطنين، وعدم التزام الكثير من المواطنين المقتدرين بدفع المستحقات المترتبة عليهم.

وقال إن البلديات تصرف من دون أن تكون لها إيرادات، مضيفاً أن "تحسين أداء البلديات مرتبط بالوضع السياسي، ويجب تشكيل لجان الأحياء والبلديات بعيداً عن الاستقطاب السياسي للحصول على التمويل الدولي اللازم كجزء من حل الأزمة الخانقة".

وطالب الحكومة في غزة بمنح البلديات جزءاً من موازنتها مقابل الضرائب والرسوم التي تجبيها في مناطق نفوذ البلديات.

وتعتبر أنواع الضرائب والرسوم المحولة لمنفعة السلطة المحلية قليلة ومحدودة، وقد جاء مضمونها في المادة (١٨) من قانون الهيئات المحلية، وهي تقتصر على ضريبة الأبنية والأراضي (المادة ١٩)، ورسوم الدلالة (المادة ٢٠)، وغرامات النقل على الطرق (المادة ٢١). وتنقسم الضرائب المحلية في فلسطين بحسب جهة الجباية إلى نوعين، النوع الأول: ضرائب ورسوم تتم جبايتها بشكل مباشر من قبل الهيئات المحلية نفسها، وضرائب تتم جبايتها من قبل السلطة المركزية ممثلة بوزارة المالية لحساب الهيئات المحلية، مثل ضريبة الأملاك، ومقابل هذه الجباية تخصم الحكومة المركزية نسبة مئوية مقابل نفقاتها، إلا أن جباية الموارد المالية غير منتظمة وتعاني من صعوبات تتمثل في عدم تجاوب المواطنين في حالة الضرائب والرسوم المباشرة، وعدم تحويل هذه الأموال في أغلب الأحيان من قبل السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية، لاسيما في حالة الضرائب غير المباشرة. ويتحمل مسؤولية هذا الخلل في التحويل كل من وزارتي المالية والحكم المحلي. كما يلاحظ أن النسب المخصصة للهيئات المحلية من واردات الضرائب التي تجبيها السلطة المركزية محدودة، حيث أن هذه السلطة استقطبت لنفسها الجزء الأكبر من الواردات، بينما أبقت جزءاً صغيراً للهيئات المحلية يوزع بالنسبة التي تقررها السلطة المركزية (المادة ٢٢).

تدهور الأوضاع الاقتصادية

ويرجع خلّة السبب الرئيسي في أزمة البلديات في القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وإغلاق الأنفاق، ووقف العمل في الإنشاءات والمباني التي تدر على البلدية أموالاً من خلال رسوم الترخيص التي تفرضها على هذه الأصول والعقارات.

وقال خلة لـ"آفاق برلمانية»: في ظل انعدام صرف الرواتب لموظفي الحكومة المقالة أو تأخيرها وتعطل عشرات الآلاف عن العمل، أجبرت البلديات على الإحجام عن جباية الضرائب والرسوم والمتأخرات، وحالياً تم وقف دفع المستحقات المجدولة على المواطنين، وبخاصة الموظفين، بعد تعطل الكثير منهم عن العمل.

وشدد على أهمية أن تقوم الحكومة المقالة بمساعدة البلديات مادياً من خلال دفعها للمستحقات الخاصة بالبلديات حتى تتمكن هذه الهيئات من القيام بالحد الأدنى من واجباتها تجاه المواطنين ودفع رواتب موظفيها الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ ثلاثة أشهر.

وأوضح خلّة أن جميع الخدمات التي تقدمها البلديات تأثرت بشكل سلبي جراء الأزمة المالية الخانقة، وبخاصة في مجالي المياه والنظافة، موضحاً أن البلديات أصبحت عاجزة عن شراء كل كميات الوقود اللازمة لتشغيل آبار المياه في ظل الانقطاع الطويل للكهرباء. وحذّر من ظهور المزيد من الأزمات، ومنها انهيار نظام الصرف الصحي والنظافة.

ثقافة التسديد لدى المواطن

ويعتقد الناشط المجتمعي سليم الهندي أن حجم الأزمة المالية التي تواجهها هيئات الحكم المحلي في القطاع مرتبطة بثقافة السداد لدى المواطن تجاه البلدية، ونتيجة للوضع الاقتصادي المتردي الذي أثر بشكل كبير على قدرة البلديات على تقديم خدماتها للمواطنين.

وطالب المواطنين المقتدرين بتسديد المستحقات كجزء من حل الأزمة، ولمنع انهيار نظام الخدمات، كما طالب الحكومة المقالة بتوفير ميزانية ثابتة للبلديات حتى تستطيع أن تقدم خدماتها للمواطن.

ووصف الهندي في حديث لـ"آفاق برلمانية» مستوى الخدمات المقدم من قبل البلديات حالياً بالسيئ جداً على كل الأصعدة.

لا إمكانية لتحسين وضع الجباية

ويرى المحلل والباحث تيسير محيسن أن "المشكلة تبقى سياسية سواء تعلق الأمر بأزمة هيئات الحكم المحلي أو غيرها"، داعياً إلى العمل لتشكيل حكومة توافق وطني، والتوصل إلى حل جذري يخفف من المشاكل، وإجراء انتخابات للبلديات، والبحث عن آفاق لتعزيز قدرة البلديات على تقديم وتطوير خدماتها.

كما ألقى محيسن بالمسؤولية عن أزمة البلديات الخانقة على الحصار الإسرائيلي المفروض والصمت الدولي عليه، داعياً إلى تكثيف الضغط على المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الأزمة الإنسانية التي تتفاقم وتهدد قدرة البلديات على الاستمرار في تقديم الخدمات الإنسانية للمواطنين.

وقال: من الممكن التغلب على جزء من المشكلة من خلال الإبداع في تقديم الخدمات الأساسية عن طريق الاعتماد على الكفاءات البشرية والتخطيط الجيد.

ولا يرى محيسن في الوقت الحالي إمكانية لتحسين وضع الجباية بسبب زيادة نسبة الفقر وعجز الحكومة عن دفع الرواتب، معتبراً أنه "من التجني التحدث عن زيادة في الرسوم في ظل وضع اقتصادي سيئ". وقال: الرسوم وحدها لا تكفي، فهناك حاجة لإعادة النظر في نظام الحكم المحلي، منتقداً في الوقت ذاته ارتفاع أعداد الهيئات المحلية، ما يسبب الترهل في الحكم المحلي.

بدوره قال الخبير الاقتصادي والتنموي الدكتور معين رجب: إن سبب الأزمة هو عدم وجود فاعلية وعدم اتّباع الأطر العلمية لتقدير الخدمات التي يجب أن يغطيها المواطنون. وساق مثالاً على ذلك "الرسوم التي تتقاضاها البلديات وتهرب الكثير من المواطنين من سداد المستحقات، وبخاصة في خدمات المياه والنظافة والمجاري، وعدم كفاءة ما يرد للمواطن من خدمات في ضوء قدم المعدات والشبكات، لاسيما فيما يتعلق بتسرب المياه من شبكات التوزيع".

ونوه رجب في حديث لـ"آفاق برلمانية» إلى وجود إسراف من الهيئات المحلية وعدم متابعة من وزارة الحكم المحلي، إضافة إلى تقصير من المسؤولين أنفسهم، وعدم اتّباع الأسس العلمية فيما يتعلق بتقديم الخدمات، لافتاً إلى وجود أثر سلبي وقصور وعدم تغطية الخدمات المطلوبة، وبخاصة في بداية الأمطار، حيث ظهر القصور في عدم تصريف المياه وفي أمور أخرى.

واعتبر أن المسؤولية مشتركة في هذه الأزمة، وبخاصة من قبل مجالس الهيئات المحلية والقائمين على الدوائر المختلفة، منتقداً عدم وجود رقابة كافية على أعمالهم، مؤكداً أن "المواطن بحاجة ماسة للحصول على الخدمات المحلية المختلفة التي لا غنى عنها، وتوفير هذه الخدمات يتطلب نفقات باهظة كرواتب للعاملين ومصروفات جارية تتزايد بزيادة التوسع الذي يحدث في المناطق التنظيمية الخاضعة لنفوذ المجالس المحلية.

بلدية مخيم «المغازي» تحقق النجاحات رغم ندرة التمويل .. وتنتظر بأمل!

وائل عويضة ومشيرة توفيق

«منذ تسلمنا العمل في بلدية مخيم المغازي بعد انتخابات ٢٠٠٥، لم تنفك الأوضاع الاقتصادية الصعبة عن محاصرتنا، فكان لزاماً علينا أن نثبت وجودنا بكل السبل؛ نراعي احتياجات الناس في المخيم من جهة، ونبحث عن ممولين للمشاريع من جهة أخرى» ... كلمات لخص بها رئيس بلدية المغازي محمد النجار تجربته خلال سبع سنوات من العمل على خدمة الناس في واحد من أصغر مخيمات قطاع غزة ضيقة الأزقة ذات الكثافة السكانية العالية (٣٠٠٥ دونمات).

ويواصل: بعض الممولين الذي تبنوا مشاريع عديدة انسحبوا منها لاحقاً، وبخاصة هذا العام، لقد تعطل العمل على إنشاء محطة تحلية للمياه كانت ستضخ للناس عبر الشبكة، ليستغنوا بها عن المياه المحلاة التي تباع لهم للشرب، نظراً لعجزهم عن استخدام المياه شديدة الملوحة من الصنابير.

النجار وطاقم العمل في البلدية لم يتراجعوا على الرغم من هذه العثرات المحبطة، واستطاعوا أن يحدثوا الكثير من التغييرات في البنية التحتية للمخيم، تكاد إذا ما مشيت في شوارعه تلحظها، ومن ذلك أنها كانت الأولى بين بلديات القطاع التي تبنت تنفيذ مشروع مظلات الركاب التي انتشرت في مختلف أنحاء المغازي، فكانت ملاذاً آمناً للمواطنين في أوقات الصيف والشتاء.

مشروع الشارع الرئيسي

لقد استطاعت بلدية المغازي التي تحرص على تنفيذ اللقاءات مع الجمهور للاستماع لآرائهم وقياس احتياجاتهم قبل البدء بالتنفيذ للمشاريع التي تستهدفهم بشكل مباشر، أن تنجز جزءاً كبيراً هذا العام من مشروع الشارع الرئيسي «مدخل المغازي»، الذي طالما تأثرت بنيته القديمة بهطول الأمطار وتجمعها في برك تعطل حركة المرور للمركبات والمشاة.

ويوضح النجار: وزعنا دعوات على المواطنين لعقد اجتماع، شرحنا خلاله مراحل التنفيذ والصعوبات التي تواجه المشروع ومدته وتكلفته، ثم استمعنا لوجهات نظرهم، حيث طالبوا بالتنفيذ على مراحل عدة تبدأ بعد شهر رمضان، لئلا يمنى أصحاب المحال التجارية بالخسارة في هذا الموسم الذي يشهد حركة تجارية واسعة، علماً أن تجهيز الطريق سيخدمهم بعد انتهائه لتأثيره الكبير على حركة المشترين، فكان لهم ما أرادوا.

معضلة جديدة

بدأ العمل بتجريف الشارع القديم والرصيف وتوسيع كل منهما بنسبة ٣٠٪، بتكلفة إجمالية بلغت ٥١٠ آلاف دولار من المنحة القطرية، واستدعى ذلك هدم مجموعة من أسوار المنازل بطول ٣٠٠ متر لإزاحتها للخلف بعمق ٣ أمتار، وهدم مجموعة من المحال التجارية، فكانت هذه معضلة جديدة عملت البلدية على تجاوزها بكل السبل دون إثارة حفيظة المواطنين.

ورصف الشارع كمرحلة أولى بطول ٨٥٠ متراً، ومساحة إجمالية ١٦ ألف متر، منها ١١٥٠٠ متر مخصصة لسير المركبات والبقية مساحة الأرصفة على الجانبين بطول ٥٥٠٠ متر بعرض إجمالي يصل إلى ٢٠ متراً، كما أنجز الجزء الأول بطول ١٢٠ متراً كشارع بمسارين وجزيرة في الوسط حتى تسهل حركة المرور والسيارات، وبقية الشارع داخل البلدة ترك كمساحة مفتوحة، وجهزت أماكن لصف السيارات.

شبكة للصرف الصحي

النجار أشار إلى المساعي الحثيثة المبذولة في هذه الأيام من أجل توفير التمويل لاستكمال الجزء الثاني من المشروع، وهي المسافة الممتدة من وسط المغازي حتى المنطقة الشرقية، لافتاً إلى ترقب المواطنين الذين شعروا بالفرح لافتتاح الشارع، في حفل كبير ستنظمه البلدية.

إن أبرز ما حققه هذا المشروع، حسب النجار، أنه ساهم في حل جزء من مشكلة غياب الصرف الصحي، إحدى أبرز سمات المخيمات في القطاع؛ فقد زود الشارع بشبكة للصرف الصحي وعدد من مناهل تصريف مياه الأمطار، مع التخلص من عبّارة سكة الحديد التي كانت تتسبب بحجز مياه الأمطار لأيام عديدة وتجمعها على شكل بركة تتسبب بعرقلة حركة المشاة والمركبات.

ثلاث آبار جديدة

في السياق ذاته، يبدو أن النجاحات ومشاريع التطوير بدأت مشوارها على مر السنوات السابقة للعام الحالي، إذ يلفت النجار إلى أن بلديته عملت على سد احتياجات الناس من المياه عبر إنشاء ثلاث آبار جديدة بقدرة إنتاجية تصل إلى ٢٢٠ كوباً في الساعة، وكانت تسلمت العمل وهي لا تملك إلا بئراً واحدة.

وينوه إلى أن «البلدية الآن تعمل على إنشاء بئرين أخريين موزعتين جغرافياً على مناطق مختلفة لتسهيل تزويد الخدمة للسكان، وللمحافظة على الخزان الجوفي وعدم استنزافه. وهذه الآبار ستضيف مرونة في عملية التحكم في شبكات المياه والوصول إلى المنازل في وقت قصير، وهذا يرفع الكفاءة ويوفر في النفقات التشغيلية».

كما ستعمل بلدية المغازي على تجهيز ثلاث آبار أخرى بالمنطقة الشرقية القريبة من مناطق الاجتياحات الإسرائيلية، لتأمين مصادر مياه أكثر أماناً للسكان هناك بقدرة إنتاجية أكبر بكثير من قبل، وكذلك إنشاء محطتي تحلية صغيرتين بقدرة ٢٥ كوباً في اليوم، وستكون كلها مفتوحة لخدمة السكان مجاناً.

فحص أسبوعي

النجار رأي في الفحص الدوري للمياه في المخيم تحدياً، وقال: البلدية ملتزمة بإجراء فحص أسبوعي لتفادي أي تلوث ميكروبي، وللوقوف على سلامة شبكة المياه وملاءمتها للاستخدام البشري. إن المياه تصل إلى ٩٨٪ تقريباً من سكان المغازي، بالتوازي مع تطوير شبكة الصرف الصحي ومدها في عدة مناطق أبرزها الكرامة، السبخة قديماً، ما رفع كفاءة الشبكة، وجعلها تصل إلى ما يزيد على ٩٥٪ من السكان باستثناء المنطقة الشرقية، وذلك لطبيعة الأرض، ولأن أغلب المنازل متفرقة وتحتاج إلى مواصفات فنية خاصة.

متنزه أكبر

وحول متنزه المخيم، استطاع المجلس البلدي، بمجهودات معظمها ذاتية، تحويل أرض خالية محاطة بسور إلى جنة مليئة بالأشجار والأزهار تتوسطها كافتيريا ومظلة كبيرة، وتتخللها ألعاب الأطفال.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبالتعاون مع مؤسسة التأهيل المجتمعي، ومؤسسة إنقاذ الطفل زود المتنزه بمزيد من الألعاب، وهذبت الأشجار، ودهنت الأسوار، وركبت الإنارة، ووضعت الكراسي وسلال المهملات، فصار جاهزاً لاستقبال المواطنين ليلاً ونهاراً وشكل لهم نافذة ومتنفساً في مخيمهم.

ويعلق النجار على هذا بالقول: تتضمن الخطة الإستراتيجية للبلدية إنشاء متنزه أكبر مساحةً وأكثر تطوراً على أن يرى النور خلال العام القادم.

نوّر لي طريقي

أما بشأن الخدمات الاعتيادية التي تقدمها البلديات، فقد استطاعت بجهود ذاتية أن تصنع في ورشتها جهاز «فوجر» (Fogger) لرش الناموس بتكلفة رمزية بلغت ٦٠٠ دولار أميركي، مقارنة بسعره المستورد الذي يصل إلى ١٠ آلاف دولار، وصنعت أيضاً مكنسة آلية بتكلفة ٣٥٠٠ دولار، ناهيك عن استمرارها في صناعة السموم لمكافحة القوارض.

وتبذل البلدية في مخيم المغازي جهوداً واضحة لصيانة أعمدة الإنارة وتركيب الفوانيس وصيانتها؛ حيث قامت بربط الأعمدة على أربع خلايا ضوئية، ومن ثم تطويرها لتصل بعد ذلك إلى تسع خلايا ضوئية تسهل عملية الإنارة للأحياء المختلفة، وتسهل الوصول إلى مكان العطل في حال حدوثه.

وقد بلغ مجموع ما أنفق في مجال الإنارة ٦٠ ألف دولار منذ تسلمها العمل وإلى الآن، ١٢٧٠٠ منها أنفقت خلال العام الحالي. كذلك دعمت البلدية مبادرة شبابية باسم "نوّر لي طريقي" رغم صغرها، تم خلالها تركيب عدد من الفوانيس الجديدة وصيانة القديم.

مع مؤسسات المجتمع

ويؤكد النجار صعوبة تنفيذ البلدية للمشاريع وتقديم الخدمات دون التعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى، مشيراً إلى تكوين لجنة مشاركة ومتابعة أهلية للعمل في المجلس البلدي وحضور جلساته من خلال مشروع مع المؤسسة الألمانية للتعاون (GIZ)، كذلك المصادقة على مدونة السلوك مع ائتلاف "أمان" التي تعزز مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية والحكم الرشيد، وترتقي بالسلوك المهني المسؤول، وتضع معايير للسلوك المهني للموظفين ولأعضاء المجلس البلدي والرئيس.

وتعمل بلدية المغازي هذه الأيام على تطوير موقعها الإلكتروني الذي سينشر من خلاله دليل الإجراءات بخصوص المعاملات التي يحتاجها المواطن، جنباً لجنب مع فتح الأبواب لتقديم المعاملات وشكاوى المواطنين إلكترونياً، وتوفير حزمة من الرسائل النصية القصيرة للتواصل مع الجمهور.

عقبات وإصرار

كل هذه الإنجازات لم تمنع النجار من الحديث عن بعض العقبات التي تواجه عمل بلديته، وعلى رأسها: ندرة التمويل، وسلوكيات بعض المواطنين غير السليمة التي تزيد من المصاريف التشغيلية، وضعف الإيرادات نتيجة الظروف الاقتصادية التي يعاني منها القطاع، وتردد المواطنين في تسديد المستحقات التي عليهم للبلدية، وارتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار، وتقادم آليات البلدية التي تحتاج إلى تكاليف صيانة عالية، وطول مدة انقطاع التيار الكهربائي وتأثيره على عمل آبار المياه وشبكة الصرف الصحي.

وبدا النجار في نهاية حديثه متفائلاً بقادم أفضل، ومصرّاً على بذل كل الجهود لتطوير المغازي في المجالات كافة، عبر البحث عن الممولين لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، بما فيها من مشاريع تلبي احتياجات السكان.

يقدمها صندوق تطوير وإقراض البلديات لصالح ١٣٥ بلدية

منح تحيي المشاريع الميتة للبلديات الفقيرة .. وانتقادات تطال معايير التوزيع

عزيزة نوفل

في بداية العام المقبل، سيكون بمقدور أطفال مدينة البيرة التمتع بالخدمات التي سيقدمها لهم "مركز البيرة لتنمية الطفولة" التابع لبلدية البيرة، فهذا المشروع جهز على أعلى مستوى وبميزانية عالية جداً ليكون الأول من نوعه في المدينة، بما يقدمه من خدمات ترفيهية وتربوية وتعليمية.

والمشروع الذي بلغت تكلفته (١,٣٦٢,٠٠٠ يورو) ما كان ليخرج إلى النور لولا منحة حصلت عليها بلدية البيرة من صندوق تطوير وإقراض البلديات ضمن ميزانية العام ٢٠١٢، حيث بلغت مساهمته ٤٥٠ ألف يورو من المبلغ الإجمالي.

وتقول رؤى الطويل، المهندسة المنسقة لمشاريع الصندوق المنفذة من قبل البلدية، لـ"آفاق برلمانية»: كان توجه المجلس البلدي لهذا العام يقضي بتخصيص الميزانية السنوية المقدمة من صندوق تطوير البلديات لتنفيذ هذا المشروع الذي لم يكن لينفذ لولا هذه المنحة، فالمخططات والتصاميم وضعت في العام ٢٠١٠، وبسبب نقص الميزانيات بقي حبيس الأدراج.

والمشروع الذي بدأ تنفيذه في نهاية العام ٢٠١٢، ومن المقرر الانتهاء منه بشكل كامل مع بداية العام ٢٠١٤، سيخدم سكان المحافظة بشكل عام (رام الله والبيرة وقراهما ومخيماتهما) إلى جانب استقباله أطفالاً من المحافظات الشمالية للضفة خلال الرحلات المدرسية.

وبحسب الطويل، فإن منحة صندوق البلديات كان لها الدور الكبير في تنفيذ المشروع، وبخاصة أن التكلفة عالية جداً، ومن الصعب على البلدية، التي لم تتلقَ لسنوات دعماً من جهات خارجية «لأسباب سياسية»، تغطيتها بشكل كامل.

ولا يتعلق الأمر بهذا المشروع فقط، فقد كان العديد من المشاريع التي نفذتها البلدية بتمويل ومساهمة من صندوق التطوير، والتي لم تكن لتكتمل لولا هذه المنح، وبخاصة المشاريع مرتفعة التكلفة، حيث لا تستطيع البلدية تغطيتها بشكل كامل من مواردها الخاصة.

ولما كانت البلدية بمواردها الذاتية تعطي الأولوية لمشاريع البنى التحتية وتعبيد الطرق وتأهيلها، توجه المنح الممنوحة من قبل الصندوق لإحداث مشاريع نوعية ومتميزة في المدينة.

وبحسب الطويل، فإن البلدية لم تتلقَّ من الصندوق أي رفض على مشاريع تقدمت بها للحصول على المنح السنوية المخصصة لها، وذلك لحيوية المشاريع وجودتها.

منح مالية وتطوير قدرات

وصندوق تطوير وإقراض البلديات، بحسب تعريفه على موقعه الإلكتروني، هو مؤسسة شبه حكومية أنشئت في العام ٢٠٠٥ من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير وإقراض المجالس البلدية والمحلية في سبيل تنفيذ برامجها التنموية والخدمية من خلال مبالغ مالية «منح» توزع عليها سنوياً.

كل ذلك، بهدف الوصول إلى الغاية من هذا الصندوق، وهي تعزيز قدرات هذه المجالس ورفع مستويات الأداء بما يمكنها من المساهمة كخطوة أساسية في العمل لقيام دولة مستقلة قابلة للحياة، من خلال ترجمة السياسات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، وإدارة التمويل المتاح لقطاع الحكم المحلي ومساعدة الهيئات المحلية على تقديم خدمات متميزة والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة تنسجم مع الخطط والسياسات الوطنية.

وأوضح رئيس الصندوق عبد المغني نوفل، أن الصندوق يعمل على دعم ١٣٥ بلدية، وبعض مجالس الخدمات المشتركة التي تضم عدداً كبيراً من المجالس القروية، بمنح مالية سنوية لتنفيذ مشاريع حيوية للسكان.

وتابع نوفل في حديث لـ«آفاق برلمانية»: هذه البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي العام ٢٠١٣-٢٠١٤ تم تخصيص ٥٧٪ من الموازنة لبلديات الضفة الغربية، وعددها ١١٠ بلديات، في حين تم تخصيص ٤٣٪ من الموازنة لدعم ٢٥ بلدية في قطاع غزة.

والرسالة التي يعمل على تحقيقها الصندوق، بحسب نوفل، هي ترجمه السياسات الصادرة عن الحكومة الفلسطينية إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، ولذا يتم تصميم البرامج بمشاركة الحكومة، ويتم عرضها على المانحين، وفي حال اقتناع المانحين يتم دعمها.

ونوه نوفل إلى أن الصندوق يتلقى دعماً متواصلاً، ولم يجد أي مشكلة في جلب أموال المانحين لسد ميزانيته، مضيفاً: برامجنا هي أكثر البرامج جذباً للمانحين، ولا يوجد أي مشاكل مالية حتى تاريخه. مؤخراً، قمنا بتوقيع اتفاقية مع المانحين، بحضور رئيس الوزراء، بقيمه ١٠٠ مليون دولار كموازنة للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥.

وتنقسم ميزانية الصندوق إلى تمويل مشاريع تنموية وبنى تحتية وخدمية تقترحها البلديات، ويتم تمويلها بنسبة ٦٧٪ من ميزانيته، فيما تذهب باقي الميزانية لتمويل مشاريع لبناء القدرات ومبادرات ريادية تقدمها البلديات كالطاقة والبنية الاقتصادية.

وعلى الرغم من مقدرة الصندوق على استقطاب الدعم اللازم لمشاريعه، فإن هذه المشاريع بحاجة لمزيد من الأموال، التي تعتبر أهم التحديات التي يواجهها، «فكون البرامج معتمدة على تشجيع البلديات على تحسين أدائها والتنافسية فيما بينها، يجب أن تتوفر لدينا موازنات أكبر من التي قبلها، وإلا فلن تشعر البلديات أن هناك ما يشجعها على تحسين أدائها»، حسب نوفل.

وأضاف: توزيع المخصصات على البلديات يتم وفقاً لمعايير ثلاثة، هي: عدد السكان، ويمنح له ٣٠٪ من المنحة، ومدى حاجة المدينة للمشاريع والفقر الحقيقي والفقر في الخدمات والبنى التحتية للمدينة، وتخصص لذلك ٢٠٪ من معيار قبول المشروع، فيما يذهب ٥٠٪ لمستوى أداء البلدية.

فالهدف الرئيس من الصندوق، بحسب نوفل، رفع مستوى القدرات وإيصالها لمرحلة تستطيع فيها البلديات تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين. وكل ذلك يتم من خلال رفد البلديات برزم بناء قدرات لها علاقة بالإدارة المالية والتخطيط العمراني والإستراتيجي والتنموي، والعمليات والصيانة، وكل ذلك من خلال دراسات تم من خلالها تحديد نقاط ضعف البلديات.

وأردف نوفل: كما أن الصندوق لا يقوم بتحديد المشاريع للبلديات، وإنما تحديد المبلغ المالي المبني على المعايير الثلاثة التي أشرت لها، فبداية كل عام يتم إعلان المبلغ المالي، وبناء عليه يتم تزويدنا بالمشاريع التي تحتاجها البلدية لهذا العام، والشرط الأساسي أن تكون من ضمن صلاحيات البلديات.

معايير غير مقبولة

بلدية طوباس، التي تخدم ٢٥ ألف مواطن، واحدة من البلديات التي تستفيد من المنح المقدمة، وتحديداً لصالح مشاريع تتعلق بالبنية التحتية (تأهيل طرق) إلى جانب الاستفادة في مجال بناء القدرات.

وبحسب ما يقوله حسام أبو عليان، مدير البلدية، فإن البلدية تسعى لتقديم المشاريع المطلوبة، التي من شأنها خدمة أكبر قطاع من المواطنين، وبخاصة أن

طوباس أضحت محافظة ومركزاً لغيرها من البلديات المحيطة، التي تعتمد عليها فيما يتعلق بالخدمات.

وتسعى بلدية طوباس إلى الحصول على مشاريع تنافسية يمولها الصندوق، مثل مشروع توليد الكهرباء من خلال الخلايا الشمسية، الذي تتنافس للحصول عليه ثماني بلديات، وسيكون التمويل من حظ أكثر المشاريع المقدمة جودة.

وبحسب أبو عليان، فإن «ما يقدمه الصندوق ليس كافياً مقارنة بحاجات البلدية، التي تعتبر مركزاً لمحافظة ناشئة تم إهمالها لفترة طويلة».

وأكثر من ذلك، طالب عليان الصندوق بإعادة النظر بالأسس التي يتم فيها توزيع الحصص على البلديات والمنح المالية، والنظر لخصوصية المناطق المهمشة التي تحتاج إلى تطوير.

ويبدو أن بلدية طوباس ليست البلدية الوحيدة التي رفعت مطلبها بضرورة تغيير معايير توزيع منح الصندوق. فبحسب القائمين على بلدية رام الله، فإن هذه المعايير لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية بعض البلديات التي تقوم بتقديم خدمات مركزية للمواطنين.

رام الله مركز الخدمات والسلطات

يقول أحمد أبو لبن، مدير عام بلدية رام الله، إن المعايير التي يتم فيها توزيع المخصصات على البلديات تحتاج إلى تعديل لتتناسب من عدد السكان الذين يتم تقديم الخدمات لهم في المدينة، وليس المسجلين كسكان فقط.

وتابع أبو لبن في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أنه «على الرغم من التعديلات الإيجابية التي قام بها الصندوق قبل عامين من الآن، بإضافة محددين إضافيين إلى المعايير التي يتم بموجبها توزيع الحصص، بعد أن كان عدد السكان هو المعيار الوحيد، فإن ذلك غير كافٍ، وبخاصة فيما يتعلق بخصوصية مدينة رام الله على مستوى البلديات في الوطن».

وأضاف: هذه التعديلات لم ترتقِ لمستوى الطموح والإنجاز، وبخاصة أن المعيارين الإضافيين وبمعادلة رياضية ترجع من جديد الحسم في اختيار المشاريع إلى عدد السكان.

وقال أبو لبن: بلدية رام الله تقدم خدمات لنحو ١٥٠ ألف مواطن يعملون ويسكنون في رام الله نهاراً، فيما يبيت فيها ما يقرب من ٥٠ ألفاً، وهذه القضية لا توجد في المحافظات الأخرى، فالهجرة الداخلية إلى رام الله تشكل تحدياً للبلدية ولمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

واستطرد: مدينة رام الله تعتبر مركزاً لمؤسسات السلطة المركزية كافة، إضافة إلى كونها مقراً للممثليات والمراكز والمؤسسات المحلية والدولية العاملة في فلسطين، وبهذه الخصوصية لا يعقل أن تعامل مدينة رام الله كما البلديات الأخرى.

وتابع: إضافة إلى ذلك، فإن وجود المستوى السياسي للسلطة في رام الله، يضيف على البلدية أعباء أخرى مع كل زيارة لشخصيات دولية وسياسية اعتبارية للأراضي الفلسطينية، كما أنها تحتضن جميع فعاليات السلطة، ما يشكل أعباء إضافية تحتاج لتخصيص موازنات إضافية، وأن لا تعامل معاملة البلديات الأخرى.

وشدد أبو لبن على ضرورة إعادة النظر بمعايير توزيع الحصص، فكما يقول «لا يجوز أن تركز المعايير على عدد السكان المسجلين في الإحصاء، في حين أن البلدية تقدم خدمات لضعفي السكان».

ويرد نوفل على هذه المطالب قائلاً: إن برنامج الصندوق لا يمكن أن يحل كل مشاكل الوطن، فهناك برامج أخرى لاستكمال الدور الكلي.

وأضاف: برنامجنا يهدف إلى رفع قدرات البلديات وتزويدها ببعض المشاريع بناء على آلية مقرة من قبل مجلس الإدارة، ومن قبل الحكومة، وهناك حاجات أخرى لا نستطيع الاستجابة لها، لذا يجب أن تكون هناك برامج أخرى تهتم بخصوصيات المدن الجاذبة لعدد كبير من السكان ولعمالة أكثر.

الوضع على حاله رغم وعود بحلول معلّقة

قرارات الضم تثير جدلاً وتهدد بـ «شطب قرى» وضياع أخرى

يوسف الشايب

في العشرين من تشرين الأول ٢٠١٢، في الوقت الذي كانت تحتفل فيه مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية بـ»عرس الديمقراطية»، عبر اختيار ممثليهم في العديد من المجالس البلدية، شيّع أهالي قرية إجنسنيا، شمال غربي نابلس، «الديمقراطية»، عبر جنازة رمزية رفع خلالها شباب القرية، بمشاركة الأطفال والنساء وكبار السن، هيكل نعش لفّته رايات سوداء، دفن في مقبرة القرية، عقب صلاة الظهر، بمشاركة ممثلين عن قرية نصف جبيل المجاورة.

وجاءت تلك الخطوة، التي حملت شعار "تشييع الديمقراطية يوم عرسها"، احتجاجاً على قرار الحكومة بتنسيبٍ من وزير الحكم المحلي، آنذاك، د. خالد القواسمي، في العام ٢٠١٠، بضم قريتي إجنسنيا ونصف جبيل إلى بلدة سبسطية، ما يعني وفق أعضاء مجلسيهما القرويين، والأهالي، شطب هاتين القريتين عن الخريطة، وتحويلهما إلى حارات داخل البلدة.

وبينما كتب أطفال القرية اسم إجنسنيا بالأحمر (لون الدم) على أيديهم، ارتفعت الرايات السوداء منذ ساعات الصباح الباكر فوق منازل القرية، ومبنى مجلسها القروي، الذي تحوّل إلى بيت عزاء أمه رجال القرية ونساؤها، ووزعت فيها "القهوة السادة"، كما يحدث في طقوس العزاء عادة.

وانطلقت جنازة رمزية من مقر المجلس، رفع فيها شباب القرية "نعشاً أسود" كتب عليه بالأبيض "الديمقراطية"، قبل أن يقوموا بدفنها في مقبرة "إجنسنيا"، على مقربة من حيث يرقد الراحلون منها، حيث وضع "شاهد" كتبت عليه عبارة "أهالي إجنسنيا ينعون الديمقراطية وحق تقرير المصير"، ومذيلة بتاريخ الانتخابات المحلية ٢٠-١٠-٢٠١٣.

ورفع الأطفال يافطات حملت شعارات مناهضة لقرار الحكومة بـ"تحويل القرية إلى حارة في سبسطية المجاورة"، أو "شطبها" عن الخريطة، من بينها "لمصلحة من تشطب قرى ضاربة في التاريخ"، و"نرفض شطب قريتي إجنسنيا ونصف جبيل"، و"لن نركع"، و"قرية كنعانية تشطب بيد فلسطينية"، و"تقبل التعازي في المجلس القروي"، موجهين مناشدة للرئيس محمود عباس بالتدخل لـ"حل مشكلة القرية"، ولرئيس الوزراء د. سلام فياض، حينذاك، بالوفاء بوعد "عدم شطب أية قرية دون موافقة أهلها".

وكانت المشاركة النسوية فاعلة للغاية، سواء بالمشاركة في بيت العزاء أو الجنازة الرمزيين ... وقالت باسمة الشايب (أم شادي): مشاركتنا في هذه الفعاليات الاحتجاجية تأتي من قبيل التأكيد على أن جميع أهل إجنسنيا، نساء ورجالاً، يرفضون شطب قريتهم عن الخريطة من خلال ضمها لتتحول إلى حارة في سبسطية، والأدهى والأمر أن هذه القرارات تصدر دون موافقتنا، وحتى دون استشارتنا.

وقال هاشم شافع، عضو مجلس قروي إجنسنيا: اليوم ومنذ الصباح كانت الإذاعات تتحدث عن عرس وطني لمناسبة الانتخابات المحلية، لكن، وللأسف، لم يشملنا هذا العرس، بل على العكس، كان يوم الانتخابات مأتماً، ويوماً لتشييع الديمقراطية وتقبل التعازي فيها، وذلك رفضاً لشطب القرية.

وأضاف شافع: هذه قرية كنعانية ضاربة في الجذور، يريدون شطبها عن الخريطة بجرة قلم من وزير الحكم المحلي، وبمصادقة رئيس الوزراء. لم يستشرنا أي أحد بهذا القرار، ما يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير. القرار اشتمل على حل مجلسنا القروي، ومصادرة أمواله التي هي أموال أبناء القرية ووضعها في تصرف بلدية سبسطية وتقدر بحوالي ٢٣٠ ألف شيكل، كما طالبونا بتسليم أختام ووثائق المجلس، بل وحتى أجهزة الاتصال والكراسي وغيرها، التي هي من أموال أبناء إجنسنيا.

وحذر من تأثيرات القرار السلبية على العلاقات المتينة بين أهالي القريتين (إجنسنيا وسبسطية). وقال: رسالتنا من هذه الفعاليات الاحتجاجية بأن قرار الضم هذا مرفوض، وسنواصل التصعيد في الفعاليات السلمية حتى إلغاء القرار.

وقال د. سليمان كايد، أحد أبناء قرية إجنسنيا: اجتمع أهل القرية لتدارس الفعاليات الاحتجاجية ضد قرار ضم القرية إلى سبسطية المجاورة، وتم اتخاذ سلسلة قرارات من بينها مقاطعة الانتخابات ترشحاً وانتخاباً، وتنظيم جنازة رمزية لتشييع الديمقراطية الفلسطينية باستخدام هيكل تابوت، ومسيرة احتجاجية من مقر المجلس القروي إلى مدفن إجنسنيا، بمشاركة الأطفال، والنساء، والشيوخ، والشباب.

وعود ذهبت أدراج الرياح

وبعد مرور أكثر من عام، وعلى الرغم من وعود فياض والقواسمي حينها، لم يحصل أي شيء، وبقي الأمر معلقاً، وفق ما أكد نضال الأشقر، عضو مجلس قروي إجنسنيا لـ"آفاق برلمانية»، مشدداً على أنهم تلقوا وعداً شفهياً، وفي أكثر من مناسبة من رئيس الوزراء السابق، بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل قرار العام ٢٠١٠، وآخرها وعد من الوزارة بأن يتحقق ذلك في نيسان الماضي، ولكن ها هو العام ٢٠١٣ ينقضي دون أن تفي الحكومات المتتالية بعهودها.

وقال عبد الجبار الشايب، رئيس مجلس قروي إجنسنيا: قرار الضم يعني للعديد منّا «شطباً» لجزء حيوي من تاريخ فلسطين، كونها تحوي آثاراً تعود إلى أربعة آلاف سنة، كما أثار مخاوف لدينا من تعرض قريتنا للإهمال، كون القرار اتّخذ دون استشارتنا.

وزارة الحكم المحلي في الضفة أوضحت أن غالبية لجان المشاريع أو المجالس القروية المنحلة غير قادرة على تغطية نفقاتها التشغيلية، وتنفيذ مشاريع تطويرية وخدمية داخل حدودها، وأنها عبر هذا القرار تسعى إلى زيادة درجة اللامركزية داخل الهيئات المحلية، وتقديم خدمات أفضل للسكان، وأن القرار نابع -بحسب وزارة الحكم المحلي بالضفة- من خطتها الإستراتيجية لإحداث عملية تنمية سريعة ومستدامة داخل حدود هذه الهيئات. غير أن سكان القرى المستهدفة يحذرون من خطورة هذه الخطوة على الصعيد السياسي في ظل الهجمة الاستيطانية على الأرض، كما أن ذلك بنظرهم يساهم في طمس هوية المكان، بغض النظر عن الأسباب والمبررات.

وفنّد الشايب هذه المبررات، وقال: نحن لدينا فائض في موازنتنا بعد تسديد كامل النفقات التشغيلية، ولدينا مشاريع حصلنا على تمويل لها، ولكن لم تنفذ بعد قرار الضم، وقرار مصادرة أموالنا، وبالتالي ليس صحيحاً ما تسوقه الوزارة من أعذار. نحن مع الدمج لكن الضم بمعنى الشطب مرفوض تماماً.

جالود والاستيطان

ووفق القرار، تحل «لجان المشاريع»، ويتم «ضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة لها»، و«تزول جميع الحقوق والالتزامات» للمجلس واللجان التي تم حلها وضمها إلى الهيئات المحلية المجاورة لها». واللافت أن القرار يجري تطبيقه على المجالس القروية، وليس لجان المشاريع فحسب، فلجان المشاريع هي تلك التجمعات السكانية من عزب وخرب التي لم يكن لها أي وجود في العهود التركية، والبريطانية، والأردنية، وحتى في عهد الاحتلال، وتشكلت بعد قيام السلطة الفلسطينية، في حين أن المجالس القروية هي لتجمعات سكنية راسخة بعضها منذ آلاف السنين، إلا أن وزارة الحكم المحلي، ووفق تفسيرها للقرار، باشرت في تطبيقه على التجمعات السكانية كافة في محافظات نابلس وطولكرم وجنين، مما يقل عدد سكانها عن الألف نسمة، وفق ما أكد وكيل الوزارة وقت صدور القرار مازن غنيم، بغض النظر ما إذا كانت هذه التجمعات «لجان مشاريع» أو «مجالس قروية».

العديد من المجالس القروية اعترضت على تطبيق القرار عليها، كونه ينصّ صراحة على ما يعرف بـ"لجان المشاريع"، وتقوم وزارة الحكم المحلي بتطبيقه على القرى (المجالس القروية)، إضافة إلى "لجان المشاريع"، وهو ما لم ينص عليه القرار، ومن بينها قرية جالود قضاء نابلس، التي قام مجلسها القروي برفع قضية إلى محكمة العدل العليا طعناً بالقرار.

ويقول عبد الله حاج محمد، رئيس مجلس قروي جالود: القرار يتحدث عن لجان المشاريع، وهي التجمعات السكانية التي لم يكن لها أي وجود قبل قيام السلطة الوطنية، وليس عن مجالس قروية، وبالتالي قمنا برفع قضية إلى محكمة العدل العليا، وننتظر أن ينصفنا القرار، إلا أن غنيم أشار إلى خلل قديم في تصنيف بعض التجمعات السكنية على أنها مجالس قروية، وبالتالي "تم تطبيق القرار على جميع التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن الألف نسمة".

ويصف حاج محمد القرار بالتدميري ... ويقول: هناك سبع مستوطنات إسرائيلية مقامة على أراضي جالود، حيث إن ٨٥٪ من أراضيها تقع في مناطق "ج"، فأربعة آلاف دونم فقط من أصل عشرين ألف دونم مجمل مساحة القرية، التي يقطنها ٦٠٠ نسمة، تقع في مناطق "ب"، وبالتالي فإن قرار ضم جالود إلى قريوت، وتحويلها إلى حارة، يعني أننا نرمي ١٦ ألف دونم من أراضي القرية في أحضان المستوطنين، وبقرار فلسطيني للأسف.

ويضيف حاج محمد: وفق القرار، فإن أربعة آلاف دونم من القرية ستضم إلى قريوت، و١٦ ألف دونم ستذهب للمستوطنات، لأن لا سيطرة فلسطينية قانونية إلا على المساحات داخل مناطق "ب" من جالود. منذ اتخاذ القرار بات الاحتلال يمنعنا من دخول أراضينا التي حصلنا على مشروع لاستصلاحها من الصليب الأحمر، توقف بطبيعة الحال، واشترطوا علينا الحصول على إثبات ملكية من ضابط الأراضي في "الارتباط الإسرائيلي"، وهذا شبه مستحيل ... هذا القرار لا يجب السكوت عليه.

بدوره، شدد المحامي أشرف حنني، المكلف من مجلس قروي جالود برفع قضية للطعن في القرار لدى محكمة العدل العليا، على أن القرار واضح ويتحدث عن "لجان المشاريع"، وبالتالي لا ينطبق قانوناً على المجالس القروية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان هناك تعسف في استخدام السلطة من قبل الحكومة ووزارة الحكم المحلي، من حيث مراعاة الإجراءات القانونية فيما يتعلق بتحويل المجالس القروية إلى "لجان مشاريع"، وقد نجم عن ذلك تجميد أرصدة هذه المجالس وغيرها من الإجراءات المترتبة على القرار المطعون فيه أمام محكمة العدل العليا.

تثبيت وتعزيز هوية المكان

القرار، الذي ينصّ على أنه جاء استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، وقانون الهيئات المحلية، ولم يحدد المواد التي استند إليها في هذين القانونين، يتجاهل، وفق أكاديميين ومثقفين ومراقبين وعدد من أعضاء المجالس المحلية، البعد التاريخي والحضاري للعديد من هذه القرى، التي يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من ستة آلاف عام، كما يتجاهل البعد الوطني بضرورة تثبيت هذه القرى وحضورها، بدلاً من "شطبها" وتحويلها إلى مجرد "حارات" في بلدات أخرى.

ويقول د. أحمد حرب، رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: هذا القرار خطير على أكثر من صعيد، أولها على الصعيد السياسي الوطني في ضوء الهجمة الاستعمارية الاستيطانية، وبخاصة ما يتعلق بالقرى المصادرة أراضيها لصالح المستوطنات أو جدار الفصل العنصري، أو المهددة بالمصادرة، ففي هذه الحالة يكون الضم بمثابة اعتراف بما هو قائم، وبخاصة أن هذه القرى ستتحول لتكون جزءاً أو لربما حارات من بلدات أخرى، وهذا أمر يجب عدم المرور عليه مرور الكرام.

ويضيف حرب: النقطة المهمة الأخرى، ويجب عدم إغفالها على المستوى الوطني والثقافي، هي ضرورة العمل على تثبيت وتعزيز هوية المكان الثقافية والتاريخية والحضارية، بالاسم والمضمون والجغرافيا، وبخاصة أن المشروع الصهيوني، ومنذ البدايات، عمد ولا يزال إلى طمس هوية المكان الفلسطينية، وللأسف هذا القرار يساهم في طمس هوية المكان الفلسطينية، بغض النظر عن الأسباب والمبررات. لا تعنيني الأسباب الإدارية، أو المالية، أو ما يقال عن اشتراطات الممولين أو غيرها، وما يعنيني هو عدم الانسياق وراء هذه المبررات، وبالتالي نعمل على طمس هوية المكان. عندما نتكلم عن المكان فإننا نتحدث عنه كحيز جغرافي، ونتحدث عن ارتباط الإنسان بهذا المكان. نحن بمثل هذه القرارات التي تتحدث عن ضم كامل بالمفهوم الإداري، ننزع عن القرى خصوصيتها الثقافية، وهويتها التاريخية الخاصة. علينا البحث عن إبراز هوية المكان وليس طمسها، وبخاصة في ظل الظروف التي نعيشها هذه الأيام من تغوّل استيطاني.

من الجدير بالذكر أن شباباً من القرى المتضررة من القرار أسسوا صفحة على موقع "فيسبوك" ضد القرار تحدثوا فيها عن القرار وتداعياته ومخاطره على أكثر من صعيد، فيما نظمت سلسلة اعتصامات في مدينة رام الله، وغيرها، على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وزارة الحكم المحلي

من جانبه، رفض غنيم اتهامات «الشطب»، والرضوخ لرغبات الممولين، وغيرها، مشدداً على أن هذا القرار يندرج في إطار الخطط القطاعية والتنفيذية، ووفق مخططات إستراتيجية لوزارة الحكم المحلي، وهو ليس قراراً عشوائياً، أو عفوياً. وقال: في الماضي لم يكن ثمة تخطيط سليم، وكان العمل عشوائياً، وهذا دفعنا لاتخاذ هذا القرار، كون غالبية لجان المشاريع أو المجالس القروية هذه غير قادرة على تغطية نفقاتها التشغيلية، وتنفيذ مشاريع تطويرية وخدمية داخل حدودها. نحن نسعى عبر هذا القرار إلى زيادة درجة اللامركزية داخل الهيئات المحلية، وبناء قدرات الهيئات المحلية نفسها، وإحداث عملية تنمية سريعة ومستدامة داخل حدود هذه الهيئات، وضمان استمرار تقديم هذه الخدمات.

وأقر غنيم بأن اقتراحات الدمج بين القرى المتجاورة في هيئة محلية جديدة "كان مقبولاً لدى مختلف المجالس القروية، وأن هذا هو التوجه الأصيل للوزارة، لكن وبسبب قرار إجراء الانتخابات المحلية في تموز من العام الماضي، تم تأجيل بعض مشاريع الدمج". وقال: حتى نستطيع تطبيق رؤية "الحكم المحلي" لا بد من هيئات محلية قوية قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب، رابطاً القرار بقضية الديون المتراكمة على العديد من المجالس ولجان المشاريع فيما يتعلق باستحقاقات المياه والكهرباء، وغيرها من المبررات، قبل أن يشدد على أنه "لا بد من دراسة حالات معينة لقرى بعينها، وإعادة النظر فيما إذا كان القرار ينطبق عليها أم لا".

وبالتالي تبقى حالة الضبابية هي سيدة الموقف فيما يتعلق بقرارات الضم والدمج التي أثارت جدلاً في مناطق عدة في الخليل وجنين وغيرهما.

غزة: أزمة الكهرباء تهدد بتوقف الخدمات الأساسية للبلديات وكارثة بيئية في الأفق

ثائر أبو عون

معادلة صعبة يواجهها الإنسان في قطاع غزة، ومعترك يتعين عليه أن يعيشه يوماً بعد يوم، بسبب النقص في الخدمات الأساسية التي توفرها البلديات. خدمات عديدة أعلنت فيها بلديات القطاع حالة الطوارئ القصوى، فمن تكدس القمامة في الشوارع والأحياء والبيوت لفترات ليست بالقصيرة، فضلاً عن شح وصول المياه لمنازل المواطنين، إلى انقطاع الكهرباء الذي صاحبه شلل شبه تام في الحياة العامة للمواطن ... نتائج عديدة لسبب واحد، قلة ورود الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة العاملة في القطاع.

مسؤول العلاقات العامة والإعلام في بلدية غزة حاتم الشيخ خليل، قال إن البلدية تحاول أقصى ما تستطيع لضمان توصيل الخدمات الأساسية للمواطنين في المدينة، منوهاً إلى أن هذه المهمة تزداد صعوبة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها قطاع غزة من حصار وإغلاق لجميع المعابر، وانقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات، فإن البلدية لا تزال تواصل تقديم خدماتها للمواطنين ضمن الإمكانيات المتوفرة لديها.

وأوضح الشيخ خليل أن بلدية غزة تضم عدداً من الإدارات المختلفة يتولى كل منها تقديم خدمات مختلفة للمواطنين في شتى مناطق المدينة، منوهاً إلى أن إدارة الكهرباء في البلدية تعد من أهم الإدارات التي تختص بتقديم خدمات الكهرباء في مدينة غزة، إضافة إلى أعمال الصيانة المتعلقة بها، وتركيب الأعمدة وتمديد الكوابل وخطوط الإنارة، مبيناً أن هذا النظام تتعامل به البلديات في محافظات القطاع كافة بشكل عام.

خدمات على وشك التوقف

ولفت إلى المستوى المتدني الخطير الذي تعاني منه بلديات القطاع بشكل عام في تقديم الخدمات الأساسية، كنتيجة مباشرة لإغلاق الأنفاق، وتوقف ورود الوقود المصري اللازم لتشغيل المولدات الخاصة بعمليات ضخ المياه للمواطنين والأراضي الزراعية، إضافة إلى وقود تشغيل الآليات الخاصة بعمليات النظافة ونقل النفايات، ولزومه لتشغيل محطات معالجة المياه العادمة.

وبين أن انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة في اليوم، أدى إلى اعتماد البلديات على المولدات التي تعمل بالسولار لتشغيل الخدمات، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أنه بسبب انقطاع تدفق الوقود المصري إلى القطاع، تم الاعتماد بالتالي على الوقود الإسرائيلي الذي يأتي بأسعار مرتفعة، منوهاً إلى أن الموازنة التشغيلية للبلديات لا تستوعب مثل هذه المبالغ، ما اضطرهم إلى وقف وتأخير رواتب موظفي البلديات في كثير من الأحيان.

وأضاف أنه نتيجة لعدم قدرة البلديات على تشغيل محطات معالجة المياه العادمة في القطاع بسبب شح الوقود اللازم للتشغيل، يتم ضخ المياه العادمة إلى مياه البحر، ما يهدد بكارثة بيئية حقيقية، كما أن توقف مضخات المياه العادمة في القطاع، قد يسبب كارثة في المخيمات المكتظة بالسكان.

أزمة الكهرباء خلفت أزمة مياه

الشيخ خليل أشار إلى أن أزمة الكهرباء تهدد بخلق أزمة أخرى تتعلق بالمياه الواصلة لبيوت المواطنين، لاسيما أن المياه لا تصل إلى العديد من البيوت في مدينة غزة، بسبب اختلاف جداول توزيع الكهرباء والماء، مبيناً أن بلدية غزة حاولت بشتى السبل تدارك هذا الأمر والوصول إلى حل له، لكن تبقى المشكلة قائمة نظراً لكثرة عدد الساعات التي يقطع فيها التيار الكهربائي عن المواطنين في اليوم. وقد دعت البلدية المواطنين أكثر من مرة إلى خفض ارتفاع خزانات المياه نظراً لعدم تمكنها من رفع المياه إلى الطوابق العليا في العمارات السكنية بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.

وأكد أن البلدية أعلنت أنها ستستمر في ضخ المياه بصورة طبيعية قدر الإمكان، وأنها دعت المواطنين إلى العمل على ترشيد استهلاك المياه واستخدامها بقدر الحاجة حتى تتمكن المياه من الوصول إلى كل المناطق، وبخاصة المرتفعة منها.

وبين الشيخ خليل أن البلدية تعمل على تطوير الأداء من خلال استخلاص العبر التي واجهتها خلال الأزمات التي مرت بها المدينة في الأعوام السابقة، مشيراً إلى أن البلدية هي جزء من منظومة تعاون مع مؤسسات مختصة.

وكشف أن الموارد المالية الذاتية لا تكفي لتغطية الخدمات التي تقدمها البلدية نتيجة انخفاض عدد الملتزمين بدفع المستحقات المترتبة عليهم، حيث أن عدد الملتزمين بالتسديد بلغ ١٦ ألف مشترك من ٦٤ ألفاً في مدينة غزة، في حين عملت البلدية في ظروف صعبة نتيجة الحصار المفروض على القطاع، وأدى إلى نقص كبير في الموارد والآليات اللازمة للعمل، موضحاً أنه تم تجاوز بعض تلك الصعوبات عبر استخدام الموارد المتاحة محلياً.

وأوضح أن البلدية وضعت خطة إستراتيجية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ولجان الأحياء لتطوير الواقع الخدمي محلياً، وأن المجلس البلدي أقر ضوابط لتنظيم توزيع الخدمات الأساسية على جميع المواطنين بلا استثناء بكل عدل وشفافية.

من جانبه، أوضح المدير العام للمياه والصرف الصحي في بلدية غزة سعد الدين الأطبش، أن عدم توفر الطاقة اللازمة من الوقود هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى صعوبة إيصال المياه إلى منازل المواطنين، وأن الخدمات التي تقدمها بلديات القطاع انخفضت بنسبة ٤٠٪، وذلك من خلال تضارب جداول المياه والكهرباء، وعدم استفادة المواطنين من المياه التي تصل إليهم من البلدية، حيث انخفضت من ١٢ ساعة إلى ٦ ساعات، إضافة إلى عدم قدرة البلدية على توفير قطع الغيار اللازمة للآليات ومضخات الصرف الصحي، ما اضطر البلدية لتشغيل آبار المياه شديدة الملوحة التي كانت قد أوقفتها في وقت سابق.

وعن غياب جدول موحد يوازي بين وصول التيار الكهربائي والمياه للمواطنين في اللحظة ذاتها من أجل ضخ المياه للطوابق العليا، وإنجاز المهام المنزلية، لاسيما أن الكهرباء تصل إلى المنطقة بحسب الجدول لـ "٦" ساعات وتغيب "١٢" ساعة، قال الأطبش إن المياه تضخ من آبار تبعد عن المدينة ١٠ كم، وهي في نطاق بلدية بيت لاهيا شمال القطاع، لذا فإن المياه تصل للمناطق الأقرب تباعاً، وما أن تصل المدينة تكون الكهرباء قد قطعت، مضيفاً أن المطلوب هو حل جذري للكهرباء وإيصالها على مدار الساعة.

تهديد بوقوع كارثة بيئية

وبخصوص أزمة المياه العادمة والصرف الصحي، لفت الأطبش إلى وجود مضخات داخل المدينة، ولكن إذا استمرت الأزمة الراهنة، فإن هذا يعني توقف محطات الصرف الصحي، لاسيما محطة «٧ ب» في منطقة الزيتون شرق المدينة، الأمر الذي يعني غرق شرق حي الزيتون.

وأضاف أنهم يعملون ومنذ بداية انقطاع التيار الكهربائي على تدارك الأزمة التي تواجهها بلديات قطاع غزة بشكل عام، والتقليل من تداعياتها الخطيرة على المواطنين، واستخدام ما يتم توفيره من سولار حسب الأولويات.

بدوره، قال مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل، منذر شبلاق، إن الوضع الذي يمر به قطاع غزة في الوقت الحالي من صعوبات تواجه البلديات في تقديم خدماتها الأساسية للمواطنين يشبه ظروف قصف محطة الكهرباء في العام ٢٠٠٦ بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي أدى وقتها إلى شلل في قطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأساسية.

وبين شبلاق أن ما حدث أخيراً من تشديد للحصار على قطاع غزة، وإغلاق للأنفاق، أثر بدوره على نسبة الوقود الواردة للقطاع، وجعلهم يقومون بالتنسيق مع بلديات القطاع للتواصل مع مؤسسات مثل وكالة الغوث "الأونروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصليب الأحمر، من أجل وضعها في آخر التطورات والظروف الخطيرة المحدقة بالخدمات الأساسية في قطاع غزة.

وأكد مدير عام دائرة الصحة في بلدية غزة عبد الرحيم أبو القمبز، أن البلدية كما هي جميع بلديات القطاع تعتمد على التيار الكهربائي في تسيير خدماتها الأساسية وتزويد المدينة بالمياه والصرف الصحي، والخدمات المرافقة لها من النفايات الصلبة وغيرها.

توقف في عمل الآبار

ونوه إلى أن مدينة غزة لديها ٦٨ بئراً ارتوازيةً تعمل على التيار الكهربائي، وفي حال انقطاعه تتوقف عن العمل، مؤكداً أنها تنتج في الأوضاع الطبيعية حوالي ١٠٠ ألف متر مكعب يومياً، وللتغلب على هذه المعضلة الصعبة تعتمد البلدية على تشغيل المولدات الكهربائية، إلا أنه من الصعوبة بمكان توفير الكميات المطلوبة من السولار اللازم لتشغيل المولدات التي تزداد الحاجة إليها يوماً بعد يوم، نتيجة انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة.

كما حذر من أن قطاع الصرف الصحي يعاني جراء الأزمة الراهنة، لاسيما أن مدينة غزة مرتبطة بشبكة صرف صحي تغطي نحو ٩٥٪ من المدينة، ويتم تجميع ٧٠ ألف متر مكعب من هذه المياه يومياً، ويتم جمع هذه الكميات عن طريق ثماني محطات لتوصيلها إلى محطة المعالجة المركزية الواقعة جنوب المدينة، مؤكداً أن المحطات الثماني، وكذلك محطة المعالجة، تعتمد بشكل أساسي في عملها على الكهرباء، ونتيجةً لانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، مع شح السولار، فإنها تتأثر سلبياً.

وأوضح أنه نتيجة لهذا الضغط الشديد، اضطرت بلدية غزة إلى وقف عمل ثلاث مضخات رئيسية على شاطئ البحر، ما أدى إلى تسرب مياه صرف صحي غير معالجة إلى شاطئ البحر، مسببةً تلوث الشاطئ ومياه البحر.

بدوره، قال رئيس بلدية النصيرات في المنطقة الوسطى محمد أبو شكيان، إن مشكلة نقص الوقود وانقطاع الكهرباء تسببت بتوقف العديد من الممولين الأوروبيين عن تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية في قطاع غزة، كما أن هناك مؤسسات كانت تعمل وتوقفت وأغلقت مثل المشروع الدنمركي في المنطقة الوسطى، إضافة إلى توقف المشروعات الصغيرة، ومشاريع صيانة الطرق المتهالكة والقديمة.

وحول مشكلة انقطاع التيار الكهربائي المستمر، قال أبو شكيان إن بلديات القطاع حاولت إدارة الأزمة من خلال تشكيل لجنة من المختصين في البلديات، بينهم أعضاء مجالس البلديات للتنسيق الدائم مع شركة الكهرباء في محاولة لمواءمة تشغيل الآبار مع فترة تشغيل الكهرباء.

ونوه إلى أنه تم عقد اجتماعات عدة لمسؤولين في البلديات مع مدير شركة الكهرباء والمسؤولين في الشركة، من ضمنهم مدير منطقة غزة، وتم الاتفاق على رفع الفولتية المنخفضة في بعض الآبار.

وبيّن أن هناك طواقم تعمل على مدار الساعة لمتابعة شكاوى المواطنين بخصوص المياه والتأكد من وصولها لمناطق المدينة، إضافة إلى متابعة تشغيل الآبار على الكهرباء.

بلديات تعلن حالة الطوارئ

من ناحيته، أوضح رئيس بلدية القرارة، شمال محافظة خان يونس، عبد الرحيم العبادلة، أن البلدية أعلنت حالة الطوارئ في قطاع الخدمات منذ أسابيع، وعملت على تأجيل العديد من المشاريع التي يمكن تأجيلها في الوقت الحالي نظراً لتوقف الآليات اللازمة للعديد من المشروعات بسبب نقص الوقود.

وقال إن البلدية بدأت تعاني، وبشكل ملحوظ، من أزمة نقص الوقود التي تجتاح محافظات قطاع غزة منذ فترة، مؤكداً في الوقت ذاته أن الأزمة ستزداد سوءاً في حال استمرار انخفاض كميات الوقود أو انعدامه.

وحذّر من أن استمرار انقطاع التيار الكهربائي مع أزمة نقص الوقود التي يعاني منها القطاع في الوقت الحالي سيلقي بظلاله على الخدمات كافة التي تقدمها البلدية لقرابة ٢٥ ألف مواطن في المنطقة، وذلك نتيجة لتوقف مولدات آبار المياه وآلياتها التي تعمل على نظافة المدينة، وكسح آبار الصرف الصحي، ونقل النفايات الصلبة.

في المقابل، قال المواطن خالد الزيان، من سكان النصيرات، إن أزمة الكهرباء تزداد سوءاً يوماً بعد آخر في قطاع غزة، وإن مقومات الحياة تقل بالتدريج، كما أن الأمر لا يتوقف عند انقطاع الكهرباء فقط، وإنما يمتد ليشمل مناحي الحياة الأساسية كافة من مياه، وصرف صحي، وغيرها، مضيفاً أنه يخشى من تراكم الأوساخ واستيطان النفايات في الشوارع، ما من شأنه أن يُلحق الأمراض بالمواطنين الذين يفتقد الكثير منهم للمياه.

وأشار إلى أن حياة المواطن في قطاع غزة أصبحت مبرمجة بحسب جدول الكهرباء تارة، وجدول المياه تارة أخرى، مناشداً الجهات المسؤولة إيجاد حل سريع وفعال ينهي هذه الأزمة التي طالت.

جدير بالذكر أن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحركة حماس عقدت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي جلسة في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة، لمناقشة الآثار الخطيرة للحصار المتواصل على أداء البلديات في قطاع غزة. وخلصت الجلسة إلى توصيات عدة من ضمنها الضغط على وكالة الغوث لتحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين، إضافة إلى مطالبة الجانب المصري بمراعاة الاحتياجات الإنسانية لأهالي قطاع غزة.

لا بدائل ولا حلول في الأفق!

الحصار يخنق مشاريع بلديات قطاع غزة ويهدد البنية التحتية

شيرين خليفة

مع ازدياد تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة وإعادة إغلاق الاحتلال الإسرائيلي المعابر كافة، عقب اكتشافه نفقاً للمقاومةِ على الحدودِ الشرقيةِ للقطاع، الذي استُبِقَ بإغلاق الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية جنوب قطاع غزة، تزايدت المشاكل التي تعاني منها البلديات في قطاع غزة.

الحصار أدى إلى شلل شبه تام في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنشائية التي باشرت البلديات بتنفيذها في مدن قطاع غزة كافة، أو تلك التي كانت على وشك البدء؛ أزمةٌ أثّرت سلباً على المواطنين الذين كان من المفترض أن يُحل جزء من مشاكلهم اليومية، إضافة إلى فقدان آلاف العمال مصدر دخلهم، حيث يستفيد من هذه المشاريع نحو ٢٥ ألف عامل، إلى جانب تضرر المقاولين الذين أصبحوا يواجهون خطر التغريم في كل لحظة يتم فيها تأخير تسليم مشاريعهم.

شلل تام

في مقابلة معه، قال زهدي الغريز، وكيل وزارة الحكم المحلي في غزة، إن جميع مشاريع البلديات للعام الحالي والمقدّرة بنحو ١٢٥ مليون دولار، توقفت بسبب الحصار وإغلاق الأنفاق، ومعها فَقَد نحو ٢٥ ألف عامل مصدر رزقهم.

وأضاف: حجم المشاريع للعام ٢٠١٣ توزع ما بين الخدمات الأساسية التي تقوم بها البلديات، والطرق، والبنى التحتية، ومشاريع معالجة مياه الصرف الصحي، وإنشاء أحواض جديدة للصرف الصحي.

ونوه إلى أن البلديات كانت تعمل على مشاريع إستراتيجية، مثل محطات التحلية ومعالجة المياه، فمحطة مياه الشمال المقدّرة بنحو ٤٠ مليون يورو كان يجب الانتهاء منها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، إلا أن مرحلة التشطيبات النهائية توقفت بسبب الحصار المشدد، وكذلك توقفت مشاريع الطرق الداخلية للبلديات، التي تقدّر بنحو ٣٠ مليون يورو.

وأكمل: نتحدث عن مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الصرف الصحي داخل المدن والأحياء، فهناك مشاريع عدة توقفت في وسط قطاع غزة مثل النصيرات والزوايدة، وفي شرق خان يونس، لاسيما أن هذه المنطقة تفتقر إلى شبكات الصرف الصحي.

بطالة أيضاً

وقال الغريز: إن نحو ٢٥ ألف عامل، أي ما يعادل ٤٠٪ من الأيدي العاملة، فقدوا مصدر دخلهم، بسبب توقف هذه المشاريع، سواء من كانوا سيعملون بشكل مباشر أو غير مباشر، فمثلاً حين نتحدث عن كيس الأسمنت، فإن مجرد دخوله يشغل معه ٢٩ مهنة من المهن المساندة.

وتعقيباً على عدم تخزين الأسمنت والمواد الإنشائية تحسباً من ظروف كهذه، أوضح الغريز أن «عدم وجود مخازن يعود لأننا نستهلك كميات ضخمة تصل إلى نحو ٣٠ ألف طن يومياً، وهذا يحتاج إلى مساحات كبيرة جداً، فأي كمية يتم تخزينها، لن تكفي إلا لفترة محدودة».

وأكد أن المشاريع تأثرت بإغلاق الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية، فالأسمنت الذي كان يدخل قطاع غزة عبر المعبر مع الاحتلال، كان يخص المشاريع الدولية، التي يتم التنسيق لها، أما المشاريع الأخرى، فلا يسمح الاحتلال بدخول الأسمنت لها، وبالتالي يلجأ المقاولون للأنفاق.

هذا الواقع سيجبر المقاولين على اللجوء للأسمنت القادم من المعابر مع الاحتلال إن وجد، أو شرائه من السوق السوداء إن توفر أصلاً، ما يعني ارتفاع الأسعار على المقاول بما يعادل ١٠٠٪، الأمر الذي سيلحق بالمقاولين خسائر أكيدة، فضلاً عن تخوّف الكثيرين منهم من التغريم حال تأخرهم في تسليم المشاريع.

وعن ذلك يقول الغريز: إن العقود التي يتم توقيعها مع المقاولين تتضمن إعفاءهم من التغريم ومنح مدة زمنية إضافية للمشروع في حال تعرضه للضرر بشكل مباشر، أو حدث حصار.

وتابع: البلديات تتعامل مع المؤسسات المانحة والبنك الإسلامي والمشروع القطري، وهذه الجهات تقول إنه في حال الحصار أو كوارث طبيعية، يتم تمديد الوقت إن لم يتم الحصول على المواد الأساسية، وأيضاً إذا تعرض المشروع لتدمير مباشر من العدو فإنه يتم التعويض.

وأكد الغريز أنه «في حال استمر الحصار، فلا يوجد بدائل للأسمنت، وعلى الرغم من أن الطواقم الفنية استطاعت في حصار العام ٢٠٠٧ الذي استمر حتى ٢٠٠٩ من إيجاد بدائل لمادة البسكورس، إلا أنه من غير الممكن إيجاد بدائل لكل شيء».

توقف مشاريع الإعمار والطرق

أما المهندس محمد الأستاذ، مدير عام الإدارة للطرق بوزارة الأشغال في غزة، فقال إن ندرة وجود المواد الأساسية، وبخاصة الحديد والأسمنت، أدى إلى شلل كامل في قطاع الإنشاءات، الذي يعتمد على هذه المواد بصورة أساسية.

وأضاف: الوزارة كانت تشرف على تنفيذ مشاريع عدة، فبعد حرب العام ٢٠٠٩، وحرب «حجارة السجيل» العام ٢٠١٢، كان لدى الوزارة مشاريع إعادة إعمار المنازل المهدمة، حيث هناك عدد كبير من المنازل تمت إعادة بنائها، لكن بقي جزء كبير يحتاج إلى إعادة إعمار، كما أن هناك مشاريع أخرى مثل مشاريع الطرق، تأثرت بشكلٍ كبير، ومشروع مدينة الشيخ حمد، حيث تمت الترسية على المقاولين، وهو عبارة عن مدينة مكونة من ٣٠٠٠ وحدة سكنية في خان يونس، ولم يتم البدء به.

وعن مشاريع البنية التحتية مثل الطرق وتصريف مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي والكهرباء، قال إنها تأثرت أيضاً، لأن كل هذه الأعمال تحتاج إلى أسمنت وحصمة وحديد التسليح.

وتابع الأستاذ: يوجد أسمنت من المخزون، ولكن لا يكفي، وهناك المشاريع القطرية التي يدخل الأسمنت لها بشكل بسيط بناء على بروتوكول بين قطر ومصر، ولكن تأثرت لأن المعبر الرسمي أصبح يعمل بعدد ساعات أقل من السابق.

وعن عدم وجود مخازن لمواد البناء، قال: كل مقاول يستطيع أن يخزن مواده بنفسه، التجار لديهم مخازن، وليس من الدارج أن تقوم الحكومة بعمل مخازن، وبخاصة أن الأسمنت لا يمكن تخزينه أكثر من ثلاثة أشهر، لذلك حتى لو وجدت المخازن من الصعب أن يتم تخزينه.

وفيما يتعلق بعملية تغيير الأسعار في مواد البناء، التي حدثت بسبب عدم دخول الأسمنت المصري، قال الأستاذ: هذا الأمر مرهون بالعقد. عملية تغيير السعر يتحملها المقاول، فكان عليه من البداية أن يقوم بالتخزين بنفسه، لكن هناك عقوداً أخرى انتبهنا فيها لبعض الأشياء فزدنا سعر المواد الرسمية، بحيث إذا ارتفع السعر سيتم دفع الفرق وإذا انخفض سيتم الخصم.

وتطرق إلى استمرار بيع مواد البناء في السوق السوداء، قائلاً إن وزارة الاقتصاد في غزة «تعمل حالياً على تسجيل نسبة الأسمنت الذي يدخل مع تسجيل اسم المواطن الذي يريده، وتتأكد من أنه يحتاجه وأنه لن يبيعه في السوق السوداء، وبالتالي أصبحت هناك عملية ضبط والوضع أفضل من السابق».

البنية التحتية متعثرة

من جانبه، قال د. مهندس نهاد المغنى، مدير عام الهندسة والتخطيط في بلدية غزة، إن البلدية كانت تعمل على ١٢ مشروعاً تطويرياً في المدينة، وكان من المخطط أن يبدأ العمل في رزم جديدة من المشاريع.

وأضاف: نقص المواد الإنشائية، سواء بسبب الحصار أو إغلاق الأنفاق، أثّر بشكلٍ كبير على بعض المشاريع، وبخاصة التي تعتمد على السوق المحلية في توفير المواد، إضافة إلى أن هناك بعض المشاريع التي كانت مجدولة ومبرمجة ليتم البدء بها، ولم تبدأ نتيجة عدم توفر المواد الأساسية.

وعن عقود المقاولين، قال المغني: حين نعمل بهذه المشاريع، نشترط على المقاول أن يوفر جميع المواد، لأن البلدية غير مسؤولة عن عدم توفر المواد وتقلبات الأسعار.

وأوضح أن «الأسمنت مادة رئيسية للإنشاءات، وبخاصة في مشاريع الطرق، كما أن حجر الجبهة الذي يستخدم يعتمد غالباً على الأسمنت، والبلاط يعتمد على الأسمنت والحصمة. وبالتالي عدم توفر الحصمة مسّ بشكل كبير الكثير من القطاعات».

وقال إن المشاريع التي تأثرت بشكل مباشر هي خمسة مشاريع كلفتها ٦ ملايين دولار تقريباً، إضافة إلى عدم وجود أفق لبدء المشاريع المجدولة.

ونوه المغني إلى أنه «حتى اللحظة لم يتم التوقف التام، فهناك أعمال يستطيع المقاولون القيام بها لحين فتح المعابر وتوفر مواد البناء»، معرباً عن أمله بألا يتم التوقف بشكل كامل.

ونفى وجود أي بدائل في حال استمر الوضع على ذلك، إذ سوف تتوقف المشاريع، كما توقفت في فترات سابقة منذ العام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩.

وتابع: يفترض أن نستخلص العبر، الخيارات ستكون محدودة، وبخاصة في ظل عدم توفر المواد، لا يوجد لدينا صناعات محلية لمواد البناء كالأسمنت والحصمة، سوف تقتصر أعمالنا على الصيانة ولن تكون هناك مشاريع كبيرة.

بلدية جباليا

بدوره، قال عبد الله سمارة، مسؤول المشاريع في بلدية جباليا، إن البلدية كانت تعتزم تنفيذ ٢٥ مشروعاً مختلفاً قيمتها ١٠ ملايين دولار، ما بين مشاريع بنية تحتية ومشاريع إنشائية، بينها مشروع بئر مياه تل الزعتر، الذي كان من المفترض أن يخدم منطقة تل الزعتر بأكملها.

وأوضح أن المشاريع كانت ما بين رصف طرق وإعادة تأهيل وصيانة طرق، وتمديد خدمات بنى تحتية مثل شبكات المياه وشبكات الإنارة وشبكات الصرف الصحي، إضافة إلى إنشاء محطات تحلية، ومبنى بلدية ومسلخ بلدي ومرافق عامة وحدائق، كان من المفترض أن تخدم جميع سكان نفوذ بلدية جباليا أي نحو ٢٢٠ ألف نسمة.

وأكد سمارة أن «جميع هذه المشاريع توقفت، أو تعطلت، فبعضها تم البدء به فعلياً ولا يوجد مواد بناء لإكمالها، وهذا يؤثر على المدة الزمنية للمشروع التي تأجلت أو تعطلت».

وعن عقود المقاولين الذين تضرروا نظراً لتعثر مشاريعهم، قال إن البلدية ما زالت تدرس هذا الموضوع، والبحث في إمكانية تعويض المقاولين، منوهاً إلى أن المقاول يجب أن يكون قد وفر المواد أصلاً قبل البدء بالعمل، وكي يتم فحص هذه المواد.

خسائر بالجملة

ويتحدث المقاولون عن خسائر بالجملة نتيجة لتوقف المشاريع، إذ قال أسامة كحيل، صاحب شركة كحيل للمقاولات، إن شركته كانت تنفذ مشاريع حيوية عدة، ما بين مشاريع إنشائية ومشاريع بنية تحتية، توقفت بشكل شبه كامل.

وأضاف: انتهينا من حفر بئر مياه في معسكر الشاطئ، ولم يتبقَ سوى المواد والفتحات الخاصة التي لم تتوفر بسبب الإغلاق والحصار، سوف يتأخر تسليم المشروع، وبالتالي سيتأخر تزويد مخيم الشاطئ بالمياه.

وتابع كحيل حديثه عن الخسائر التي لحقت بالشركات نتيجة لتوقف دخول مواد البناء، قائلاً: لدينا طواقم فنية عاطلة عن العمل حالياً، فأصبحنا أمام خيارين، إما أن يجلسوا وهذا فيه قطع للأرزاق لا نقبله، أو أن يستمروا على أمل أن يتم فتح المعابر، وبالتالي يستمر نزيف دفع الرواتب، وهذا يؤدى إلى خسائر فادحة تزيد من خسائرنا الناجمة عن عدم توفر مواد البناء.

وأردف: العمل يسير بطريقة بطيئة جداً بسبب الإغلاق والحصار، هذه حال كل شركات المقاولات، ومع الأسف لا تقوم الحكومة بالتعويض في حال حدوث قوة قاهرة، لأن ما حدث هو قوة قاهرة، ولا نعرف مَن نطرق بابه للتعويض على الأقل من أجل الموظفين.

ووصف كحيل العقود التي توقعها شركات المقاولات بأنها تعجيزية، إذ أن الإغلاق لا يستوجب التعويض ولا منح المقاول فترة زمنية لتسليم المشروع، وبالتالي يتعرض للتغريم حسب العقد، وهي عوامل إذا استمرت ستتوقف الكثير من المشاريع، ومن ضمنها مشاريع شركته.

إغلاق الأنفاق

وأكد أن إغلاق الأنفاق أثّر بشكل كبير على المشاريع التي كانت تعتمد على ما نسبته ٧٠٪ من مواد البناء القادمة من الأنفاق، حيث أن هناك فرقاً في السعر

←

بين مواد البناء القادمة من الأنفاق، وتلك التي تأتي عن طريق المعابر مع الاحتلال.

وقال كحيل إن الكثير من المقاولين تعرضوا للتغريم، إلا أنه شخصياً لم يتعرض لذلك، لكن إذا استمر الوضع كذلك، فسوف يتعرض للتغريم بلا شك.

أما المقاول محروس أبو رجيلة، الذي كان ينفذ مشاريع عدة بالتعاون مع بلدية خان يونس قيمتها نصف مليون دولار، فقال إن العمل قد توقف لديه تماماً، وأن الكثير من العمال فقدوا مصدر رزقهم بسبب ذلك.

وشركة الرحاب التي يرأسها أبو رجيلة كانت تعمل على مشاريع عدة، من بينها رصف شوارع رئيسية، ومبنى بلدية، إلا أن العمل توقف بسبب نفاد مواد البناء، وارتفاع سعر ما يتوفر بشكل لا يتحمله المقاول، وأشار إلى صعوبة تخزين كل مواد البناء المطلوبة كونها تحتاج إلى مخازن ضخمة.

بدوره، قال المهندس نبيل أبو معيلق، رئيس اتحاد المقاولين في محافظات غزة، «إن إغلاق المعابر والأنفاق كان كارثياً، حيث أن نسبة كبيرة من المقاولين كانوا يعتمدون على الأسمنت القادم من الأنفاق، فالمشاريع التي يتم تنفيذها ثلاثة أقسام، قسم للمؤسسات الدولية وعلى رأسها وكالة الغوث، تعتمد على معبر كرم أبو سالم بالاتفاق مع الجانب الإسرائيلي، وهذا يشكل بالكميات ٢٠٪، والبروتوكول القطري المصري للمشاريع الكبيرة في قطاع غزة ضمن المشروع القطري ويشكل ٣٠٪ من الكميات، و٥٠٪ من المجمل باقي المشاريع مع المواطنين والبلديات والمباني الخاصة».

وأضاف أن «المشكلة الأكبر تكمن في عدم وجود مخزون إستراتيجي في قطاع غزة، وبالتالي الاستهلاك كان يومياً، لذلك حدث التعثر التدريجي إلى أن توقفت جميع المشاريع».

وعن قضية فروق الأسعار ما بين مواد البناء القادمة من الأنفاق، ومواد البناء القادمة عبر معبر كرم أبو سالم، قال أبو معيلق: إن إستراتيجية التحول من النفق فيها فرق نحو ٣٠٪ على المواد الأساسية، وهي الحديد والبسكورس والأسمنت والحصمة. فهذه فيها زيادة فروقات على المقاول الذي لا يستطيع تحمل عبء ذلك، حيث إن هامش ربحه من ٣ إلى ٥٪، وبالتالي هذا يلحق خسائر بالمقاولين. وفى هذا السياق، حصلنا على موافقة من زير الأشغال بأنه لا مانع من أن تدرس كل جهة مشغّلة العقد والتعاون بين المقاول وهذه المؤسسة، للنظر في موضوع التغيير في الأسعار من حيث الكم والنوع والسعر.

عقود إذعان

وعن العقود التي تضر بقطاع المقاولات في حال الطوارئ، وصف أبو معيلق ذلك بقوله: هذه عقود إذعان ضد المقاول الفلسطيني ويجب تعديلها.

وبالنسبة للمقاولين الذين يواجهون خطر التغريم، قال: إذا كان التأخير منطقياً نستطيع التدخل وحل المشكلة، إما إذا كان سابقاً على ٣٠ حزيران/يونيو، فيكون غير منطقي.

ووصف أبو معيلق بدائل التخزين لمواد البناء بأنها «صعبة»، فالكميات التي تدخل كلها تُستغل يومياً، كما أن التخزين يحتاج إلى مساحات كبيرة وهذا غير متوفر. وأضاف: نحن نحتاج يومياً ٤٠ طن أسمنت، و٨٠٠٠ طن بسكورس وغير ذلك، ما يعني أننا بحاجة إلى ما بين ٣٠٠-٣٥٠ شاحنة يومياً، لكننا نعاني نقصاً شديداً، إضافة إلى أن ذلك يحتاج رؤوس أموال، والمقاول الفلسطيني جزء من المجتمع الفلسطيني ويعاني مثله.

وختم أبو معيلق حديثه بالقول: من السابق لأوانه الحديث عن خسائر، المقاولون في طريقهم للخسارة، إلا إذا تم فتح المعابر وإدخال مواد البناء، وإذا لم يحدث فكل قضية سيتم نقاشها حسب المشروع. وفي حال استمر الحصار وإغلاق الأنفاق على حاله، فإن قطاع غزة على ما يبدو سيواجه حصاراً يشبه ما واجهه العام ٢٠٠٧ عقب أحداث الانقسام الفلسطيني، الذي أدى إلى توقف مشاريع البلديات كافة حتى العام ٢٠٠٩؛ أي ما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

غزة: الكهرباء ومياه الصرف الصحي .. «تتآمران» على المواطنين!

مشيرة توفيق

ما زالت قرية أم النصر ببلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، حاضرةً في الذاكرة، بحكايتها الشهيرة مع مياه الصرف الصحي التي فاضت وأغرقتها قبل سبع سنوات، فسرقت خمسة من أرواح أبنائها، وأصابت عشرين آخرين بإصابات بليغة، ناهيك عن عشرات المنازل والممتلكات التي دمرت.

وليست حكاية أم النصر هذه إلا جزءاً من أزمة الصرف الصحي المتغلغلة في قطاع غزة على مر السنوات الطوال السابقة، وحتى اللحظة، بعشمٍ في حلول ووعود تزف إلى آذان الناس ذاتها التي تسمع التحذيرات من كارثة بيئية وشيكة حال استمر توقف محطات الصرف عن العمل في ظل تفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود، بل إن العيون لم تزل تلاحظ سيولاً من المياه تسري في الشوارع كلما أمطرت السماء، كان آخرها ما أغرق أحياء برمتها في قطاع غزة على مرأى ومسمع من الجميع.

قدرة محطات المعالجة

المدير العام لمصلحة مياه بلديات الساحل المهندس منذر شبلاق، قال: قطاع غزة من أكثر مناطق العالم التي تتأثر فيها مياه الخزان الجوفي سلباً بمياه الصرف الصحي، مضيفاً: ٨٠ في المائة من السكان مخدومون بشبكات صرف، لكن المشكلة الأكبر تكمن في ضعف قدرة محطات معالجة المياه التي أنشئت إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع، والتي لا تستوعب أكثر من ٦٠ ألف متر مكعب، في حين يصل إنتاج السكان إلى ١٤٠ ألف متر مكعب، وعليه تضخ المياه المعالجة أو شبه المعالجة إلى البحر.

وكشف شبلاق عن جهود كثيرة تبذل وعمل دؤوب مع الممولين لإحداث تغيرات في المستقبل القريب، مشيراً إلى وجود مشاريع عدة لبناء محطات معالجة مركزية يجري العمل عليها، في مقدمتها مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة، الذي تم الانتهاء من العمل عليه مؤخراً، على أن يكون بديلاً عن محطة الصرف الصحي في بيت لا هيا، التي كانت سبباً في مأساة قرية أم النصر، وتلويث الخزان الجوفي.

وتوقع أن تتمكن هذه المحطة من خدمة السكان خدمة تامة حتى العام ٢٠٣٥، جنباً إلى جنب مع مشروع إعادة ترشيح وتخزين مياه الصرف، لاستخدامها في ري خمسين ألف دونم، الذي بدأ العمل عليه مؤخراً.

تلوث مياه البحر

في السياق ذاته، تحدث شبلاق عن مشروع غزة المركزي للصرف الصحي، وقيمته ٧٠ مليون يورو، إذ جمد العمل عليه لسنوات طويلة بسبب الحصار وتراجع الممولين، مبيناً أن الحكومة الألمانية ستموله، وستطرح مناقصاته بداية العام ٢٠١٤، على أن تُنشأ محطة المعالجة شرق مخيم البريج، وتخدم محافظة غزة، والمحافظة الوسطى، وبالتالي تلعب الدور المنوط بها في الحد من تلوث مياه البحر، ورفع منسوب المياه الجوفية.

أما المشروع الثالث بين هذه المشاريع التي عدها شبلاق "مشاريع إستراتيجية"، فهو مشروع إنشاء محطة المعالجة في محافظة خان يونس، بقيمة ٥٦ مليون دولار، وتموله الحكومة اليابانية والبنك الإسلامي للتنمية، وقد وقعت اتفاقية العمل عليه مصلحة المياه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

صعوبة تشغيل محطات الضخ

وفي الوقت الذي نوه فيه شبلاق إلى تعطيل العمل على المشاريع التي تخدم قطاع المياه والصرف الصحي في القطاع، في ظل انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود الحاد، أرجع نائب مدير قسم المياه والبيئة بوزارة الحكم المحلي في الحكومة المقالة، المهندس طارق أمن، غرق بعض الأحياء بمياه الصرف إلى صعوبة تشغيل محطات الضخ في المناطق المنخفضة.

وقال أمن: إن لم تعمل هذه المحطات لمدة ثماني ساعات على الأقل، تتراكم المياه في الخطوط الناقلة حتى تصل إلى نقاط الانفجار، وهي المناهل المنتشرة في الشوارع، مضيفاً: لجأنا من قبل لتشغيل المولدات، لكن نقص الوقود أفقدنا القدرة على ذلك. إن القطاع يمر بأزمة كبيرة نتيجة الإغلاق المفروض.

نسبة النترات

أمن نوه إلى ضخ ٥٠ بالمائة من المياه العادمة، يومياً، إلى البحر دون معالجة، علماً أن البقية لا تعالج بشكل كامل نتيجة عدم القدرة على تشغيل جميع مكونات المحطات- التي تحتاج شهرياً ٣٨٠ ألف لتر من الوقود- ما يعني "كارثة بيئية" بكل معنى الكلمة.

وقال: حسب منظمة الصحة العالمية، يجب ألا تزيد نسبة النترات في المياه الجوفية على ٥٠ ملجم في اللتر، لكن النسب في غزة تخطت كل الخطوط الحمر، إذ وصلت بين ١٥٠-٢٠٠ جرام في اللتر، وهذا يؤثر على صحة المواطنين، وبخاصة الأطفال منهم.

وحسب أمن، يوجد في القطاع ٤٢ محطة تضخ المياه العادمة، منها محطة ضخ مخيم النصيرات المركزية التي دمرها الاحتلال فور إنشائها، والتي شرعت بلدية النصيرات ومصلحة مياه بلديات الساحل بإعادة بنائها بتكلفة قدرها ٥٤٣ ألف دولار.

طفح في بعض المضخات

ويبدو الحال في مخيم جباليا أفضل مما هو عليه في مناطق أخرى، إذ يؤكد يوسف النزلة، مدير بلدية جباليا، على استتباب الأمور في منطقة نفوذ البلدية، مع عدم خلوها من حدوث بعض الأعطال الطارئة التي تتعامل الطواقم معها بشكل فوري لضمان مصلحة المواطنين.

وتقدم بلدية جباليا خدمة تصريف مياه الصرف الصحي لحوالي ٢٢٠ ألف نسمة، حيث تجمع المياه في المحطات الرئيسية وعددها ٨ محطات، إضافة إلى مضخات فرعية للتصريف في المناطق المنخفضة جغرافياً، وعددها ١٢ مضخة، مهمتها جميعاً الضخ إلى أحواض التجميع الشمالية.

ولم ينكر النزلة حدوث طفح في بعض مضخات الصرف الصحي الفرعية التي لا يوجد فيها مولدات كهرباء، ما اضطر الطواقم لاستخدام آليات الكسح والشفط التي يعد العمل بها بحسب النزلة "غاية في الإرهاق".

يذكر أن معدل الاستهلاك اليومي للمحطات الرئيسية في جباليا يصل إلى ١٠٠٠ لتر من الوقود.

النزلة اعتبر ضعف التمويل أكبر العوائق التي تحول دون البدء ببناء شبكات جديدة وإجراء أعمال الصيانة، منوهاً إلى ما يترتب على فيضان «المجاري» من تشويه للمنظر العام، وانتشار الروائح الكريهة، وتجمع البرك العشوائية، وانتشار البعوض.

ويضطر المواطنون في بعض المناطق غير المخدومة بشبكات الصرف الصحي في نفوذ بلدية جباليا لاستخدام الحفر الامتصاصية، ما يؤثر سلباً على المياه الجوفية، ويزيد نسبة النترات فيها.

«الأونروا» مقصرة

وكان النزلة أكد، في حديث سبق فيضانات المنخفض الجوي الأخير، على استعداد البلدية لاستقبال المنخفضات القادمة، «فقد أجرت الطواقم أعمال الصيانة الوقائية لجميع المحطات والمضخات والمولدات، ونظفت مصافي مياه الأمطار، وتفقدت شبكات تصريفها، وشبكات الصرف الصحي، وتواصلت مع المؤسسات المختصة لوضع خطة طوارئ لمواجهة أي قادم»، لكن كل ذلك على ما يبدو لم يكن كافياً للتعامل مع تبعات المنخفض، التي فاقت التوقعات، لاسيما غرق العديد من المناطق.

وقال النزلة في معرض اتهامه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» بالتقصير: يوجد في منطقة نفوذ بلدية جباليا مخيم واحد للاجئين، ويعتبر من أكبر مخيمات اللاجئين في الوطن والشتات، وتوجد في وسط المخيم محطة أبو راشد لتصريف مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار، ويقتصر دور الوكالة في هذا الجانب على توفير جزء من الوقود اللازم لتشغيل المحطة أثناء موسم الشتاء فقط، وهو دور أقل من المطلوب، وبخاصة أن المحطة تخدم بشكل رئيسي مواطني المخيم من اللاجئين.

وطالب بتوفير الوقود اللازم لقطاع غزة، من أجل الحيلولة دون وقوع الكوارث البيئية والإنسانية، مع رفع الحصار، وتوفير المواد اللازمة لإطلاق المشاريع الجديدة وإجراء أعمال الصيانة والتطوير.

وبين هذا وذاك، لا يزال المواطن في غزة غير قادر على تخيل الجهات المسؤولة وقد توصلت إلى حل لأزمة الصرف الصحي، ولا أزمة الكهرباء، التي أحالت حياته إلى جحيم، حتى غرق في «المجاري» دون أن ينطق بكلمة تذمر واحدة على أعين الأشهاد!

بسبب حفر الآبار العشوائية، ونزف الخزان الجوفي، ونقص الوقود

٢٥ بلدية في قطاع غزة تعاني من عجزها عن توفير المياه الصالحة للشرب

فايز أبو عون

٢٥ بلدية هي كافة البلديات الموزعة على مختلف محافظات قطاع غزة الخمس، إضافة إلى مصلحة مياه بلديات الساحل، عانت وما زالت منذ أكثر من سبع سنوات من أزمة في الوقود، وانقطاع في التيار الكهربائي، ونزف في الخزان الجوفي، نتيجة حفر الآبار العشوائية، ما جعلها غير قادرة على توفير المياه الصالحة للشرب لنحو مليون وثمانمائة ألف مواطن يعانون من تلوث وملوحة ما يصلهم من مياه من جهة، ومن شحها أو انقطاعها في معظم الأوقات من جهة أخرى.

ولو أخذنا شح المياه أو انقطاعها من ناحية تحليلية، لوجدنا أن سبب ذلك هو ضخ البلديات لمياه الشرب خلال فترة انقطاع التيار الكهربائي عن أكثر من ثلثي سكان القطاع لأكثر من ١٨ ساعة خلال اليوم الواحد، وبالتالي عدم قدرة السكان على ضخها للخزانات التي تعتلي الأبراج السكنية والعمارات العالية نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى معاناة المواطنين من عدم تعبئة خزاناتهم بمياه البلدية على الإطلاق، ولجوء المقتدر منهم إلى ملئها بمياه الصهاريج المحلاة الباهظة الثمن.

وما بين عدم قدرة البلديات على التوفيق بين ضخ مياه الشرب وتوزيعها على منازل المواطنين بانتظام، وفترة وجود الكهرباء خلال الساعات الست، وعدم قدرة المئات بل الآلاف من المواطنين المعوزين على شراء المياه المحلاة من الصهاريج بأسعار مرتفعة، يبقى السواد الأعظم من الناس يعيش أوضاعاً مأساوية يرثى لها، تحتاج من الجميع دون استثناء بذل الجهود لحل هذه الأزمة التي أصبحت تؤرق حياتهم، وتقض مضاجعهم.

الخلل في نظام الكهرباء يؤثر على الخدمات

ويقول بعض الخبراء في الشؤون المائية والبيئية، إن المرافق المختلفة لقطاع المياه والصرف الصحي تعتمد بالأساس على الطاقة الكهربائية لإدارتها، وأن أي خلل في نظام الكهرباء يؤثر بصورة مباشرة على مستوى الخدمات المقدمة، مقدرين مجموع الطاقة اللازمة لإدارة هذه المرافق في الوضع الحالي بنحو ٣٠ ميغاوات، وهي موزعة على طول مناطق قطاع غزة، بحيث يشمل ذلك ١٩٠ بئراً للمياه وبقدرة إنتاجية تتراوح من ٥٠ متراً مكعباً في الساعة إلى ٢٠٠ متر مكعب للبئر الواحدة في الساعة.

وبيَّنوا أن الإنتاج اليومي للمياه يبلغ في فصل الشتاء حوالي ٢٢٠ ألف متر مكعب يومياً، في حين يبلغ ٢٦٠ ألف متر مكعب يومياً في فصل الصيف، مشيرين إلى وجود ٨١ محطة بحاجة لوجود تيار كهربائي منتظم للقيام بدورها، منها ١٢ محطة لضخ ورفع المياه من الخزان الجوفي الأرضي، و٧ محطات لتحلية المياه المالحة بقدرة إنتاجية تصل إلى ١٠٠٠ متر مكعب يومياً لكل منها من المياه المحلاة، ومحطة واحدة لتحلية مياه البحر وبقدرة إنتاجية تصل إلى ٦٠٠ متر مكعب يومياً من المياه المحلاة، و٤٢ محطة رئيسية، و١٥ محطة فرعية، لتجميع وضخ مياه الصرف الصحي، و٤ محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي.

توقعات بدخول غزة مرحلة الخطر الشديد

وفي سياق متصل، توقع الخبير المائي والبيئي، رئيس مجموعة الهيدرولوجيين في قطاع غزة، المهندس رياض جنينة، أن يدخل قطاع غزة، وبخاصة خلال السنوات القليلة القادمة، مرحلة الخطر الشديد بعد أن دخل الآن مرحلة الخطر في استنفاد مياه الخزان الجوفي بسبب تأخر هطول الأمطار في معظم مواسم الشتاء كل عام، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف كميات كبيرة من الخزان دون إفساح المجال لتسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض أو إعادة حقنه بهذه المياه في حال هطولها لعدم وجود مساحات فضاء كافية لذلك.

وأوضح جنينة لـ«آفاق برلمانية» أن قطاع غزة شهد خلال صيف العام الحالي أزمة حادة في المياه لأسباب عدة، أولها عدم وجود مصادر متجددة أو مصادر بديلة باستثناء الخزان الجوفي الذي تعرض لتغيرات مناخية بفعل قلة وتذبذب معدلات هطول الأمطار التي تعتبر المصدر الوحيد لتغذيته، وأيضاً بسبب قلة مياه الأمطار خلال الشتاء الماضي، وعدم تغذية الخزان الجوفي بما يحتاجه، وزيادة حجم الاستهلاك الآدمي للمياه، لافتاً إلى أن العجز السنوي فيه قد وصل إلى حوالي ٦٠ مليون متر مكعب، الأمر الذي يُنذر بزيادة هذا العجز.

وبيَّن أن موسم الشتاء الحالي بدأ جافاً، وبالتالي فإن معدلات استهلاك المياه فيه لن تختلف عن معدلات استهلاك المياه خلال فترة الصيف، أي أن معدل استهلاك المياه للمنازل أو للري لم ينخفض بالمطلق، موضحاً أن تذبذب هطول الأمطار خلال الموسم الحالي خلافاً للكميات المطلوبة اللازمة لتغذية الخزان الجوفي وسد العجز الكبير فيه، سوف يُنذر بزيادة في حجم معاناة المواطنين خلال الصيف القادم على غرار ما عانوه خلال صيف العام الحالي.

إسرائيل تسحب الكمية الأكبر من المياه

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصادر المياه الموجودة في الأراضي الفلسطينية تُقدر بنحو ٢,٥- ٣ مليارات متر مكعب، غير أن ما يحصل عليه سكان قطاع غزة والضفة الغربية هو ٢٠٠ مليون متر مكعب، منها ما يتراوح بين ٦٠-٨٠ مليون متر مكعب لصالح غزة، و١٢٠ مليون متر مكعب لصالح الضفة الغربية، والباقي تسحبه إسرائيل تارةً بالاستيطان، وأخرى بتهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم المخضبة بالموارد المائية.

وتُشير تقديرات دراسات محلية وأممية إلى أن الوضع المائي في قطاع غزة مقبل على كارثة إنسانية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، حيث لن يكون قابلاً للحياة بحلول العام ٢٠٢٠، ولن يجد فيه السكان قطرة مياه صالحة للاستخدام الآدمي بحلول العام ٢٠١٦، وبخاصة إذا ما علمنا أن نسبة العجز المائي من احتياجات السكان في القطاع تُقدر بـ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً مقابل نضوب الخزان الجوفي من جهة، وتلوثه بمياه البحر ومياه الصرف الصحي من جهة أخرى.

من جانبه، قال الخبير المائي المهندس بشار عاشور: إن نقص تغذية الخزان بالمياه واستنزافه إلى أبعد حدود ممكنة يزيد من معدلات ملوحة المياه في جميع مناطق القطاع، وتركيزها بشكل كبير في المناطق التي تعاني أصلاً من الملوحة، علاوة على زيادة نسبة التلوث الكيميائي للمياه.

وأضاف عاشور لـ«آفاق برلمانية»: إن هذا يتطلب منا جهداً إضافياً في البحث وإيجاد مصادر بديلة، سواء بالاعتماد على مشاريع تحلية مياه البحر القائمة أو بالاعتماد على مياه الصرف الصحي بعد إعادة معالجتها ضمن المعايير التي تضعها منظمة الصحة العالمية، مشدداً على ضرورة التركيز على استخدام المياه العادمة المعالجة في ري الأشجار الحرجية والمزروعات الورقية.

ونوه إلى أن بعض المنظمات الأهلية ذات العلاقة، أمثال مجموعة الهيدرولوجيين، انتهت مؤخراً من مشروع تحلية مياه بئر بلدية البريج التي تغذي معظم سكان مخيم البريج، والعمل على إعادة تأهيل محطة تحلية مياه البحر في دير البلح، والتي تعتمد اعتماداً كلياً على تحلية مياه البحر وتزويدها لمنطقتي دير البلح والزوايدة، مطالباً المزارعين والمؤسسات العاملة في قطاع الزراعة والمياه والجهات الحكومية المختصة باستغلال موسم الشتاء الحالي وهطول أية كمية من الأمطار، من خلال عمل مصائد لمياه الأمطار وفصلها كلياً عن مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في ري المزروعات.

ولم يختلف رأي عاشور عن رأي جنينة في أن الخزان الجوفي في قطاع غزة يعاني من نقص في مخزون المياه الجوفية يتراوح ما بين ٦٠- ٦٥ مليون لتر مكعب، وأن ١٠٪ فقط من مجموع ما هو موجود في الخزان الجوفي يحتوي على مياه عذبة، ما يعني أن استنزاف مياه الخزان للقطاع سوف يتم خلال السنوات الثماني القادمة.

بلدية غزة: أنابيب مياه بطول ٢٠ كيلومتراً

وكان المهندس رمزي أهل، مدير دائرة المياه في الإدارة العامة للمياه والصرف الصحي في بلدية غزة، أكد أن البلدية انتهت في الخامس والعشرين من حزيران الماضي من تركيب أنابيب مياه بطول ٢٠ كيلومتراً طولياً في مناطق وشوارع مختلفة من مدينة غزة لضمان إمكانية توصيل المياه بصورة جيدة لبعض الأحياء التي يوجد خلل في الشبكة الخاصة بها، وتعاني من شح المياه.

وأوضح أهل أن الطواقم الفنية العاملة في الدائرة نفذت ٤٠٠ عملية صيانة لشبكات مياه رئيسة معطلة، وإصلاح ٣٠٠ عداد مياه خاص بالمشتركين ومحابس لشبكات مياه في المدينة، لكي تكون عملية التوزيع سهلة وغير معقدة، كما أنها عملت على صيانة عدد من المولدات لآبار المياه، مضيفاً أن الدائرة منحت المواطنين ٢٥٠ اشتراك مياه جديداً، واستبدلت أكثر من ٥٠ عدّاداً جديداً، وتركيب ١٠٠ عدّاد مكان عدّاد بواسطة المواطن، وأشرفت على فحص ٢٠٠ عدّاد مياه من طرف المواطنين.

وأهاب أهل بالمواطنين ترشيد استهلاك المياه قدر الإمكان، وبخاصة في فصل الصيف، لكي تستطيع البلدية توصيل المياه إلى جميع مواطني المدينة، محذراً في الوقت نفسه من التلاعب بمحابس المياه لما تسببه من مشاكل في التوزيع العادل.

مشكلة التعدي على خطوط المياه

في سياق متصل، أوضحت مصلحة مياه بلديات الساحل أنها استطاعت، بجهود مخلصة من الإدارة الفنية بالمصلحة، حل الكثير من مشاكل مياه الشرب في مختلف أنحاء قطاع غزة، وبخاصة من خلال التعاون مع البلديات، كان آخرها مع بلدية عبسان، إذ تم حل مشكلة نقص المياه في حي الفراحين في المدينة، حيث كان سكان المنطقة يعانون من مشكلة ضعف، وأحياناً عدم وصول، مياه البلدية عبر الشبكة الرئيسية إلى الحي بسبب التعدي على خطوط المياه واستغلال مياه الشرب لأغراض زراعية من قبل بعض السكان.

واستجابت مصلحة المياه لمناشدة رئيس بلدية عبسان الكبيرة بالتدخل لحل تلك المشكلة بعد تواصل الشكاوى والمناشدات المقدمة من قبل سكان حي الفراحين لبلدية عبسان، حيث جرى العمل على تخصيص خط مياه مباشر لحي الفراحين عن طريق فصل الخط الموصل للحي عن باقي الخطوط الأخرى في الشبكة الرئيسية، وتركيب مضخة على الخزان ذات قدرة ضخ ٥٠ متراً مكعباً/ساعة لتغذية الخط الذي تم تخصيصه للحي، الأمر الذي أدى إلى ضمان وصول المياه إلى الحي بمعدل ضخ مناسب يفي باحتياجات السكان لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية وإنهاء أزمة المياه التي يعانون منها منذ فترة.

يذكر أن مصلحة مياه بلديات الساحل تعتمد على الكوادر الفنية والمعدات المتوفرة لديها للتدخل في وقت الأزمات والمشاكل الطارئة، ما يؤكد ضرورة تواصل دعم مصلحة المياه بمعدات وأجهزة تمكنها من التدخل لحل المشاكل الطارئة دون انتظار.

استهلاك القطاع من الخزان الجوفي

من جانبه، أوضح المهندس منذر شبلاق، رئيس مصلحة بلديات الساحل، أن الخزان الجوفي الساحلي يعتبر المصدر الوحيد للمياه لما يزيد على مليون وثمانمائة ألف نسمة في قطاع غزة، مشيراً إلى أن القطاع يستهلك من مياه ذلك الخزان ما يقارب ١٧٠ مليون متر مكعب سنوياً (٩٠ مليون متر مكعب للاستهلاك الآدمي، و٨٠ مليون متر مكعب للاستهلاك الزراعي).

وأضاف شبلاق أن مياه الأمطار تعد المصدر الوحيد لتغذية الخزان الجوفي بالمياه الصالحة للشرب، وهي محدودة جداً نظراً لطبيعة المنطقة الجافة، حيث يقدر المعدل السنوي لمياه الأمطار بحوالي ١٢٥ مليون متر مكعب، يصل منها حوالي ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً إلى الخزان الجوفي، ويهدر الباقي نتيجة التبخر وطبيعة التربة والامتداد العمراني وعدم وجود مصائد مائية، مشيراً إلى أنه، ونتيجة لذلك، يعاني الخزان الجوفي من نقص حاد في كمية المياه، حيث أن معدل الاستهلاك يفوق ثلاثة أضعاف معدل تغذية الخزان الجوفي، إضافة إلى ذلك يعاني الخزان الجوفي من التملّح والتلوث بسبب الاستخدام الجائر لمياهه، وتسرب الكثير من الملوثات من مصادر عديدة، ما جعل نسبة كبيرة جداً من المياه تصل للمستهلك غير صالحة للشرب حسب المعايير العالمية.

وبيَّن أنه «حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد سكان قطاع غزة سيزيد على ٣,٣٦٢,٣٣٦ نسمة بحلول العام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على المياه، وبالتالي زيادة كميات مياه الصرف الصحي المنتجة، لذا فإن أزمة المياه في قطاع غزة في تفاقم مستمر، ويقتضي ذلك إيجاد حلول سريعة ووضع إستراتيجيات لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي لكي تلبي متطلبات الحاضر والمستقبل.

بدوره، أفاد الشيخ بأن مصدر المياه الوحيد الموجود في قطاع غزة هو جزء من الخزان الجوفي الساحلي المشترك مع فلسطين المحتلة وجزئياً مع الجانب المصري، مع العلم أن العطاء الطبيعي للخزان الجوفي لا يتعدى ٥٠ إلى ٥٥ مليون متر مكعب في السنة، إضافة إلى ما يتم تعويضه من مياه الأمطار، وما يتسرب من شبكات المياه والصرف الصحي والمياه الزراعية، فإنه يصل إلى ٩٠ مليون متر مكعب، كما يتم شراء ٥ ملايين متر مكعب سنوياً من الجانب الإسرائيلي، الذي يغطي بعض احتياجات المنطقة الوسطى وبني سهيلا الواقعة إلى الشرق من مدينة خان يونس.

وقال الشيخ إنه حسب إحصاءات العام ٢٠١٢، فإنه يتضح لنا أن السحب من الخزان الجوفي للاستعمالات المختلفة يصل إلى حوالي ١٩٠ مليون متر مكعب سنوياً، ما يعني أن هناك عجزاً يصل إلى ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، علما أن الاستعمالات المنزلية للمياه والمصانع تشكل حوالي ٥٠٪ من المياه التي يتم سحبها من آبار البلديات، وتشكل الزراعة النصف الآخر، ويبقى هذا العجز في وتيرة تصاعدية ما دامت العملية السابقة مستمرة، وذلك لأن الطلب على المياه في ازدياد مستمر.

وبيَّن أن المياه التي يتزود بها المواطنون بعيدة عن المعايير الدولية اللازمة للاستخدام الآمن، فهناك زيادة في تركيز الأملاح الذائبة والنترات نتيجةً للسحب الجائر من الخزان الجوفي، الذي يؤدي إلى زيادة تداخل مياه البحر، كما أن السحب الجائر من الخزان الجوفي بطاقة إنتاجية أكبر من القدرة الطبيعية للخزان يزيد من تفاقم المشكلة، إضافة إلى ذلك وجود بعض المناطق غير المتصلة بشبكات الصرف الصحي والاعتماد فيها على الحفر الامتصاصية لتصريف مياه المجاري، فتصل إلى الخزان الجوفي، إضافة إلى استخدام المبيدات الزراعية، والإفراط في استخدام الأسمدة.

وفي ختام ما ذُكر، يبقى المواطن الغزي ينتظر بفارغ الصبر أن تُسفر ورش العمل والندوات ولقاءات النخبة والخبراء والخطط الإستراتيجية التي يتم وضعها والتوصيات التي تخرج عنها، عن شيء إيجابي وملموس على أرض الواقع ينقذه من شح المياه وانقطاعها بين الحين والآخر أولاً، ومن ملوحة وتلوث ما يصل إليه أحياناً، بعيداً عن الشعارات والشكليات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

إدارة وترحيل النفايات الصلبة في غزة تتحول إلى مشكلة وحلول متسارعة للحد من تفاقمها

محمد الجمل

تعتبر مشكلة تراكم النفايات الصلبة من المشاكل الكبرى التي تواجهها البلديات والهيئات المحلية في قطاع غزة، وبخاصة في المناطق التي تشهد كثافة سكانية عالية.

وتسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل، وما رافقه من أزمات مالية عانت ولا تزال منها البلديات، في استمرار الأزمة وتفاقمها على نحو خطير، ما استدعى من البلديات دقَّ ناقوس الخطر وطلب المعونة والمساعدة من العديد من الجهات الدولية الداعمة.

وتتالى، مؤخراً، ظهور نتائج دراسات حديثة خصصت لبحث واقع ومشكلات قطاع النفايات الصلبة، مع البدء بتطبيق جزء من توصياتها، في محاولة لحصر المشكلة، ومنع تفاقمها لتصبح كارثة بيئية تهدد حياة سكان القطاع.

وأسهم العديد من الجهات الدولية الداعمة، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ووكالة الغوث الدولية "الأونروا"، في تبني مشروعات وتقديم دعم متنوع للمساهمة في التخفيف من حدة الأزمة.

مشكلة إستراتيجية

وصنف وزير الحكم المحلي في قطاع غزة د. محمد الفرَّا، مشكلة النفايات الصلبة بأنها من أكبر وأعقد المشاكل التي تواجهها البلديات في القطاع، وبخاصة في ظل استمرار واشتداد الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

وقسّم المشكلات التي تعصف بقطاع النفايات الصلبة في غزة إلى قسمين، الأول إستراتيجي، ويتمثل في امتلاء المكبات الرئيسية الثلاثة في قطاع غزة، وعدم صلاحيتها لاستقبال مزيد من النفايات الجديدة، إضافة إلى عدم وجود عدد كافٍ من الحاويات المعدنية التي تستخدم في تجميع النفايات بصورة مؤقتة تمهيداً لترحيلها للمكبات الدائمة.

وأضاف الفرَّا: هناك نقص حاد جداً في أعداد المركبات التي تقوم بجمع النفايات وترحيلها، علماً أن قطاع غزة ينتج يومياً نحو ١٧٠٠ طن من النفايات الصلبة، وهذا بحاجة إلى أسطول من المركبات، التي لم يسمح بإدخال المزيد منها بسبب الحصار، في حين أن القديمة بدأت تتهالك، ولم تعد قادرة على العمل.

وبين أن القسم الثاني يتعلق بمشكلات ثانوية أخرى لا تعتبر أقل أهمية عن سالفاتها، ومن بينها نقص العمال، والثقافة الخاطئة للمواطنين في التعامل مع النفايات الصلبة، إضافة إلى تراجع إيرادات البلديات، وهو من أخطر المشاكل.

وقال: تفرض البلديات على المواطنين رسوم نظافة تتراوح ما بين ١٠- ١٣ شيكلاً للشقة الواحدة، في حين أن تكلفة نقل وترحيل النفايات من الشقة الواحدة تكلف البلدية ما بين ٣٥ - ٤٥ شيكلاً. وعلى الرغم من ذلك، فلا يقوم سوى نحو ٣٠٪ من المواطنين بتسديد قيمة الفاتورة المستحقة عليهم.

وتطرق الفرَّا إلى مشكلة نقص الوقود التي بدأت تظهر بشكل جلي بعد إغلاق الأنفاق وتوقف تدفق الوقود المصري، وكانت تحصل عليه البلديات مقابل شيكلين للتر الواحد، في حين أن بديله الإسرائيلي يباع مقابل ٦ شواكل للتر الواحد، وشراؤه يشكل عبئاً كبيراً على البلديات التي تعاني أزمات مالية، بعد توقف البناء جراء تشديد الحصار وتراجع مدخولاتها، التي كانت معظمها بدل تراخيص بناء.

وأوضح أنه على الرغم من كل الصعاب، فوزارة الحكم المحلي في غزة والبلديات كافة، تبذل كل جهد ممكن للاستمرار في تقديم خدماتها، وبخاصة فيما يتعلق بترحيل النفايات الصلبة، تفادياً لكارثة بيئية قد تحدث في حال توقفت تلك الخدمة.

ونوه إلى أن الحكومة المقالة «قدّمت إسهامات في هذا المجال، عبر دعم البلديات بنحو ٣٥٠ عامل نظافة، للمساهمة في زيادة وسرعة العمل، كما لجأت البلديات مضطرة لاستخدام طرق بدائية في محاولة لجمع النفايات من المناطق كافة ومنع تراكمها، كي لا تنتج عنها مشكلة بيئية.

أما عن الحلول المتعلقة بمكبات النفايات، فأكد الفرَّا أنه لمس رغبة من قبل العديد من المانحين لحل الأزمة، وتوسيع المكبات الحالية، لكن هذا يحتاج على الأقل لأربع سنوات، لذا على البلديات أن توسع جهودها من أجل التعامل مع الأوضاع الراهنة.

أزمة وحلول

وأكد الدكتور علي برهوم، المختص في شؤون البيئة، ويشغل منصب مدير عام بلدية رفح، أن مشكلة النفايات الصلبة من أكثر المشاكل وأعمقها في قطاع غزة، على المستويين الآني والمستقبلي.

وبيّن أن عمق المشكلة يبرز من خلال عاملين أساسيين، أولهما الكثافة السكانية العالية، ما يعني إنتاج عشرات الأطنان من النفايات الصلبة يومياً، وثانيهما عدم توفر مساحات كافية من الأراضي لإقامة مكبات كبيرة تستوعب هذا الكم الهائل من النفايات.

ونوه إلى أن «بلديات قطاع غزة، وفي مقدمتها بلدية رفح، تنبهت لتلك المشكلة مبكراً، وبدأت بالتفكير في طرق للتخلص من تلك النفايات أو على الأقل تخفيفها، ومحاولة الاستفادة منها».

وأوضح أن عدداً من الباحثين والمتخصصين ممن عملوا في هذا الإطار، أوصوا في العام ٢٠٠٠، بضرورة إنشاء مصنع متخصص لإعادة فرز وتدوير النفايات الصلبة، للاستفادة من جزء منها، وتقليل حجم النفايات، وهذا يعتبر من أفضل الأساليب العلمية المتبعة في دول العالم للتخلص من النفايات.

وأشار برهوم إلى أن دراسة متكاملة أعدت للمشروع وعرضت على المانحين، للمساهمة في تمويل إنشائه، وبخاصة أن تكلفة الإنشاء مرتفعة نسبياً.

وقال: بعد نحو عشر سنوات، جاءت موافقة على التمويل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الحكومة اليابانية، شريطة إشراك مؤسسة أهلية متخصصة في الشأن البيئي مع بلدية رفح، وتم الاتفاق مع مؤسسة أصدقاء البيئة، التي يديرها دكتور متخصص في الشأن البيئي، وإنشاء المصنع، الذي اعتبر حين ذاك الأول على مستوى قطاع غزة.

وأضاف أن المشروع حقق إنجازات كبيرة، إذ تم توفير فرص عمل لنحو ٢٥ عاملاً، ويتم يومياً فرز وتدوير نحو ٦٠ طناً من النفايات الصلبة، من أصل ١٢٠ طناً تنتج في مدينة رفح، ويتم الاستفادة من جزء كبير من هذه النفايات، حيث يباع بعض المواد لمصانع من أجل إعادة تصنيعها، وقسم آخر يباع للمزارعين كمحسن للتربة.

وبين أن نجاح التجربة حفّز بلديات أخرى في القطاع على تبنيها، فأنشأت بلدية غزة مصنعاً مماثلاً، وبدأت بإعادة فرز النفايات، واستخدام جزء منها.

ولفت إلى أن «المصانع المذكورة، وعلى الرغم من أنها تسهم في تخفيف الأزمة في حال إنشاء العديد منها، فإنها لا تسهم في حلها، وبخاصة إذا علمنا أن قطاع غزة ينتج ١٧٠٠ طن من النفايات الصلبة يومياً»، موضحاً أنه اقترح تنفيذ دراسة موسعة تشارك فيها الجهات كافة من أجل إيجاد حلول مستقبلية للمشكلة المتفاقمة.

وأكد برهوم أن الدراسة التي دارت فحواها حول أفضل الطرق لإدارة مشكلة النفايات الصلبة، استغرقت فترة طويلة وشارك فيها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الإسلامي للتنمية، وخبراء من البنك الدولي، ومن وكالة التعاون الفرنسية، وشملت مراجعة شاملة لقطاع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة. ومن أبرز توصيات الدراسة كان إنشاء مكب نفايات رئيسي كبير يخدم منطقة وسط وجنوب قطاع غزة، وهذا تطلب توسيع المكب الحالي، والأمر يحتاج إلى شراء مساحات إضافية من الأراضي حوله، وثمة إجراءات مستمرة في سبيل ذلك.

وتابع: كما أوصت الدراسة بسرعة إغلاق مكب دير البلح وسط القطاع، وعدم استخدامه مطلقاً في ترحيل النفايات، لعدم صلاحيته مطلقاً لاستقبال مزيد من النفايات، مع ضرورة العمل السريع لتطوير وتوسيع مكب «جحر الديك»، شرق مدينة غزة، على غرار مكب «الفخاري» الواقع شرق مدينة خان يونس، ليخدم مدينة غزة ومناطق شمال القطاع.

وبين برهوم، أن «النتائج المذكورة للدراسة في حال تم تطبيقها، مع مراعاة إنشاء مزيد من مصانع تدوير النفايات الصلبة في القطاع، من الممكن أن تحصر المشكلة وتمنع تفاقمها خلال السنوات المقبلة».

صعوبات ومعيقات

وبدت مشكلة نقل وترحيل النفايات من المنازل إلى الحاويات، ثم إلى مكبات النفايات، سواء المؤقتة أو الدائمة، معقدة، ويعتريها الكثير من العوائق والإشكاليات، بدءاً بنقص العمال، مروراً بنقص الآليات وكثرة عطلها وشح الوقود اللازم لتشغيلها، وليس انتهاء بعادات وسلوكيات المواطنين السلبية، التي تعمق المشكلة في كثير من الأحيان.

ووفقاً لما أكده العديد من المختصين والمتابعين لهذا الموضوع، فإن تزايد الرقعة السكانية، وتراميها، وظهور أحياء جديدة في مناطق نائية، يعمق الأزمة، ويزيد من صعوبة الوصول لعملية نقل وترحيل متكاملة للنفايات الصلبة، ما دفع البلديات لابتكار طرق وأساليب جديدة، من أجل التغلب على بعض العقبات.

وكان لجوء بعض البلديات لعربات «الكارو» التي تجرها حيوانات، إحدى الطرق المذكورة، التي أثبتت نجاعتها، وبخاصة في المناطق السكنية التي لم يتم تعبيد طرقاتها، ويصعب على الآليات السير فيها.

وقال المهندس مهند معمر، رئيس قسم النظافة في إحدى بلديات جنوب قطاع غزة، إن عملية نقل وترحيل النفايات الصلبة مرت بمراحل تطور عدة مؤخراً، في محاولة من البلديات للتغلب على المشكلات التي تواجهها، وتحقيق أعلى كفاءة في هذا المجال.

وساق معمر مثالاً ما حدث في مدينة رفح، حيث قسمت البلدية المدينة إلى ثلاث مناطق، يتم التعامل مع كلٍّ منها بطريقة مختلفة، وفقاً للظروف الخاصة بكل منطقة، مبيناً أنه في بعض المناطق السكنية تجرى العملية عبر مرحلتين، الأولى نقل النفايات بواسطة عمال إلى مكبات مؤقتة، ومن ثم نقلها عبر آليات للمكبات الدائمة أو مصنع تدوير النفايات تمهيداً لإعادة فرزها. وفي مناطق أخرى يتم ترحيل النفايات عبر مرحلة واحدة، وبخاصة في الشوارع العامة، حيث يضع المواطنون النفايات في أكياس محكمة الغلق، ليقوم العمال بوضعها في الحاويات مباشرة، وترحيلها للمكب.

وذكر أن المناطق الريفية كانت من أكثر المشكلات التي واجهتها معظم بلديات قطاع غزة خلال الفترة الماضية، إلا أن العديد من البلديات استعان بعربات «كارو» تجرها حيوانات، لنقل النفايات من أمام المنازل المبعثرة هنا وهناك، وإيصالها لأقرب حاوية تجميع تمهيداً لترحيلها بواسطة الشاحنات والآليات.

ونوه معمّر إلى أن الطريقة المذكورة أثبتت نجاعتها بصورة كبيرة، ومن خلالها تم التغلب على مشكلة صعوبة تحرك الآليات في تلك المناطق، التي لا تزال شوارعها ترابية وعرة.

وتحدث معمّر عن مشكلات أخرى تواجهها البلديات، وأبرزها نقص العمال، مبيناً أنه من المفترض أن يكون لكل ١٠٠٠ نسمة عامل نظافة واحد، ولكن المطبق في قطاع غزة يظهر أن لكل ألفي نسمة، وربما أكثر، عامل نظافة واحداً.

كما تطرق إلى مشكلة قلة الآليات وترهلها، حيث إن معظم آليات نقل وترحيل النفايات الصلبة متهالكة وقد انتهى عمرها الزمني، وتحتاج لصيانة دورية، منوها أيضاً إلى مشكلة نقص الوقود وانعكاساتها الخطيرة على عملية ترحيل النفايات.

وحذّر معمّر من أن سلوكيات المواطنين العشوائية والخاطئة، وعدم تعاونهم مع البلدية، يعمّقان المشكلات ويزيدانها، فثمة ظاهرة تكافحها البلديات وهي ظهور مكبات عشوائية، وأيضاً عدم التزام المواطنين بإخراج النفايات من منازلهم في وقت محدد.

وعلى الرغم من كل الصعوبات والمعوقات، أكد معمّر أن أقسام النظافة في بلديات القطاع، تبذل جهوداً كبيرة من أجل تقديم أفضل خدمة للمواطنين، داعياً الأخيرين للتعاون مع عمال النظافة.

في ظل مخاوف من كارثة بيئية وصحية

بلديات قطاع غزة تحذر من تعثّر خدمات الصحة العامة

شيرين خليفة

جولة سريعة في شوارع مدينة غزة، تكفي لتلاحظ أن خللاً ما في الخدمات الصحية قد حدث، فوجود تجمعات للقمامة حول مكبات النفايات ينذر بتحولها لمكرهة صحية، ناهيك عن استمرار شكوى الكثير من المواطنين من انتشار الحشرات في بعض المناطق.

جاء الحصار ليزيد الطين بلة على واقع يجاهد الكل من أجل تحسينه، فمنع الاحتلال إدخال السولار إلى قطاع غزة، عطّل عمل الكثير من مضخات معالجة مياه الصرف الصحي، وهو أمر ينذر بعواقب صحية وخيمة إن استمر هذا الوضع.

حتى الشيء الذي كانت البلديات تستطيع إنجازه بشكل أفضل، وهو الرقابة على سلامة الأغذية في المطاعم والمتاجر، بات مهدداً، ففي ظل تعثر دفع رواتب الموظفين، ينصرف تفكير العمال باتجاه إيجاد بديل من أجل لقمة عيش أبنائهم، في حين تزيد مشكلة انقطاع الكهرباء شكاوى المواطنين من انتشار الأطعمة الفاسدة.

رأي الناس

يقول المواطن عطية بركات من خان يونس: الخدمات الموفرة أصبحت قليلة مقارنة بوقت سابق، وبخاصة فيما يتعلق برش المبيدات لمكافحة الحشرات، ورش أحواض البرك الزراعية التي تجلب الناموس الصيفي، هناك شبه إهمال لهذه الظاهرة. أيضاً مياه الصرف الصحي ما زالت تغرق الشوارع بين حين وآخر.

ويضيف أن هناك تراجعاً في عملية التفتيش على الأغذية، وحتى على المحال التجارية والأسواق الشعبية، لذلك حدثت بعض حالات التسمم الغذائي، «فلو كانت هناك رقابة على المطاعم والمنتوجات لما رأينا هذه الحالات».

بدورها، قالت المواطنة «رنا» من جباليا، إن «المراقبة على الأغذية على ما يبدو ليست كافية كما يجب، فقد ظهرت حالات عدة لأغذية فاسدة في المتاجر، وهذا يضر بصحة المواطنين»، وتابعت: أعلم أن الواقع صعب على الجميع، وأن الضغوط تزداد على البلديات في ظروف كالتي نمر بها، فانقطاع الكهرباء لفترات طويلة كافٍ لفساد الأطعمة قبل انتهاء صلاحيتها، ولكن في كل الأحوال يجب الانتباه وتكثيف الجولات التفتيشية.

أما المواطنة نوال صلاح من غزة، فقالت: ما أشعر به أن خدمات النظافة تراجعت، وهذا من شأنه التأثير على الصحة، فوجود القمامة في الشوارع لفترات طويلة يؤثر سلباً على الصحة العامة، ناهيك عن غرق بعض الشوارع بالمياه، وبخاصة في فصل الشتاء. وجاءت الأوضاع الأخيرة لتؤكد صحة قلق الناس من احتمال تعرض بعض الشوارع لغرق بمياه الصرف الصحي، وقد كانوا على حق في توقع ما سيحدث، فهناك سوابق لذلك، وبخاصة في ظل استمرار انقطاع الكهرباء، والأمور تزداد سوءاً ونحتاج إلى بدائل وحلول سريعة.

الوضع ليس بخير

على وقع ما يتلقاه من شكاوى متكررة، جلس المهندس نصر النجار، مدير دائرة الصحة والبيئة في بلدية جباليا، بعد أن أنهى عناء يوم كامل في متابعة هذا الأمر، قائلاً: يومياً لدينا فرق تفتيش تجوب مناطق جباليا في محاولة لضبط الأغذية الفاسدة وتحرير محاضر للمخالفين، ويصلنا الكثير من الشكاوى، وبخاصة في الفترة الأخيرة، ونعمل على ضبط الوضع.

وتابع: من نافلة القول التحدث عن عدم تأثر الواقع الصحي بأزمة غياب السولار وانقطاع الكهرباء، فكيف للموظفين أن يتحركوا في كل الدائرة دون السولار، دائرة الصحة يعمل في إطارها عمال النظافة ومراقبة الأغذية، وكذلك المياه والصرف الصحي ... كيف لكل هذه الطواقم التحرك بدون سولار؟!

وأضاف: قبل الأزمة الحالية كانت هذه الطواقم تعمل بشكل جيد، وحتى الأغذية الفاسدة لم تكن متواجدة بشكل كبير، وكان يتم تحرير محاضر بذلك، أما حالياً فالأغذية -ومعظمها من اللحوم والمجمدات- تفسد بسبب انقطاع الكهرباء لساعات طويلة جداً، وهذا تطلب العمل على تكثيف الجولات التفتيشية.

وأوضح أن البلديات تمر بأزمة عدم القدرة على دفع رواتب الموظفين بشكل منتظم، «وهو أمر دفع الكثير منهم للبحث عن بدائل من أجل لقمة عيش أبنائهم».

وعن مياه الصرف الصحي، أوضح النجار أن «مضخات الصرف الصحي تعمل على السولار، وفي ظل انقطاع الكهرباء لساعات طويلة تصل إلى ١٢ ساعة يومياً، يكون البديل هو السولار الإسرائيلي، وإذا لم يتوفر

شكاوى مواطنين

وانقسمت شكاوى المواطنين حول خدمات النفايات الصلبة التي تقدمها البلدية ووكالة الغوث إلى نوعين، فالبعض -وبخاصة من سكان المناطق الريفية والقرى النائية- يشتكي من تكدس أكوام النفايات أمام المنازل، دون أن تجد من ينقلها أو يرحلها، ما يضطر المواطنين لنقلها بأنفسهم إلى أقرب حاويات على منازلهم. بينما اشتكى آخرون -وبخاصة ممن يقطنون قرب مكبات النفايات- من انتشار الرائحة الكريهة والحشرات والقوارض في محيط منازلهم جراء تلك النفايات.

وقال المواطن أحمد جراد، من سكان المناطق الشرقية لقطاع غزة، إنه نظراً لندرة وجود عمال نظافة في منطقة سكناه، يقوم بتجميع النفايات ومخلفات المنزل في «أكياس» بلاستيكية كبيرة، ووضعها أمام المنزل، وقد اتفق مع شاب يمتلك عربة «كارو» يجرها حيوان، على نقلها وإلقائها في أقرب حاوية قمامة، مقابل مبلغ من المال يمنحه إياه بصورة شهرية.

وبين جراد أن خدمات نقل وترحيل النفايات الصلبة من المنازل التي تقع في مناطق نائية ضعيفة، وهناك تقصير من قبل البلديات في هذا الأمر، موضحاً أن المواطنين يعانون جراء ذلك.

ولفت إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية التي نجمت عن ضعف الخدمة المذكورة، أبرزها تحويل بعض الأراضي الفارغة والمهجورة التي تقع قرب بعض التجمعات السكنية الصغيرة إلى ما يشبه مكبات للنفايات، وهذا أمر خطير يتسبب في جلب الحيوانات الضارية مثل الكلاب، التي تشكل خطراً على حياة الأطفال، وكذلك يسهم في نشر القوارض والحشرات، ناهيك عن الرائحة التي تصدر عن النفايات.

وتابع: بعض المواطنين يضطرون لإحداث حفر عميقة بالقرب من المنزل على فترات زمنية متباعدة للتخلص من النفايات ودفنها، نظراً لصعوبة نقلها، وبخاصة ممن لا يمتلكون وسيلة نقل والحاويات بعيدة عن منازلهم.

ودعا جراد وغيره من المواطنين، وبخاصة القاطنين في مناطق شرق القطاع، البلديات المسؤولة عن مناطقهم، إلى مضاعفة جهودها، وتخصيص المزيد من العمال والآليات، من أجل نقل وترحيل النفايات الصلبة بصورة جيدة.

واشتكى مواطنون من سكان حي تل السلطان غرب مدينة رفح، الذي يقطنه نحو ٤٥ ألف نسمة، من وجود مكب النفايات المؤقت للمدينة بجوار الحي، كما أقيم فيه، مؤخراً، مصنع لتدوير وإعادة فرز النفايات.

وأكد العديد من السكان، وبخاصة ممن يقطنون في الجزء الجنوبي من الحي، أن المشكلة كبيرة وقديمة، فالمنطقة الملاصقة للحدود المصرية الفلسطينية التي تبعد عشرات الأمتار عن الحي، يقع فيها مكب نفايات كبير، وبرك لتجميع مياه الصرف الصحي، وهذا حوّل المنطقة إلى ما يشبه المكرهة الصحية، فإضافة للروائح النتنة التي تصدر من المكان، باتت المنطقة مليئة بالناموس والحشرات والقوارض والحيوانات الضالة، التي تأتي لتلك التجمعات لتأكل بقايا الطعام.

ونوهوا إلى أنه على الرغم من شكاوى عدة تقدموا بها للبلدية، وقيام الأخيرة بجهود لمكافحة الناموس والحشرات، فإن ذلك لم يكن كافياً لحل المشكلة المستعصية، ويضطر المواطنون في كل صيف لشراء أقراص طاردة للناموس، وغلق النوافذ بسبب الروائح الكريهة.

إسهامات «الأونروا»

وبدا من خلال الأرقام والحقائق، أن وكالة الغوث الدولية تقدم مساهمات كبيرة في نقل وترحيل النفايات الصلبة، وتنظيف أماكن واسعة في قطاع غزة.

وحسب مصادر في «الأونروا»، أن الأخيرة تقدم خدمات صحة البيئة إلى حوالي نصف مليون لاجئ يقيمون في ٨ مخيمات رئيسية في قطاع غزة، وتشمل الخدمات إدارة جمع القمامة والتخلص منها، وتوفير المياه المأمونة، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض، وتصريف مياه الأمطار، إضافة إلى التوعية الصحية البيئية.

وهناك ٣٢ آلية متنوعة تعمل في المخيمات الثمانية، و٨٨٩ عاملاً يعملون على نقل وترحيل النفايات وتنظيف الشوارع في المخيمات، بعضهم عمال مثبَّتون وآخرون يعملون على بند التشغيل المؤقت «بطالة». وفي العام ٢٠١٢ على سبيل المثال، كان يتم تجميع وترحيل نحو ٢٢٥ طناً من النفايات الصلبة من المخيمات يومياً، وهذا الرقم ربما يكون تزايد خلال العام ٢٠١٣.

ولم تتوقف إسهامات «الأونروا» عند هذا الحد، فقد قامت خلال الأشهر الماضية، بإمداد بعض البلديات في قطاع غزة بكميات من الوقود، لمساعدتها على مواصلة مهامها، وبخاصة فيما يتعلق بجمع وترحيل النفايات الصلبة، وخدمات صحة البيئة بشكل عام. وعلى سبيل المثال، تم تقديم ١٦ ألف لتر للبلديات لمكافحة حشرة البعوض، وتم تزويدها بـ ٧٠٠٠ لتر من الوقود للمساهمة في تشغيل محطة «أبو راشد» للصرف الصحي شمال مدينة غزة، كما تم إمداد بلديات رفح وخان يونس بكمية كبيرة من السولار تقدر بنحو ٢٠٠ ألف لتر، للمساعدة في استمرار عمليات جمع النفايات الصلبة ونقلها.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والعمل المستمر في هذا المجال، فإن وكالة الغوث تواجه مشاكل وصعوبات خلال عمل فرقها وآلياتها داخل المخيمات في نقل وترحيل النفايات الصلبة، ولعل تدني وعي بعض المواطنين وعدم تعاونهم يعتبر من أبرز تلك الإشكالات، إذ يلقي البعض مخلفات البناء والحجارة في مكبات عشوائية غير مخصصة لمثل هذا النوع من النفايات، ما يضاعف الجهود التي يبذلها العمال من أجل رفع وإزالة تلك الأكوام. كما يقوم بعض الفتية والأطفال بحرق مجمعات النفايات الصلبة في المخيمات، ما يتسبب في موجة من الدخان سيئ الرائحة، علماً أن عملية إطفاء الحاويات تستغرق جهداً ووقتاً طويلين، في حين يقوم البعض بإلقاء القمامة خارج الحاويات المخصصة، كما يرفض بعض السكان وجود حاويات قرب مساكنهم، وهذا كله يزيد الضغط والعبء الملقى على عاتق العمال.

فإن المحطة تتوقف وتخرج مياه الصرف الصحي إلى الشوارع، وهذا حدث بالفعل».

وحذّر النجار من كارثة بيئية خطيرة على المواطنين إذا استمر الوضع على حاله، مؤكداً في الوقت ذاته تعثر خدمة جمع النفايات الصلبة، في ظل تعطل عدد من آليات جمع النفايات عن العمل، وكذلك تقليص عدد العمال.

لكنه في الوقت ذاته، أكد أن البلدية نجحت وبشكل كبير جداً في مكافحة الحشرات، إذ لم تسجل شكاوى في الأشهر الأخيرة حول هذه الظاهرة.

مكافحة الحشرات

من جانبه، قال المهندس سهيل أبو عبدو، مدير دائرة الصحة العامة في بلدية غزة، إن البلدية تعمل على تقديم خدمات عدة للمواطنين، ومنها جمع النفايات وتزويد المدينة بالمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والرقابة على الأغذية، إضافة إلى الرقابة على مسلخ البلدية.

وتعمل بلدية غزة حالياً على مشروع لإطالة عمر مكب النفايات الموجود شرق المدينة، حيث تعاني من شح الأراضي المستخدمة لدفن النفايات، فالمكب الحالي يستقبل يومياً ١٢٠٠ طن، ٦٠٠ طن من مدينة غزة وحدها، والباقي من بلديات أخرى مثل بيت لاهيا والزهراء وجباليا.

وتحدث أبو عبدو، أن «بلدية غزة نجحت في المكافحة البيولوجية للحشرات الضارة، حيث لم تسجل الكثير من الشكاوى هذا الصيف، وبخاصة فيما يتعلق بالبعوض، فهذه الحشرة تنتشر نتيجة لتكدس المياه، ولكن البلدية لديها فرق رش جاهزة تعمل بشكل دائم، وهناك تقدم ملحوظ».

وبالنسبة للرقابة على الأغذية، قال أبو عبدو أن الدائرة تراقب ذلك من خلال فرق تفتيشية تخرج يومياً، وتقوم بعملية ضبط الأغذية منتهية الصلاحية والفاسدة وتحرير محاضر بذلك.

وتأتي هذه الجولات مكملة لجولات أخرى تقوم بها وزارتا التموين والصحة، وبخاصة في ظل تزايد شكاوى المواطنين من الأغذية الفاسدة.

وقال أبو عبدو: في موضوع الأغذية هناك بعض الشكاوى، ولكن نحن نراقب، وهناك متابعة من وزارة الصحة والتموين من خلال الجولات التفتيشية التي تساعد على ذلك.

وتعاني بلدية غزة حالياً أزمة في جمع النفايات الصلبة، نظراً لتوقف عدد كبير من آليات جمع النفايات نتيجة شح السولار، إذ تعمل لديها ٦١ آلية و٢٠٠ عامل، الأمر الذي دفع البلدية إلى تشغيل ٢٠٠ عامل إضافي كعمال (كارة) أي جميع النفايات عن طريق العربات (الكارات) اليدوية، وتم تشغيلهم عن طريق وزارة العمل، وذلك كبديل للتغلب على أزمة السولار، وتوقف الآليات.

وتابع أبو عبدو: البلدية تعمل بالحد الأدنى، ونخشى في المرحلة المقبلة أن يظهر أثر ذلك على السكان، فانقطاع الكهرباء دفعنا إلى ضخ مياه الصرف الصحي في البحر دون معالجة، وهذا له انعكاسات صحية خطيرة، وينذر بانتشار أوبئة وأمراض.

بدوره، قال عماد الأغا، مدير العلاقات العامة في بلدية خان يونس، أن المدينة لا تعاني حالياً من ظاهرة القوارض والحشرات، وأن البلدية نجحت في مكافحة ذلك، لكنه أشار إلى بعض سلوكيات المواطنين الضارة بالبيئة وبصحة الإنسان، ومنها قيامهم بحرق حاويات النفايات دون وعي بأن ذلك ينتج عنه غاز الديوكسايد المسبب للسرطان، موضحاً أن البلدية تعمل على التوعية بأن ذلك من الأمور الضارة جداً بالصحة.

توقف سيارات النظافة

وكباقي بلديات قطاع غزة، أكد الأغا أن «بلدية خان يونس تعاني من شح السولار، الذي يؤدي بدوره إلى تعطل خدمات جمع النفايات، وهذا يؤدي إلى تكدس النفايات، فالسولار هو قوة تشغيلية رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها».

وأضاف: نحذر من أنه مع استمرار الوضع على ما هو عليه، فلن تستطيع البلدية القيام بالتزاماتها، وهذا له انعكاسات صحية خطيرة.

وتابع: أيضاً مضخات المياه وعددها ٢٧ مضخة، تعاني من نقص السولار في ظل ازدياد عدد ساعات قطع الكهرباء، وكذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وهذا كله له انعكاسات صحية خطيرة.

وحذّر من ضرر المياه العادمة في حال استمرار الأزمة، وبخاصة أن فصل الشتاء يتطلب جاهزية على مدار الساعة من أجل مراقبة أي طارئ قد يحدث.

لكن الأغا أشار إلى أن البلدية ستعمل قريباً على مشروع بقيمة مليوني دولار لتحويل بركة مياه حي الأمل (وهي بركة مياه رئيسية تتجمع فيها مياه الأمطار)، حيث سيتم تحويل البركة إلى متنزه، وشفط المياه إلى أماكن أخرى.

محطة تحلية في النصيرات

من جانبه، قال المهندس إبراهيم أبو سلطان، مدير عام الصحة والبيئة في بلدية النصيرات الواقعة وسط قطاع غزة، إن البلدية تعمل حالياً على تنفيذ مشروع محطة تحلية، لأن معظم المياه التي تصل للناس غير صالحة للشرب، وبالتالي هذه المحطة ستوفر ما يعادل ٨٠ كوباً في الساعة.

ويأتي هذا المشروع في إطار سعي بلدية النصيرات إلى تحسين الوضع الصحي، حيث يعاني قطاع غزة بأكمله من عدم صلاحية مياه الشرب المنزلية للاستخدام، وبالتالي يلجأ المواطنون إلى شراء مياه الشرب من محطات التحلية المنتشرة في مختلف المدن.

وقال أبو سلطان إن أبرز المشاكل التي تعاني منها دائرة الصحة والبيئة هي أزمة انقطاع التيار الكهربائي، التي تحول دون قدرة البلدية على الوفاء بالتزاماتها، حيث لم تتمكن من تشغيل آبار المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، «وحتى المياه التي تصل لبيوت المواطنين، تكون في وقت غير متزامن مع الكهرباء، وبالتالي لا يستفيد المواطن من المياه».

ونوه إلى أنه تم تأجيل مشاريع خاصة بمحطات أحواض المعالجة التي كان يفترض البدء بها، بسبب عدم توفر المعدات اللازمة للمشروع نتيجة الإغلاق الحالي، حيث سيتم البدء بالمشروع فور انتهاء الأزمة.

وقال أبو سلطان إنه يتم حالياً ضخ مياه الصرف الصحي مباشرة إلى وادي غزة، نظراً لتعطل عمل محطات المعالجة.

نشير هنا إلى أن وادي غزة هو محمية طبيعية يحتوي على نحو ٦٠ طيراً نادراً، وهو منطقة تنوع حيوي، الأمر الذي يهدد هذه المنطقة بالخطر، كما يهدد حياة المواطنين المحيطين بالمنطقة بأمراض وأوبئة خطيرة، إضافة إلى شكواهم المتكررة من انتشار الرائحة الكريهة بشكل لا يُطاق، نظراً لتحول هذه المنطقة إلى مكان لتجمع مجاري المياه.

وعن مكافحة الحشرات، قال أبو سلطان إن ذلك تم بطريقة بيولوجية، بحيث يتم القضاء على اليرقة في طورها الأول، منوهاً إلى أن هذه الحشرات منتشرة في وادي غزة بصورة كبيرة، لكن يتم رشها بشكل مستمر، علماً أن قرب وادي غزة من المنطقة الوسطى يجعل هذه الحشرات تنتشر بسهولة في المناطق القريبة.

سلطة جودة البيئة

أما المهندس طارق التركماني، من الإدارة العامة للمشاريع والعلاقات الدولية في سلطة جودة البيئة، فقال: إن موضوع الصحة العامة للمواطنين تتم متابعته من خلال دوائر الصحة العامة والبيئة في بلديات قطاع غزة الرئيسية كافة، حيث تتواصل سلطة جودة البيئة مع البلديات من خلال هذه الدوائر.

وأكد أنه يتم التعامل مع أي مشكلة بيئية تظهر آنياً أو موسمياً من خلال هذه الدوائر، كذلك فإن كل مواطن لديه شكوى بإمكانه التقدم بها إلكترونياً، من خلال موقع سلطة جودة البيئة على الإنترنت، التي تتولى متابعة الأمر.

وأوضح أن أي شكوى تذهب مباشرة للإدارة العامة لحماية البيئة، التي لديها فرق متخصصة لمتابعة الأمر، ورصد أي مخالفات قد تكون موجودة، ويعانى منها الناس، وتؤثر على صحتهم العامة، مثل انتشار الورش أو المواشي، مؤكداً أن الكثير من الشكاوى وصلت بهذا الشأن وتم التعامل معها.

وأضاف أن الإدارة العامة لحماية البيئة مكونة من تخصصات عدة تتعلق بالرقابة على البيئة ورصد هذه المشاكل، كما أن موظفيها حصلوا على صفة ضبطية قضائية، وسيكون لديهم القدرة على تحرير محاضر ضبط.

مكافحة بيولوجية

وبالنسبة لموضوع الحشرات، قال التركماني: إن هذه المشكلة بدأت تنخفض الشكاوى حولها منذ العام ٢٠١١، ففي كل عام تتم المكافحة، وتمت مكافحة الحشرات بطريقة بيولوجية باعتبارها أفضل الطرق في هذا المجال، فهي من ناحية لا تؤثر على البيئة، كما أنها أسرع في القضاء على الحشرات، حيث تؤدي إلى انقطاع دورة حياة الحشرة، مشيراً إلى أن سلطة جودة البيئة توفر هذه المواد للبلديات كافة.

وأضاف أن إحدى المشاكل التي يعانى منها الناس موضوع النفايات الصلبة بعد نقص الآليات، موضحاً أن «الأزمة ذات جانبين، أحدهما مرتبط بالحصار، والثاني مرتبط بسلوك المواطنين الخاطئ، حيث يقع على الناس واجب المساعدة في حماية البيئة من أجل الحفاظ على الصحة العامة، في حين تعمل سلطة جودة البيئة على توعية الناس للمساعدة في حل الأزمة، لأن أي أزمة تبدأ بالإنسان وتنتهي به».

تطوير مكب النفايات

وعن أزمة مكبات النفايات المؤقتة التي اضطرت البلديات للجوء إليها بسبب الأزمة الحالية، قال التركماني إن «جودة البيئة» كان يفترض أن يكون لديها سيارات تفريغ تعمل على التخلص من المكبات المؤقتة، التي تحاربها «جودة البيئة»، وتحمل النفايات الصلبة إلى مكب النفايات النهائي في جحر الديك، أو مكب دير البلح، أو مكب صوفا، وهي المكبات الرئيسية الثلاثة.

ونوه إلى أن هذه السيارات محتجزة لدى الجانب الإسرائيلي بذريعة أنها سيارة دفع رباعي ممنوع دخولها إلى قطاع غزة، وعدم وجود هذه السيارات يؤدي إلى تكدس القمامة في المكبات المؤقتة، لأن عدد السيارات الموجودة غير كافٍ لتشغيلها يومياً.

وقال: هذه المشكلة سيتم حلها قريباً من خلال مشروع بقيمة ٥٢ مليون دولار لإنشاء مكبات جديدة في قطاع غزة على خلاف هذه المكبات منتهية الصلاحية، إضافة إلى الشروع في مشاريع أخرى لتوفير آليات جديدة وقطع غيار للآليات.

وعلى الرغم من تحقيق البلديات لإنجازات على مستوى الوضع الصحي في مجال مكافحة الحشرات، فإن تعقيدات الواقع الغزي تدفعهم خطوات للوراء، الأمر الذي يؤكد أن البلديات أيضاً ما زالت تدفع ثمن الحصار باهظاً على مستوى موظفيها وخدماتها، وصولاً إلى صحة المواطنين العامة، ضمن واقعٍ لا تنفصل حلقاته البائسة، التي تبدأ ولا تنتهي بمحاصرة المواطن في تفاصيل حياته كافة.

مسؤولون: نطبق اللوائح القانونية ونراعي الواقع الاقتصادي

واقع تراخيص الحرف والصناعات في قطاع غزة بين القانون واحتياجات التطوير وأعباء الجباية

خليل الشيخ

نصت القوانين والتشريعات التي كان معمولاً بها قبل تأسيس السلطة الوطنية وبعدها، على ضرورة ضبط واقع الحرف والصناعات والإشراف عليها ومتابعتها في إطار المحافظة على النظام والصحة العامة وحقوق المواطنين.

وورد في المادة السابعة بالتحديد، من قانون الهيئات المحلية للعام ١٩٩٧، أن المجالس المحلية هي الجهة المخولة بمتابعة الحرف والصناعات في مناطق نفوذها، وضمان موافقة الوزارات والجهات المختلفة، بطبيعة الحرفة من حيث السماح بممارستها، ومراقبة عملها من حيث الأمان والسلامة والجودة، وكذلك تحديد الرسوم الخاصة بها وجبايتها.

كما ألقت اللوائح التنفيذية بمسؤولية تنظيم واقع الحرف والصناعات، وتحديد أماكن خاصة لكل صنف منها، ومراقبة المحال والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة، على المجلس المحلي في كل منطقة مصنفة لدى وزارة الحكم المحلي، دون تعميم تفاصيل الإشراف على تراخيص الحرف على جميع هذه المجالس.

وتشمل اللوائح التنفيذية لهذه التشريعات ما يتعلق باشتراطات الحصول على رخصة لممارسة الحرفة، وحق الجهات المعنية بإصدارها، أو الرفض، ووضع شروط ومراقبة أماكن ممارسة الحرفة، والأوامر الاحترازية، وتحديد العقوبات والتقيد بالاستخدام.

كما تنص المادة ١٥ من قانون الهيئات المحلية للعام ١٩٩٧ على دور وظيفة المجلس المحلي، في كل منطقة على حدة، فيما يتعلق بالأمور الموازية لممارسة الحرفة، بما يشمل الأسواق والمحال العامة والمطاعم والنوادي ودور السينما والملاعب. ويكرس القانون في المادة ذاتها حق هذه المجالس في وضع الشروط اللازمة لضمان الصحة العامة، والنظافة، والأمان، وتراخيص الإنشاءات لأماكن ممارسة الحرف والصناعات.

تراخيص الحرف في قطاع غزة

في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس بعد أحداث الرابع عشر من شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧، لم يتم إصدار تشريعات أو تطبيق أنظمة جديدة لهذا النوع من عمل الهيئات المحلية، لكن الظروف السياسية والاقتصادية السائدة أثّرت بشكل كبير على بعض الشروط المتعلقة بإصدار تراخيص الحرف والقيم المالية لرسوم الحرف والصناعات ووسائل الجباية، ومدى التزام صاحب الحرفة بشروط الأمن والسلامة والنظافة العامة.

وسجل مراقبون ومختصون بعض الانتقادات على أداء المجالس المحلية في بعض المناطق في القطاع بخصوص تراخيص الحرف، وعلاقتها بحالة التطوير المدني، وتنظيم عمل الحرف والصناعات في المناطق السكنية، أو تلك المخصصة لها.

ومن بين هؤلاء من طالب بمراجعة الأنظمة المخصصة لإصدار تراخيص الحرف وسن تشريعات جديدة، مستدركين صعوبة ذلك بسبب حالة الانقسام، وآخرون أثنوا على أداء بعض المجالس المحلية بهذا الخصوص، لكنهم رأوا أن هناك ضرورة لمنح الأولوية لحقوق العامة عند إصدارها والسماح بممارستها، فيما عبر مواطنون عن انتقادات لأداء بعض المجالس المحلية بشأن تراخيص الحرف في مناطق سكناهم.

وبدأ وزير الحكم المحلي في الحكومة المقالة المهندس محمد الفرّا، حديثه لـ"آفاق برلمانية»، بالتأكيد على أن الوزارة تلتزم بالنصوص القانونية والتشريعات التي أصدرتها السلطة الوطنية في الأعوام السابقة، وتمارس دورها الرقابي على عمل الهيئات المحلية من حيث ضمان تطبيق هذه التشريعات.

وأضاف أن لكل مجلس محلي نظاماً معيناً في تراخيص الحرف والصناعات في مناطق نفوذه، مشيراً إلى أن دور الوزارة يتمثل في اعتماد هذا النظام في كل بلدية على حدة.

وقال الفرّا أن الوزارة تراقب عن كثب تفاصيل تطبيق هذا النظام في البلدية، وتراقب نظام "التعرفة" الخاصة بالرسوم المُجباة، وهو أمر خاص بكل مجلس محلي، على أن لا يتجاوز المسموح به بحسب القانون.

وشدد على أهمية دور الوزارة في غزة في ضمان عمل الهيئة المحلية بنظام التراخيص المعمول به من حيث استيفاء الشروط المهنية ومواصفات ضمان الأمن والحماية للجمهور ولصاحب الحرفة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المختلفة.

واعتبر أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها قطاع غزة بسبب الحصار المفروض، أثّر إلى حد كبير على تعامل البلديات مع جباية الرسوم، لكن عمل البلديات لم يتأثر من نواحي ضمان شروط السلامة والأمان.

بلدية جباليا

تعتبر بلدية جباليا إحدى البلديات الكبرى في قطاع غزة، ولم تجرِ فيها انتخابات محلية منذ عشرات السنين. ويقطن منطقة نفوذها نحو ١٨٠ ألف مواطن، ومجلسها الحالي من المجالس المعينة من قبل الحكومة المقالة.

وقال عصام جودة، رئيس بلدية جباليا، لـ"آفاق برلمانية»، إنه بموجب قانون الهيئات المحلية للعام ١٩٩٧، فإن الهيئة المحلية مكلفة بمتابعة إصدار تراخيص للحرف والصناعات مشروطة بمصادقة وزير الحكم المحلي، والإعلان في الصحف. وبموجب ذلك، فالبلديات تعمل وفق أنظمة متشابهة في متابعة ممارسة هذه الحرف والصناعات، بما في ذلك إصدار تراخيصها وتحديد شروط عملها وطبيعته، ومكان ممارستها ورسوم ترخيصها، مع التنسيق مع الجهات الوزارية الشريكة بحسب طبيعة الحرفة للحصول على عدم الممانعة.

وبحسب جودة، فإن المجلس المحلي المعيّن، لم يجرِ أية تغييرات على نظام إصدار التراخيص للحرف والصناعات مقارنة مع المجالس السابقة.

وأوضح أن هناك حرفاً صغيرة ترخصها البلدية دون اللجوء لجهات وزراية، لكن ما يتطلب الرجوع لهذه الجهات هو تراخيص المنشآت الصناعية الكبيرة، ومحطات الوقود التي تستوجب توفير شروط محددة وفق طبيعة الصناعة أو الحرفة . والأهم في هذا النوع من التراخيص هو موافقة اللجنة المركزية للتنظيم والبناء المشكلة من جميع الوزارات، إضافة إلى مديرية الدفاع المدني التي تتبع وزارة الداخلية.

وقال: فيما يتعلق بالرسوم المُجباة، فإن النظام يختلف من بلدية إلى أخرى بحسب طبيعة المكان أو الحرفة أو النظام الخاص بالبلدية، ونحن في بلدية جباليا نراعي الواقع الاقتصادي العام، وحاجة المواطنين لخلق فرص عمل.

لكنه أعرب عن أسفه حيال واقع ضبط حالة التراخيص، لاسيما الرسوم المجباة، مشيراً إلى أن "الظروف الاقتصادية تقلل -إلى حد كبير- من التزام أصحاب الحرف بدفع الرسوم المستحقة، ويقوم الموظفون المكلفون على استحياء بالمطالبة بها، وأحياناً تحدث مشادّات بين أصحاب الحرف وطواقم البلدية، حيث أن الثقافة السائدة بهذا الخصوص تحتاج إلى الكثير من التغيير".

منطقة حدودية

بلدية بيت حانون كانت من بين البلديات التي شهدت انتخابات في العام ٢٠٠٥، فازت فيها كتلة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس.

وقال مدير البلدية سفيان حمد، في حديث لـ"آفاق برلمانية»: يشابه النظام المعمول به في منطقة نفوذ بيت حانون، الأنظمة المعمول بها في البلديات الأخرى، لكن وجه الاختلاف يتمثل في أن المنطقة تعتبر منطقة حدودية تقع عند مناطق التماس مع مواقع الاحتلال العسكرية، ولذلك فرض المجلس المحلي بعض الشروط اللازم توفرها في بعض الحرف مراعاة لحالة السلامة العامة والأمان.

وأوضح حمد أن المجلس المحلي للبلدية "يطبق بشدة النصوص واللوائح التنفيذية الصادرة عن قانون هيئات الحكم المحلي، ويضمن إلى حد كبير واقع تراخيص وممارسة الحرف والصناعات"، مشيراً إلى أن "مستوى ضبط الحالة لدى البلدية فاق معدل ٩٠٪ من عدد الحرف والصناعات القائمة في منطقة النفوذ".

مصدر لجباية الأموال

من جانبه، قال يسري درويش، الخبير في مجال إدارات الحكم المحلي، إنه «من المسلم به أن تراخيص الحرف من حق البلديات والهيئات المحلية وفق نصوص قانون الهيئات المحلية للعام ١٩٩٧، لكنه من المؤسف أن تتحول البلديات إلى اعتبار هذا النوع من الحق بمثابة وسيلة لخلق مصدر جباية، والتراجع عن القيام بوظائفها في الحفاظ على حقوق المواطنين والصحة العامة والبيئة والجودة».

واعتبر درويش في حديث لـ"آفاق برلمانية»، أن «سعي البلديات إلى جباية هذا النوع من الرسوم تسبب بالتأثير على جودة إنتاجات هذه الحرف»، متسائلاً:

على سبيل المثال لا الحصر، لماذا يجري إصدار تراخيص منتجعات سياحية وكافتيريات على شاطئ غزة في مناطق اصطياف عامة، الأمر الذي يسبب إغلاق المساحة الشاطئية أمام المواطنين الفقراء. وبالمقابل، لا تقوم هذه البلديات بتطوير الشاطئ وتهيئته للمواطنين أو على الأقل المحافظة عليه؟!

ونوه إلى أن «الهيئات المحلية في غزة تقوم بإلزام أصحاب الحرف بدفع الرسوم في ظل هذه الظروف الاقتصادية الشائكة، بشكل يؤثر على أداء كل من البلديات وأصحاب الحرف، والمطلوب في هذا الشأن هو أن تنسق البلديات مع الوزارات المعنية من أجل رفع أداء الصناعات والحرف في القطاع».

وقال درويش: من المهام المنوطة بالمجالس المحلية أن تنشئ مناطق صناعية خاصة في إطار سعيها إلى تطوير مناطق نفوذها من جهة، وإعادة تنظيم المنشآت الصناعية والحرف ذات المخاطر على حياة المواطنين من جهة أخرى، وعدم اقتصار حقها في إصدار تراخيص الحرف والصناعات على جباية الرسوم المالية فقط.

شكاوى متعددة

وحيث أن واقع منح التراخيص لممارسة الحرف والصناعات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجة المواطنين لكسب العيش والعمل في ظل الظروف الاقتصادية المتردية في القطاع، إلى جانب تذمر آخرين من منح تراخيص لممارسة حرف بالقرب من مناطق سكناهم، فقد سجلت «آفاق برلمانية» حالات عدة لدى المواطنين تتعلق بملاحقة طواقم البلديات لمصدر رزقهم، لاسيما في المناطق السكنية، أو تلك التي يعجز أصحابها عن دفع رسومها المالية، وكذلك رفض ممارسي الحرف التوقف عنها بداعي وجوب حصولهم على التراخيص اللازمة.

واشتكى المواطن جميل أبو جراد (٣٠ عاماً) من تعدد ورش صيانة المركبات في منطقة سكناه في حي تل الزعتر شرق جباليا. وقال إن إقامة ورش الصيانة أصبح ظاهرة منتشرة بشدة في المنطقة التي يقطنها نحو ١٥ ألف شخص، مشيراً إلى أن هذه الورش تسبب الكثير من المخاطر على السلامة العامة والبيئة.

وأضاف أن غالبية هذه الورش غير مرخصة من جهات الترخيص الخاصة بها (البلدية والوزارة المعنية)، في حين أن البلدية وتحت ذرائع مراعاة الظروف الاقتصادية تغض النظر عن إلزامها بالحصول على الترخيص، مع أنه من الواجب نقل هذه الورش إلى مناطق صناعية بعيدة عن الكثافة السكانية.

في المقابل، قال المواطن أحمد عبد العال (٥٠ عاماً) الذي يمتلك مطعماً صغيراً وسط مدينة غزة، إنه حصل على التراخيص اللازمة لممارسة حرفة (مطعم) من قبل البلدية ووزارة الصحة، قبل سنوات عدة، لكن طواقم البلدية تلاحقه دوماً من أجل دفع الرسوم المالية المستحقة عليه، وهو ما يعجز عنه بسبب الظروف الاقتصادية.

وأضاف: بالكاد عملي في المطعم يلبي احتياجات أسرتي اليومية، فأنا لا أستطيع دفع قيمة الرسوم المستحقة التي تقدر بأكثر من ١٥٠٠ شيكل.

وقال شادي علي (٢٧ عاماً) صاحب محل للألعاب الإلكترونية يقع وسط أحد المخيمات، إن طواقم البلدية تلاحقه من أجل ترخيص محله، في حين أنه يمارس هذا النوع من الحرفة بشكل مؤقت، بعد أن ضاقت به السبل وانقطع مصدر عيشه ولا يستطيع تحمل نفقات الترخيص.

واشتكى لـ"آفاق برلمانية» أنه بالكاد يستطيع أن يجمع ٢٠ شيكلاً يومياً يعيل بها أسرته المكونة من أربعة أفراد، فكيف يمكن أن يدفع رسوم ترخيص تطلبها جهات حكومية، وأن يقوم بتسجيل محله الصغير لدى البلدية علماً أنه قد يقفله في أي وقت إذا ما استطاع تدبير فرصة عمل أفضل؟!

في ظل الحصار والعزوف عن ارتيادها

غزة: مكتبات البلديات تنتظر من ينفض الغبار عن كنوزها الورقية

ثائر أبو عون

«عزوف تدريجي للمواطن عن ارتياد المكتبات العامة في قطاع غزة بدأ منذ أعوام، وعززه حصار مشدد أنهك بلديات القطاع كافة، وترك تداعيات كبيرة على استمرار خدماتها في المجالات كافة».. هكذا بدأ مدير عام مكتبة بلدية غزة حسن أبو عطايا حديثه لـ«آفاق برلمانية».

أبو عطايا أكد أنه على الرغم من أن قطاع غزة يزخر بالعديد من المكتبات العامة التابعة للبلديات، التي يبلغ عددها ١٣ مكتبة عامة موزعة على مختلف محافظات القطاع، فإن نسبة ارتياد المواطنين لا ترقى إلى المستوى المطلوب، منوهاً إلى أن هذه النسبة تكاد لا تقاس بمدى الجهد الذي تبذله المكتبات والبلديات على حد سواء لحث المواطن على القراءة.

ولفت إلى أنه في العام ١٩٩٦، تم توقيع اتفاقية توأمة لتطوير مدينة غزة، وذلك بين الجمعية الحضرية لمدينة دنكرك الفرنسية وبين بلدية غزة ممثلة برئيسها عون الشوَّا. ومنذ توقيع تلك الاتفاقية، أبدى رئيس بلدية غزة رغبته في تعزيز الثقافة في القطاع من خلال مكتبة عامة في مدينة غزة تخدم جميع فئات المجتمع وشرائحه.

ونوه إلى أنه تم انتداب ثمانية أشخاص من موظفي بلديات القطاع في بعثة إلى فرنسا للتعلم والاطلاع على أحدث الطرق لإدارة المكتبات العامة والطرق الحديثة للتعامل مع الجمهور، مشيراً إلى أنه تم افتتاح مكتبة البلدية في العام ١٩٩٩، وبعدها توالى افتتاح العديد من المكتبات العامة في مختلف محافظات القطاع.

إغلاق الأنفاق أثر على ورود الكتب الحديثة

وأوضح أبو عطايا أن بلديات القطاع تحاول جاهدة في الوقت الحالي الاهتمام بالمكتبات العامة من خلال توفير السبل لإمدادها بالكتب والمراجع والمترجمات التي تواكب العصر، إضافة إلى جهودها في تنظيم دورات وندوات داخل قطاع غزة وخارجه لبناء قدرات موظفي المكتبات، لكنه نوه في الوقت ذاته إلى صعوبة الأمر، نظراً لتداعيات الحصار الإسرائيلي والحروب الأخيرة التي خاضها قطاع غزة، ما جعل بلديات القطاع في الأعوام الأخيرة تعمل بنظام الطوارئ وتلتفت بشكل أكبر نحو مشاريع البنية التحتية، مع أنه تم تأسيس إدارة عامة للشؤون الثقافية والمراكز تتبع لبلدية غزة من أجل الاهتمام بشؤون المكتبات العامة.

وبين أن بلديات القطاع حاولت جاهدة منذ بداية الحصار الإسرائيلي إمداد المكتبات العامة بالكتب، من خلال الأنفاق الممتدة على طول حدود القطاع مع مصر، لكن ما شهدته مصر من أحداث مؤخراً وإغلاق معظم الأنفاق على إثرها، أثّر بشكل سلبي على نسبة الكتب الواردة للمكتبات. وأشار في الوقت ذاته إلى أن البلديات، وفي محاولة منها للتخفيف من آثار إغلاق الأنفاق، عمدت إلى تعزيز التعاون ما بين المكتبات العامة والخاصة من خلال اتفاقيات تبادل للكتب والمراجع، إضافة إلى التنسيق مع المؤسسات الثقافية والمؤسسات الأهلية من أجل إمداد المكتبات بالكتب والمنشورات الدورية التي تصدرها.

وأضاف: إلى جانب هذه الجهود، سعت البلديات إلى دمج أقسام جديدة في عدد من المكتبات العامة، مثل قسم اللغات الذي يختص بتعليم لغات عدة مثل الإنجليزية والتركية والألمانية والعبرية والفرنسية، إضافة إلى احتوائه على العديد من المترجمات والكتب التي تعنى بعلوم اللغة، موضحاً أنه تم إنشاء مختبر حاسوب داخل عدد من المكتبات، وإضافة عدد من الكتب الإلكترونية، وتم الحصول على منحة من شركة الاتصالات الفلسطينية من أجل تطوير هذا القسم.

أبو عطايا أشار أيضاً إلى أن هناك متابعة من قبل وزارة الثقافة في الحكومة المقالة لعمل المكتبات العامة، لكن هذه المتابعة تقتصر في معظمها على توجيه عمل البلديات في بعض الأمور وتوفير بعض الكتب الثقافية والعلمية التي تواكب العصر.

أسباب العزوف عن المكتبات العامة

وشدد أبو عطايا على أن "ما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام بين شطري الوطن أثّر بشكل سلبي على عمل المكتبات، وأدى أيضاً إلى زيادة عزوف المواطن عن زيارتها"، مبيناً أن "جميع المكتبات العامة في القطاع تتبع للبلديات، الأمر الذي جعل بعض المواطنين ينصرفون عن ارتيادها لهذا السبب بسبب اعتقادات سياسية، على الرغم من أن مكتبات القطاع ليس لها أي توجه سياسي أو عرقي أو ديني، وهي تخدم جميع أطياف المجتمع بلا تمييز".

وأضاف: عندما اندلعت انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، قامت قوات الاحتلال بتقسيم القطاع إلى ثلاثة أقسام، ما جعل العديد من المواطنين الذين يقطنون في مناطق بعيدة عن المكتبة يقللون من زيارتها، الأمر الذي أدى مع الوقت إلى عزوف تدريجي استمر حتى بعد انسحاب الاحتلال من القطاع العام ٢٠٠٥.

ولفت مدير عام مكتبة بلدية غزة إلى أن هناك ظروفاً أخرى أدت إلى تراجع القراءة، من ضمنها توجه الشباب نحو الشبكة العنكبوتية، كما أن الغالبية في هذه الأوقات أصبحت تبحث عن المعلومة السريعة عبر الانترنت، وذلك لسهولة توفرها والوصول إليها بشكل سريع، إضافة إلى عدم وجود من يوجه هؤلاء الشباب سواء في المدارس أو الجامعات نحو أهمية القراءة والمطالعة.

وبين أن بلديات القطاع والمكتبات العامة سعت جاهدة من أجل حث المواطنين على المطالعة والقراءة من خلال المهرجانات والندوات والدورات الثقافية، إضافة إلى إقامة المعارض السنوية للكتب، منوهاً إلى أن مكتبات القطاع تزخر بالكثير من الكتب القيمة والمفيدة ولكنها في الوقت الحالي تعتبر كنزاً مدفوناً.

تعاون بين المكتبات الخاصة والعامة

منار العزايزة، مديرة مكتبة مركز القطان للطفل، أكدت بدورها على وجود تنسيق مشترك بين المكتبات الخاصة والعامة التابعة لبلديات قطاع غزة. وقالت إن مكتبة «القطان للطفل» تسعى جاهدة كمكتبة تابعة لمؤسسة خاصة إلى تعزيز التعاون مع المكتبات العامة، ويتمثل شكل هذا التعاون في تبادل الكتب العلمية والثقافية المختلفة التي تعنى بشؤون الطفل بشكل خاص، إضافة إلى المشاركة في تنظيم الندوات والمهرجانات والمعارض الثقافية.

وشددت العزايزة على أهمية الدور التثقيفي الذي يجب أن تضطلع به المكتبات في قطاع غزة، مؤكدة أن «مشكلة عزوف القراء عن المكتبات سببها الرئيسي هو توجهات الشباب نحو استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة التي سلبت عقول الكثيرين. وإن لزم الأمر فإن القارئ يتوجه إلى قراءة الكتاب عبر جهاز الحاسوب، الأمر الذي لم يكن معهوداً في السابق.

وأشارت إلى أن مركز القطان للطفل حاول استثمار هذه التقنيات الحديثة من خلال إنشاء قسم خاص في مكتبته يضم العديد من الكتب الإلكترونية.

وأوضحت أن مكتبة «القطان للطفل» تم تأسيسها في العام ٢٠٠٧، وهي تضم أكثر من ١٠٠ ألف كتاب تشمل في محتواها مختلف التخصصات التي تعنى بشؤون الطفل من سن ٥ إلى ١٥ عاماً، ويقدم المركز هذه الخدمة بشكل مجاني لجميع الأطفال في القطاع.

ولفتت إلى أن مركز القطان للطفل بدأ في الآونة الأخيرة اتباع أسلوب جديد من أجل الحث على القراءة والتوعية بأهمية تثقيف الطفل الفلسطيني، وهو أسلوب المكتبة المتنقلة التابعة لوحدة الخدمة الممتدة في المركز، وقالت: هذا الأسلوب يعتمد بالأساس على التنسيق بين مركز القطان للطفل والمكتبات العامة التابعة للبلديات، إضافة إلى عدد من المؤسسات التعليمية كالمدارس وغيرها، لنقل الكتب من داخل المكتبة إلى هذه المؤسسات من أجل إيصال الفائدة إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال.

وعزت العزايزة أسباب انخفاض نسبة القراءة التثقيفية في قطاع غزة إلى الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعاني منه القطاع والحصار الإسرائيلي الذي شدد الخناق على المكتبات العامة وصعّب مهمة تزويدها بالكتب العلمية والثقافية للشعوب العربية والأوروبية.

وطالبت بلديات القطاع ووزارة الثقافة بالالتفات أكثر نحو ترغيب طلبة المدارس بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام، في الاهتمام بالثقافة العامة، "لاسيما أن الشعوب تقاس بمدى حضارتها وثقافتها".

تقصير رسمي

الكاتب توفيق أبو شومر، مدير عام المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام سابقاً، أشار إلى أنه يوجد تقصير من الجهات الرسمية المسؤولة، وبخاصة بلديات قطاع غزة، فيما يتعلق بمتابعة كل جديد يصدر من كتب ثقافية ومترجمات وروايات عالمية، منوهاً إلى وجود نقص شديد في هذه الكتب داخل القطاع، إضافة إلى قلة الأنشطة الثقافية التي تقوم بها البلديات من أجل حث المواطنين على زيارة مكتباتها العامة.

ولفت أبو شومر إلى أن هذا التقصير يمتد أيضاً إلى عدم وجود حركة طباعة للكتب الثقافية والعلمية في قطاع غزة، وإلى ندرة من يقوم بتبني الطاقات الإبداعية، كما أن هناك بعض الاجتهادات الشخصية من قبل بعض الكتاب والمثقفين الذين يقومون بطباعة كتبهم على نفقتهم الخاصة، أو كتب تصدر عن بعض المؤسسات، وفي معظمها تركز على الجانب السياسي أو الحقوقي.

وأضاف أن «بعض المكتبات تحولت إلى مكتبات أصولية لا تخدم إلا فئة معينة من المجتمع، بمعنى أن الكثير من المشرفين على هذه المكتبات يزيحون الكتب التي يعتقدون أنها خارجة عن الدين والأعراف ويبقون الكتب التي تتناسب مع أفكارهم ومعتقداتهم»، معتبراً أن ذلك «يعد بمثابة كارثة ثقافية ونوع من غسيل المكتبات من الثقافة العامة تعاني منه مكتبات القطاع». وأكد أن «هذا النوع من العنصرية الثقافية يمتد ليشمل حتى بعض المكتبات التابعة لبلديات قطاع غزة».

وألقى أبو شومر باللوم أيضاً على المنهاج التعليمي المتبع في المؤسسات التعليمية في القطاع، منوهاً إلى أن «الكتب المدرسية والجامعية لا تلعب دوراً تثقيفياً بقدر ما تؤديه من حشو للعقول، ما أدى إلى اعتقاد دائم لدى أغلب الطلبة بأن الكتب جميعها تشبه الكتب المنهجية، التي يعتبرونها ثقيلة الظل، فضلاً عن قلة من يوجه الطلبة نحو زيارة المكتبات العامة والاطلاع على الكتب الثقافية».

وأشاد ببعض الجهود التي تبذل من أجل الحث على القراءة، وقال إن بعض المؤسسات الثقافية في قطاع غزة تقوم بالدور المنوط بها، لكنه في الوقت ذاته أكد أن «هذه المؤسسات قليلة جداً مثل مركز القطان للطفل التي تعد مكتبتها من أوائل المكتبات في القطاع، وتقوم بدورها على أكمل وجه من حيث حث الأطفال على القراءة والمطالعة، وإصدارها ومتابعتها لكل جديد يختص بشؤون الطفل».

ودعا أبو شومر البلديات إلى بذل جهد أكبر في دعم المكتبات التابعة لها وضرورة توفير الكتب الحديثة إلى جانب حث المواطن على ارتياد هذه المكتبات.

من جانبه، قال طالب الماجستير علي العالم، إن المكتبات تمثل كنزاً معرفياً وثقافياً مهماً لما تحتويه من كتب قيمة لا توجد في مصادر أخرى مثل الإنترنت، مضيفاً أنه يجب الاهتمام بهذا الكنز من خلال حث الشباب على المطالعة الدائمة والقراءة.

ونوه العالم إلى أن قطاع غزة يعاني من قلة المطابع ودور النشر التي تعنى بطباعة الكتب، فضلاً عن صعوبة إدخال كتب جديدة من الخارج بسبب الحصار، ما جعل أغلب الكتب الموجودة في مكتبات القطاع قديمة لا تتناسب مع معطيات العصر الحالي الذي يتطور بسرعة كبيرة، لافتاً إلى أن القارئ الفلسطيني وجد ضالته عبر الإنترنت التي توفر له معلومة سريعة وسهلة وغير مكلفة، لكنه في الوقت ذاته نوه إلى أن الاعتماد على المعلومات الواردة عبر الإنترنت له سلبيات عديدة أولها أن أغلب تلك المعلومات قد لا تكون مدعمة بمصدر موثوق أو أنها لم تخضع للبحث والتدقيق، إضافة إلى اعتماد العديد من الطلبة على عمليات النسخ واللصق من الصفحات الإلكترونية من أجل إنجاز أبحاثهم ودراساتهم، ما جعل تلك المعلومة السريعة الواردة من الإنترنت سريعة النسيان أيضاً.

وأكد أن الاطلاع على كتب علمية وثقافية وعدم الاقتصار فقط على الكتب المنهجية يفيد الإنسان في حياته العملية ويساعده في إدراك عالمه أكثر، كما أن العديد من الشباب في قطاع غزة يعانون من فراغ رهيب، ولا يدركون كيفية استثمار وقتهم فيما يفيدهم ويعزز من ثقافتهم، مطالباً بأن تكون هناك جهات لتوعية الشباب بأهمية القراءة وحثهم على الاطلاع الدائم بدلاً من إفراغ أوقاتهم في أمور لا تفيدهم ولا تفيد المجتمع مستقبلاً.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣

صدر حديثاً

سلسلة رسائل الماجستير

مكانة المرأة في الإسلام في ظل تأويل آية القوامة «منظور فلسطيني»

مي البزور

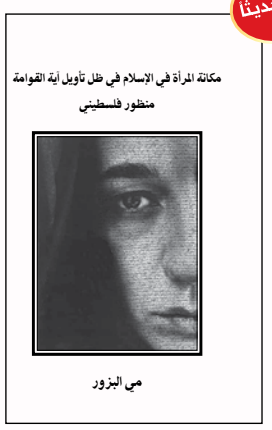

إن البحث في نص قرآني جاء قبل حوالي أربعة عشر قرناً، لا يأتي عبر إخراجه من السياق الاجتماعي الثقافي الاقتصادي الذي جاء فيه. وهذا استلزم إجراء بحث حول مكانة المرأة في الدين الإسلامي، من خلال تتبع تاريخي للمتغيرات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع نشأة الإسلام.

تم تقديم مقاربة تاريخية سوسيولوجية نقدية بين العديد من التحليلات النسوية المتباينة التي صاغها مفكرون ومفكرات نسويون/ات عرب عن مكانة المرأة في الدين الإسلامي، وعن المفاهيم التي وردت في النصوص الإسلامية القرآنية، من خلال رصد واقع المرأة العربية قبل نشأة الدعوة الإسلامية وبعدها في كل من مدينتي مكة ويثرب في شبه الجزيرة العربية. ويأتي القسم الثاني من هذا الكتاب لرصد المواقف المجتمعية في الضفة الغربية لدى البعض من النساء ورجال الدين من إجازة ضرب الزوجات الوارد في النص القرآني لآية القوامة.

سلسلة تقارير دورية

أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

هذا الكتاب نتاج تداول ونقاش وعمل لجنة أبحاث السياسات في مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، التي تعمل كلجنة منذ العام ١٩٩٩ على إصلاح قوانين تؤثر بشكل رئيسي على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتعيق أو تضعف تحوله إلى نظام ديمقراطي. وتكمن آلية عمل اللجنة في اقتراح نصوص محددة، إما على شكل قوانين، أو تعديل على بعض منها، وإما أنظمة ولوائح داخلية ضرورية، سواء أكان ذلك يتعلق بعمل السلطة التشريعية، أم التنفيذية، أم القضائية.

يتكوّن هذا الكتاب من جزأين؛ يعنى الجزء الأول بتجربة النظام السياسي الفلسطيني الذي وصل طريقاً مسدوداً منذ الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧ ، ويقدم جملة من المبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمّنها، وأن يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني، والتي يجب أن تنعكس بشكل مناسب في الدستور الفلسطيني القادم. تمثّل هذه المبادئ مجموعة من الافتراضات الأساسية والقواعد الامة التي يجب الاتفاق عليها قبل البدء في صياغة أي دستور، بحيث تشكّل، في حال الاتفاق عليها، المرجعية لعملية الصياغة. إن النظام السياسي، كما تم وضعه في القانون الأساسي الفلسطيني، لم يعد قادراً على تلبية متطلبات تطور الوضع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال، وعدم وجود أي سقف زمني للمرحلة الانتقالية، وفي ظل حالة الانقسام السياسي والجغرافي. وبالتالي، باتت هناك حاجة لإعادة النظر في هذا النظام.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب، فيعنى بتحديد الثغرات التي بانت بعد انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واقتراح حلول لها، والتي تهدف إلى جعل التداول على السلطة ليس سلمياً فحسب، وإنما خالٍ ما أمكن ذلك من ثغرات قانونية، ابتداءً من القانون الأساسي، وانتهاء بأنظمة ولوائح داخلية تحدد وتوضح وتنظم التداول على السلطة بعد كل دورة انتخابية للمجلس التشريعي.

وبشكل أعم، يمكن القول إن التداول على السلطة دون عقبات كبيرة تذكر، هو من سمات الأنظمة السياسية المستقرة التي لها أعراف وتقاليد غير مكتوبة، إضافة إلى قوانين وأنظمة داخلية مدونة تكفل أن يتم هذا التداول بشكل سلمي وسلس. وقد مرت دول عدة بهذه المرحلة بعد فترات طويلة من عدم الاستقرار، أو حتى الصراع الداخلي أحياناً، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ما هي عليه الآن بعد عقود طويلة، وأحياناً قرون من الزمن.

قريباً

سلسلة دراسات وأبحاث

الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤- ١٩٩٣

عمر عساف

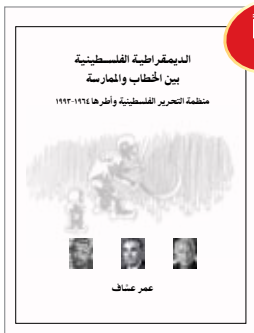

يتناول الكتاب قضية شغلت – وما زالت- شعوب ودول حركات التحرر في كثير من دول العالم، وفي المقدمة منها الشعوب العربية، وهي «الديمقراطية» التي يتناولها الكتاب في الساحة الفلسطينية خلال ثلاثة عقود (١٩٦٤ - ١٩٩٣) منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية حتى توقيع اتفاق اوسلو، حيث يتوقف عند الظروف التي أسست فيها المنظمة وكيفية تشكيل هيئاتها التشريعية والتنفيذية ومدى اقتراب أو بعد هذه الكيفية عن المفاهيم الديمقراطية.

وفي معالجته للمسألة الديمقراطية، يعرض الكتاب تاريخ و مسار الحركة الفلسطينية خلال هذه المرحلة؛ من القدس إلى عمان فبيروت وتونس حتى عقد اتفاقات اوسلو وكيف كان يدار الشأن الفلسطيني عبر هيئات المنظمة، وخلال المعارك الفاصلة التي خاضها الشعب الفلسطيني وثورته المعاصرة.

من جهة أخرى، يتوقف الكتاب عند العلاقات الداخلية في فصائل ومكونات م. ت. ف والعلاقات فيما بين هذه الفصائل ومدى ارتباطها بالشعارات المرفوعة حول الممارسة الديمقراطية، سواء أكانت في «غابة البنادق» أو خارجها.

وباعتبار الاتحادات الشعبية تشكل القاعدة الجماهيرية للمنظمة، عرض الكتاب لبنية هذه الاتحادات وحقيقة التزامها بالمعايير الديمقراطية في العمل الجماهيري وعلاقتها بالقطاع الذي تمثله، ولأن للسمات الشخصية للقائد دورا ليس فقط مميزا بل طاغيا أحيانا، توقف الكتاب أمام الدور المميز الذي لعبه قائد المنظمة الشهيد ياسر عرفات ومدى ممارسته للديمقراطية في قيادته لمنظمة التحرير ولحركة فتح.

سلسلة التجربة الفلسطينية

شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي

موسى البديري

الذاكرة الجماعية هي دائماً عملية قيد التشكل. يطمح هذا الكتاب إلى تقديم مساهمة متواضعة نحو إنقاذ ذاكرة هؤلاء الأفراد، النساء منهم والرجال، عرباً ويهوداً، ممن تخطوا جماعتهم وتجرؤوا على تخيّل عالم يتجاوز العداء والكراهية القومية، عالم يحرر الكادحون من الناس، عمالاً وفلاحين، أنفسهم، بسعيهم وجهدهم الذاتي، مؤسسين لنظام اجتماعي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة، جامع بين صفوفه كل من يعيشون بكدحهم ويقاومون استغلال الآخرين لهم.

بين ثنايا هذه الصفحات، شظايا من التاريخ، تسلط ضوءاً على من هم هؤلاء الأشخاص؛ حياتهم ودوافعهم للنشاط السياسي، كما تكشف عن المحددات التي اعتبروها أساس الصراع في فلسطين، وتصوراتهم لشكل الحل العادل وأسسه، ضمن جملة أخرى من القضايا، وتتيح، أيضاً، قراءةً لتلك الفترة؛ من خلال سرد جزء من القصص الشخصية لنشطاء الحزب؛ سواء ما يتعلق منها بطبيعة انخراطهم في العمل السياسي، أو من خلال ما قدموه من قراءة لمواقف الحزب السياسية، كما عبرت عنها المنشورات، والبيانات، والمجلات، والكتيبات، والصحف السرية والعلنية الصادرة عن الحزب.

دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام

تحرير و إعداد: لينة الجيوسي

يقدم هذا الكتاب دراسات تعالج الجوانب المختلفة لإشكالية العلاقة بين وسائط الإعلام والديمقراطية. ويضم عدداً من أهم الدراسات التي صدرت بالإنجليزية، ونصوصاً لعدد من أهم الباحثين في الدراسات الإعلامية الذين عالجوا جانباً أو آخر من الموضوع، كما يضم أيضاً بعض الدراسات الجديدة. وتندرج النصوص تحت أبواب ستة: مختارات من نصوص رسمت الإطار الفلسفي للسجال حول هذه العلاقة، وتعتبر اليوم نصوصاً أساسية في الفلسفة السياسية، ونصوص تطرح مقاربات نظرية مختلفة، وأخرى تتطرق إلى علاقة الدولة والسوق مع وسائط الإعلام وتداعيات هذه العلاقة، ودراسات حول تأثير التقنيات الرقمية الجديدة على المجال العام وعلى قضية الديمقراطية، وأخرى تناقش هذه العلاقة في سياقها الدولي. أما الباب الأخير، فيضم دراسات حالة تركز على بلدان أو مجموعات معينة أو مراحل وتحولات تاريخية محددة. ويضم الكتاب أيضاً مسرداً لأهم المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع، التي، بطبيعة الحال، تنتمي إلى مجالات بحثية مختلفة تتقاطع وتتشابك في الدراسات التي تتمحور حول وسائط الإعلام.

قريباً

صوت العاصفة

سيرة اذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى

نبيل عمرو

بعد ما يقارب ثلث القرن، على صدور كتابي «أيام الحب والحصار»، وجدت أن ثمة أبعاداً للحكاية تبرر العودة إليها، وتسليط مزيد من الضوء على تجربة الإعلام الفلسطيني.

«أيام الحب والحصار» يحكي تجربة الإذاعة الفلسطينية في بيروت، وخصوصاً أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وقد رأيت أن أعيد نشر هذه التجربة مع إضافات جديدة، لعلها تكون مفيدة للأجيال الإذاعية والإعلامية التي تتداول الأثير، وتنشر في فضائه اللامتناهي ما يجب أن يُنشر عن فلسطين والقضية والوطن والمجتمع والناس والحلم.

سلسلة دراسات وأبحاث

«قانون» التشريع و «قانون» الحرية هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟

عاصم خليل

«الشعب يريد ...». هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة. لقد حققت «الثورات العربية»بعضا مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاكمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يُعنى هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطاؤها المركزية على حساب أي اعتبارات اخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقي الحريات، بحيث تطغى تدريجيا على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل «الإرادة العامة»، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة. فبما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقليات أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للغالبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالدستور (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» عبر فريق بحثي متخصص لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة «مواطن».

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ -(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org